وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

# محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

مقدمة لطلبة سنة ثانية علوم اقتصادية نظام LMD

(وفق البرنامج الوزاري المسطر)

من إعداد الدكتور:

غربي العيد

الموسم الجامعي: 2021/2020

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 03- 04 |
| **المحور الأول: مفهوم الفكر الاقتصادي وأهمية دراسته** | 05 |
| أولا- تعريف الفكر الاقتصادي | 05 |
| ثانيا- أهمية دراسة الفكر الاقتصادي | 06 |
| ثالثا- أساليب عرض تاريخ الفكر الاقتصادي | 08 |
| رابعا- تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد | 08 |
| **المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة** | 11 |
| أولا- الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية | 11 |
| ثانيا- الفكر الاقتصادي عند اليونان | 15 |
| ثالثا- الفكر الاقتصادي عند الرومان | 19 |
| **المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى** | 22 |
| أولا- الفكر الاقتصادي في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي | 22 |
| ثانيا- النظام الاقتصادي الحرفي | 27 |
| ثالثا- الفكر الاقتصادي العربي | 28 |
| **المحور الرابع: الفكر الاقتصادي لمذهب الرأسمالية التجارية** | 49 |
| أولا. جوهر الأفكار الاقتصادية و إسهامات التجاريين | 51 |
| ثانيا- أنواع السياسات التجارية أو المركانتلية | 52 |
| ثالثا- نظرية التجاريين في التجارة الخارجية | 57 |
| رابعا- تقييم المذهب التجاري | 58 |

| | |
|---|---|
| **المحور الخامس: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية** | 3 |
| أولا . أهم رواد الفكر الكلاسيكي | 3 |
| ثانيا– مبادئ الفكر الكلاسيكي | 73 |
| ثالثا– نظرة الكلاسيك للثروة | 75 |
| **المحور السادس: الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية** | 77 |
| أولا– تطور مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي | 78 |
| ثانيا– أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي | 79 |
| ثالثا– أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي | 3 |
| رابعا– القانون الاقتصادي للنظام الاشتراكي | 80 |
| خامسا– الاشتراكية الماركسية (العلمية) | 83 |
| سادسا– محاسن ومساوئ النظام الاشتراكي | 86 |
| **المحور السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية** | 89 |
| أولا– مبادئ الفكر النيوكلاسيكي | 90 |
| ثانيا– مفهوم التحليل الحدي للمدرسة النيوكلاسيكية | 91 |
| ثالثا– أسس المدرسة النيوكلاسيكية | 91 |
| رابعا– أهم الأفكار الاقتصادية لمارشال | 96 |
| **المحور الثامن: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية** | 99 |
| أولا– مبادئ الفكر الكينزي | 100 |
| ثانيا– مستوى مفهومية التوازن عند كينز | 3 |
| ثالثا– السياسات الاقتصادية المقترحة | 102 |
| رابعا– العوامل المؤثرة في الاقتصاد ينقذ النموذج الكينزي | 104 |

| | |
|---|---|
| خامسا- الخصائص العامة للتحليل الكينزي | 107 |
| **المحور التاسع: المدرسة النقدية** | 111 |
| أولا- ميلتون فريدمان | 111 |
| ثانيا- المبادئ الرئيسة للمدرسة النقدية | 113 |
| ثالثا- أبرز إسهامات فريدمان | 114 |
| رابعا- سياسيات النقديين | 115 |
| **المحور العاشر: نظريات النمو الاقتصادي** | 117 |
| أولا- التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي | 117 |
| ثانيا- نظريات كارل ماركس وشومبيتر للنمو الاقتصادي | 121 |
| ثالثا- النظرية الكينزية ونظرية المراحل لويتمان روستو: | 126 |

التاريخ لا ينتهي بالحاضر، والحاضر صورة المستقبل

لأنه لما كان جانب كبير من الماضي موجود في الحاضر فإن قدرا كبيرا من الحاضر سيكون موجودا في المستقبل بما في ذلك قدر غير قليل لما لم يتضح بعد .

**مقدمة:**

من أبرز المواضيع ذات الأهمية في الدراسات الاقتصادية هي دراسات الفكر والوقائع الاقتصادية وما عاشه الإنسان في الماضي والحاضر، وما مر به من مشاكل واحتياجات عبر التاريخ، فالفكر الاقتصادية تحدث نتيجة لحاجة الإنسان للعيش وللتطور وتحسين مستوى معيشته، من خلال تحسين مأكله ومسكنه وأمنه وللوصول إلى ذلك، فقد غيّر الإنسان من نمط حياته حسب درجة تقدمه، والوسائل المتاحة في كل فترة من فترات حياته.

إن تاريخ الفكر الاقتصادي تمكننا من بلورة وجهة نظر وفهم أفضل للماضي وللأفكار الاجتماعية المتغيرة المرافقة لها، وتوضح لنا التغيرات التي تحدث في مجالات عديدة تهمنا وتعزز فهمنا للفكر الاقتصادي المعاصر، وقد أدى التطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان إلى تطور الفكر الاقتصادي وبالتالي الرقي بالأنشطة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، وهكذا نرى أن هناك علاقة وطيدة بين الوقائع والأفكار الاقتصادية.

ويستند المبرر التاريخي لدراسة الفكر والوقائع الاقتصادية إلى مبررات إنسانية ذلك لأن التواصل مع المفكرين العمالقة الذين برزوا في الماضي له منافع، فالعديد من الأفكار القديمة تبقى وتستمر، وبالتالي تعتبر دراسة الوقائع الاقتصادية دراسة لأهم الأحداث التي جرت في تاريخ البشرية، ذلك لأن الإنسان كان دائم البحث عن أفضل الطرق لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به, وتبرز أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من خلال ضرورة التعرف على الفكر الاقتصادية المختلفة عبر العصور لفهم أوضاع الماضي وتمكن استلهام أفكار علمية جديدة.

تهدف المطبوعة لتتبع اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام وتطور الواقع الاقتصادي في العالم عبر النظم والتشكيلات الاقتصادية التي عرفها الإنسان والتي تطورت تطورا كبيرا خلال مراحل التاريخ المختلفة؛ وذلك بتتبع أهم محطات تاريخ الفكر الاقتصادية التي شهدها العالم منذ العصور البدائية إلى العصور الوسطى إلى غاية الوقت الحالي عصر وما يشهده من تعميق مظاهر العولمة والأزمات المالية. وهي تضم مجموعة من المحاضرات الموجهة إلى طلبة العلوم الاقتصادية.

وقد تم تقسيم المطبوعة إلى عشرة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: مفهوم الفكر الاقتصادي وأهمية دراسته

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي لمذهب الرأسمالية التجارية

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية

المحور السادس: الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية

المحور السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية

المحور التاسع: المدرسة النقدية

المحور العاشر: نظريات النمو الاقتصادي

من اجل الفهم الصحيح لتلك المحاور الاقتصادية ارتأينا من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية التعرض لتلك المحاور الاقتصادية، من خلال تتبع تطور الفكر الاقتصادي عبر كل مرحلة زمنية تأثر فيها الفكر الاقتصادي بفلسفة ورؤية مفكريه.

تهدف المطبوعة للتعريف بأهم محطات تاريخ الفكر الاقتصادي التي شهدها العالم منذ العصور البدائية إلى غاية الوقت الحالي عصر العولمة والأزمات المالية. وهي تضم مجموعة من المحاضرات, مقسمة وفق عدة محاور.

في الأخير نسأل المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا في إعداد هذا العمل الذي أخذنا منا جهد البحث والتوسع في المواضيع التي تتناول الموضوع، ونرجو أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في الإلمام بالموضوع ليساهم في تنمية معلومات ومهارات طلبتنا الأعزاء الذين اختاروا دراسة العلوم الاقتصادية.

# المحور الأول: مفهوم الفكر الاقتصادي وأهميته

تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، وعلى هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية؛ وتجدر الإشارة إلى أن الواقعة الاقتصادية ترتبط وتتأثر بمفهوم الواقعة الاجتماعية، نتيجة كون علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية، كما تعتبر جماعية، لارتباطها بسلوك وأفعال مجموعة من الأفراد لها انعكاسات وضغوط على الواقع والسلوك الفردي.

ويقصد بالتاريخ الاقتصادي, دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع من المجتمعات، وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف إنتاج، كالموارد المتاحة أو مستوى المعرفة الفنية، وهو ما يعرف في عصرنا بالمستوى التقني للإنتاج، أو علاقات التوزيع والإنتاج، وما يرتبط بها من قوانين ونظم ومؤسسات.

والتاريخ الاقتصادي، يعنى بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

## أولا- تعريف الفكر الاقتصادية

وتعريف الفكر الاقتصادي بأنها تلك الأفكار التي عاشها الإنسان في زمان ومكان معينين، وأدت إلى ظهور بعض النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجريات تلك الأحداث. وبالتالي دراسة النظريات الاقتصادية لبيان الكيفية والاتجاهات التي اتخذها النشاط الإنسان الاقتصادي في علاجه للمشكلة الاقتصادية من واقع التجارب المختلفة[1].

يقصد بالتاريخ الاقتصادي، دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع ، وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف إنتاج، كالموارد المتاحة أو مستوى المعرفة الفنية، وهو ما يعرف في عصرنا بالمستوى التقني للإنتاج، أو علاقات التوزيع والإنتاج، وما يرتبط بها من قوانين ونظم ومؤسسات.

والتاريخ الاقتصادي، يعنى بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

[1] خبابه عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية- التنمية المستدامة)**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص:10.

في حين يقصد بتاريخ الفكر الاقتصادي دراسة تاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، بمعنى: أن الإنسان يواجه بعض المشاكل الاقتصادية في سبيل تلبية حاجاته ورغباته المتعددة، في حين أن الموارد المتاحة لإنتاج أو لإشباع هذه السلع والخدمات، نادرة نسبيا؛ لذلك تنشأ بعض المشكلات، وعلى رأسها ما يعرف بـ "المشكلة الاقتصادية" .

لذا يبحث الإنسان في أفكارٍ لحل هذه المشكلات، أو الحد منها، أو تحجيمها؛ ؛لذا فإن هذه الأفكار والخواطر التي يأتي بها الإنسان، وتكون خاصة بأمور حياته الاقتصادية، هي ما يطلق عليه: "الفكر الاقتصادي.

وليس بالضرورة أن يكون الفكر الاقتصادي علميً ا صرفًا بل إنه كان في الغالب مختلطًا بالأفكار الفلسفية، أو الدينية، أو السياسية.

لا يمكن أن نفصل ما بين تاريخ الفكر الاقتصادي، والتاريخ الاقتصادي؛ لأن التاريخ الاقتصادي، هو الإطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي، حيث إن تاريخ الفكر الاقتصادي يبحث في الأفكار والرؤى، التي تعالج ما أتى من مشكلات في الإطار العام؛ الذي مجاله التاريخ الاقتصادي.

يمثل تطور الفكر الاقتصادي المحور الأساسي الذي دار في فلكه كل من الفلسفة الاقتصادية والتطبيق الاقتصادي، فكان الاختلاف في الفكر الاقتصادي يكمن في تحديد الحاجات من ناحية وفي تحديد الجهاز الذي يتولى تنظيم اشباعها، وبصدد هذا التحدي شهد التاريخ أشكالا متعددة من الفكر وأنماط عديدة من الأنظمة وهي في مواجهة المشكلة الاقتصادية.

فالفكر الاقتصادي هو الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية، ويتولى دراسة القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنتج النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلة الاقتصادية، فتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي شهده الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية.[1]

[1] القريشي مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 20.

## ثانيا- أهمية دراسة الفكر الاقتصادي

دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تبرز عنصر الاستمرار في الأفكار الاقتصادية وتبين معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية، ودراسة التطور التاريخي من شأنها أن تساعد على نضوج الأفكار العلمية فالاعتقاد في صحة بعض النظريات القائمة يؤدي إلى التعصب والجمود وهو ما يتعارض مع الفعلية العلمية القائمة على النسبة ونقد ومجاوزة الأفكار السابقة وهذا يساعد على القدرة الانتقادية للباحث وهي أمور جوهرية للعقل العلمي.

كما أن الفكر السائد في عصر ما يؤثر على القرارات السياسية بصفة عامة لذلك دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعد على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عنها من أوضاع اقتصادية. كما أن دراسة التاريخ تساعد على تطوير الحاضر – نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج –.

سار أنصار المدرسة التاريخية نحو نفس المنحنى الذي سلكه المفكر العربي ابن خلدون في أبحاثه عن القوانين الاجتماعية التي تسير وفقها المجتمعات، وأكدوا على أهمية الوقائع الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من التاريخ الاقتصادي بناء العلم الاقتصادي على أسس متينة وكان لهم تأثير كبير في توجيه هذا العلم نحو الأبحاث الاقتصادية[1]. من الضروري أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية أو تاريخ علم الاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية. ويعود هذا الازدواج في الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، إذ إنها تختلف عن الظواهر الطبيعية. فالظواهر الطبيعية* لا تتغير، لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها. أما الظواهر الاقتصادية* وكذلك الظواهر الاجتماعية عموماً فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلاً عن تاريخ الوقائع.

ويمكن تلخيص أهمية دراسة الفكر الاقتصادية في أهم النقاط التالية:

- تساهم دراسة الفكر الاقتصادية في تنمية القدرة على التحليل والبحث العلمي .
- تتبع أهم محطات الفكر الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في مجرى الحياة الاقتصادية .

---

[1] نفس المرجع، ص:16-18. بتصرف

* هي قوانين خالدة ثابتة تعمل بمعزل عن الإنسان كقانون الجاذبية وغيرها.

* الظاهرة الاقتصادية هي تنظيم هادف لمجموعات عديدة من تركيبات عوامل الإنتاج production-factors-combinations بغرض خلق إنجازات عينية وغير عينية لإشباع رغبات سوقية أو اجتماعية Read More at :https://accdiscussion.com/acc693.html، هي كذلك عبارة عن إيجاد علاقة معينة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية، تتمثل هذه العلاقة بربط السبب بالنتيجة كقانون الطلب والعرض.

- فهم أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية التي تزامنت مع تلك الوقائع.

- إدراك التطورات والتحولات التي مر بها الفكر الاقتصادي عبر الزمن .

- إيجاد التفسير العلمي والموضوعي لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

- الاستفادة من تجارب وخبرات الأجيال السابقة في تحسين أوضاع الأجيال الحالية وتدبر ظروف ورسم آفاق المستقبل.

كذلك لدراسة الفكر والوقائع الاقتصادية أبعاد وآفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية فهي استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية**، حيث يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عونا للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طُبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية.[1]

إذ يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، وكذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في مواجهة ندرة الموارد اللازمة لتلبية حاجاته المتزايدة باستمرار، والوصول الى تحقيق رفاهيته[2]، فمشكلة الندرة وطرق مواجهتها مدخل أساسي لإدراك هذه العلاقة المزدوجة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى.

## ثالثا- أساليب عرض تاريخ الفكر الاقتصادي

توجد عدة طرق وأساليب لعرض هذه المادة نذكر منها :

- التقسيم التقليدي الأكاديمي للتاريخ العام إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة؛

- دراسة القطاعات الاقتصادية (زراعة وصناعة) واستعراض تاريخ كل قطاع؛

- الدراسة الإقليمية، أي استعراض هذه المادة (الوقائع) من زاوية التوزيع الجغرافي للعملية الاقتصادية أو تجزئة التاريخ الاقتصادي إلى تواريخ إلى تواريخ اقتصادية لبلدان مختلفة؛

** تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف انواعها وأحجامها الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الانسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين امكانيته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد كما المجتمعات، وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو اسلامية أو مختلطة، فهي لاتختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نظام الى آخر فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها

[1] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص 13 - 10 .

[2] أيوب انطوان، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا،1965، ص: 35 .

- الدارسات المقارنة بمعنى دراسة النظم الاقتصادية؛
- دراسة مؤسسية أي التركيز على تاريخ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية؛
- دراسة النماذج الاقتصادية أي دراسة الخصائص الجوهرية للنظم الاقتصادية*؛
- دراسة النمو الاقتصادي أي دراسة تاريخ النمو الاقتصادي .

## رابعا- تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد

إن علم التاريخ هو رصد لوقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية، فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، فجزء من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية الحالية.

إن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان والمجتمع، لأنه يأخذ على عاتقه اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقتهم بالطبيعة، أين تتدخل الموارد كوسيط في هذه العلاقات، وفضلا على ذلك تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية للتأثير على الفعالية الاقتصادية للوحدة الإنتاجية بشكل يجعل هذه الفعالية تتلائم مع إطار الخطة العامة لها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى ذلك فالتباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعدد وتعقد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، هذا الأمر أظهر الحاجة المستمرة إلى مزيد من الدراسات الاقتصادية والتجارب لسياسات اقتصادية، مما جعل الاقتصاد محط اهتمام فئة كبيرة من المفكرين من مختلف التخصصات، فمما سبق تنبثق أهمية علم الاقتصاد في حياة الأفراد والمجتمعات.

لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية السائدة فالتاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة وبالتالي يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي وفهم الأفكار الاقتصادية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية.

* النظام الاقتصادي بأنه ذلك التنظيم الذي يرضى به المجتمع لتوجيه نشاطه الاقتصادي بهدف اشباع حاجات أفراده، وتحديد الأسلوب الملائم لانتاج الموارد وتوزيعها عليهم تحقيقا لهذا الهدف

## 1. تاريخ علم الاقتصاد:

يعني البحث في تطور التحليل الاقتصادي سواء من حيث ظهور نظريات جديدة أو تطوير النظريات القائمة أو أيضا تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ أو تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها

حيث يعرفه الاقتصادي الفرنسي ريمون بار في كتابه )الاقتصاد السياسي(، علم الاقتصاد كعلم: يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه المواد، فهو علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة والتي لا حصر لها، باستعمالهم وسائل محدودة.[1]

## 2. تاريخ الفكر الاقتصادي:

يتعلق بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت الإنسان في حياته الاقتصادية وليس بالضرورة أن يكون علمياً لأن هذا الفكر ظهر في الغالب مختلطاً ومندمجاً مع أفكار سياسية باعتبار أن المنهج العلمي الاقتصادي لم يظهر إلا حديثاً لذلك كان تناول المسائل الاقتصادية بأسلوب تقديري حيث كان الحكم على المسائل الاقتصادية )خير أو شر( يخضع لاعتبارات دينية وأخلاقية وإلى الآن فإن الفصل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية والأحكام التقديرية لم يتحقق وذلك لتأثر شخصية الباحث بالموضوع الذي يبحث فيه والذي يوجه نتائجه كما يرى حسب اعتقاداته وانتماءاته الدينية والسياسية وغيرها .

لدراسة الفكر الاقتصادي لابد من الاستعانة بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية لأن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هي بطبيعتها انتقائية ولا وجود لمجموعة من الوثائق أو الآثار التي تتعلق فقط بالمسائل الاقتصادية وإنما يتداخل هذا الفكر ضمن أمور أخرى في السياسة والأخلاق ولذلك لابد من اختيار ما يمكن اعتباره اقتصادياً وفي هذه الحالة فإن النظرية الاقتصادية تساعد على حسن اختيار الأفكار الاقتصادية.[2]

علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة كنتيجة للطبيعة الكاملة بين المراحل الاقتصادية السابقة ولكن النظرية نشأت تدريجياً نتيجة محاولات فكرية متتابعة اختلط فيها التحلل الاقتصادي مع العديد من الأفكار.

[1] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي -مدخل الدراسات الاقتصادية** ،الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباع والنشر، بيروت، ،1981 ص25 .
[2] مدحت قريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ، 2008 ص.ص 22 .20

# المحور الثاني: الفكر الاقتصادية في العصور القديمة

عرف الإنسان النشاط الاقتصادي في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك منذ زمن بعيد جدا، كان يحاول تنظيم نشاطه الاقتصادي من خلال السيطرة على الطبيعة لتأمين حاجاته المختلفة؛ ولقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد، حيث أن الحضارة اليونانية وغيرها من الحاضرات القديمة اعتمدت على العبيد إذ كان للرقيق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة وكما قال " انجلز " أنه بدون نظام الرق ما قامت دولة اليونان،ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغته، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوربا الحديثة .

ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي، وكانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية، وجملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، و لذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة[1].

وعلى هذا سوف نتطرق إلى كل من الحضارة اليونانية والرومانية في نظام العبودية كما يلي:[2]

## أولا- الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية:

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهار كبيراً مما يوحي بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق. وكانت هذه الحضارات )الحضارة المصرية القديمة، البابليين، الحضارة الصينية( تمتاز بالمركزية والزراعة المتقدمة والمنظمة وسيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية وخاصة تنظيم الري – في مصر والعراق– ولكن لا توجد وثائق كافية لمعرفة الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات رغم وجود بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي لكن هذا يهم فقط الجانب القانوني والديني وليس الجانب الاقتصادي وكانت الكتابات القديمة تقتصر على بعض الأفكار الاقتصادية والدينية وتنظيم الحكم.[3]

[1] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، ،1995القاهرة، ص .17
[2] خبابة عبد الله, بوقرة رابح, **مرجع سبق ذكره**, ص: 36.
[3] حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص18 .

ولقد وردت حسب المؤرخين بعض الأفكار الاقتصادية لليهود في العهد القديم حيث كان الاقتصاد اليهودي قائماً على الحياة القبلية التي تستند إلى السيطرة الأبوية وكان النفوذ الديني والسياسي لليهود كبيراً وكانت الأرض هي المظهر الوحيد للثروة والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي فقامت الملكية الخاصة للأرض واعترف بحق الإرث للابن الأكبر. كما أجاز القانون الموسوي اقتضاء فائدة على القروض.

عرفت الحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة و المنظمة، إلى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، ومن أهم هذه الأفكار نذكر ما يلي:[1]

يلي:[1]

*ذكر بعض الأفكار حول الملكية و تنظيمها في قانون حمورابي. غير أن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني و الديني، و لم تتعرض للجوانب الاقتصادية.

*كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية و الدينية و نظام الحكم.

*نجد ملامح الفكر اقتصادي في القانون الموسوي و العهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، و حرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين و لكنه يجيزها فيما بين العبرانيين.

وفي ظل هذا المجتمع البدائي اعتبرت الأرض المظهر الرئيسي للثروة، والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي؛ فقامت الملكية الخاصة على الأرض.

ولعل من أهم ما تميزت به هذه الحضارات ما يلي:

* أنها عرفت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات، أو التجمعات البشرية، كانت منظمة ومجتمعة في كيانات وفي دول، ويغلب عليها التنظيم، وهذا يدل على أن هناك فكر أيضاً، ومن جوانب هذا الفكر ما له علاقة بالاقتصاد.

* أيضا كانت مركزية، بمعنى أنه كان هناك الدولة، والدولة قائمة ببعض الأمور، وهناك أنشطة اقتصادية وخلافه.

[1] ازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص18 .

* أن الزراعة –وهي أحد الأنشطة الاقتصادية– كانت متقدمة ومنظمة. ولن يكون الأمر كذلك ما لم يكن هناك أفكار ورؤى اقتصادية، تنظم المجال الاقتصادي في هذا المجال، وهو النشاط الزراعي.

* سيطرة الدولة على أمور الحياة الاقتصادية، بمعنى أن الدولة كانت هي المسيطرة، وهي المسئولة عن النشاط الاقتصادي، من حيث التنظيم وخلافه.

**أ– الحضارة البابلية:**

تعتبر من أقدم الدول في التاريخ، وتميزت حضارتها المتطورة بالقياس في تلك الفترات الزمنية، وتميزت هذه الحضارة بالعديد من الميزات، وبعض أوجه التقدم التي تعتبر نقلة في حينه، حيث تطورت الحرف اليدوية وكانت هناك مؤهلات لقيام التجارة في بابل حيث تقع على طريق استراتيجي ممكن أن يكون طريق مهم للتجارة الإستراتيجية. إن مدينة بابل تقع في منتصف بلاد ما بين النهرين مما أعطاها المجال الواسع لممارسة الأعمال التجارية ولهذا تطورت فيها التجارة وان تطور التجارة بحاجة إلى سك النقود وقد كانت بابل تصنع الدروع وتصدرها إلى مصر مقابل التبادل ببضاعة أخرى )المقايضة( أو الشراء، وقد اتبع نظام السبيكة الذهبية في التداول ثم تقسيم العمل في الحقبة البابلية مما يدل على تطور النشاط الاقتصادي.[1]

لكن الشاهد في هذه الحضارة على وجه التمثيل: أنه ورد ما يعرف: بـ" قانون حمورابي"، أو "قوانين حمورابي". وقوانين "حمورابي": عبرت في جوهرها عن:[2]

* مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من أنها تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق.

* طبقة الحرفيين الأحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة.

* طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل؛ حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

[1] عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001،ص.25

[2] طه باقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والعشرين، 1976، ص .11

وخلاصة القول أن لهذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني أن هناك فكر اقتصادي.و كان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارة البابلية، إضافة إلى ما ورد عن الملكية وتنظيمها، وهذا أيضاً قضية اقتصادية.

**ب- الحضارة المصرية، أو الفرعونية:**

الدولة في تلك الفترة كانت سلطة مركزية في مصر، وذات أبعاد اقتصادية وسياسية وكانت تملك وسائل إنتاج رئيسة وبالأخص في الأراضي ؛ لأن مصر أرض زراعية، وكان النشاط الزراعي في تلك الفترة على وجه الخصوص له دور كبير ،1وكانت الطبقة الحاكمة والحاشية، تعفى من الأعمال البدنية وممارسة النشاط الاقتصادي، وكان عملها مقصورً ا على النواحي الفكرية فقط.

من الأمور التي تدل على أن الحضارة المصرية، كان لها إسهامات فكرية في تاريخ الفكر الاقتصادي:[1]

*ظهور بعض الأمور، مثل ظهور نوع من تقسيم العمل.

*استقرار الزراعة في حقول ثابتة.

*تنظيم أعلى للموارد المالية، والبشرية.

*وهو أمر مهم له علاقة بالسماح بالعمل بالتجارة، وهو ما يعرف بـ "القانون الموسوي"؛ لأن العمل بالتجارة لم يكن مسموحً ا به على القانون الموسوي، نسبة إلى موسى عليه السلام.

**ج- الحضارة الصينية:**

تميزت أو أسهمت بالكثير في بزوغ الأنشطة الاقتصادية، ولعل من أهم ما شاركت فيه الحضارة الصينية، وله جانب اقتصادي اختراع الورق، ويعتبر هذا دليلاً على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة، لكن لم يصلنا عنها الكثير، وهذا لا يعني أن ننفي وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة الصينية.

**د- الحضارة الفينيقية:**

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ،1993ص. 86.

فقد كان للفينيقيين نشاط معروف، وتقاليد تجارية، وملاحية، وهذا نشاط اقتصادي، وهذا يدل على أن هناك فكر اقتصادي، لكن الأمر كما هو في الحضارات الأخرى، لم يصلنا عنه الكثير من الأفكار، أو لم يصلنا عنها إلا الندر اليسير.

**ثانيا- الفكر الاقتصادية عند اليونان**

وجد المجتمع اليونان خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، وكان النشاط الاقتصادي عندهم قائما على الزراعة بالدرجة الأولى وعلى استخراج المعادن وتصنيعها، وكذا على التبادلات التجارة. ويمكن التطرق إلى التنظيم الاجتماعي الطبقي، وكذا التنظيم الاقتصادي للمجتمع اليونان كما يلي:

**1- التنظيم الاجتماعي الطبقي**

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي كان المجتمع اليوناني يمتاز بأنه مجتمع رق (عبودية)، ساد فيه نظام الطبقات، ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الأرستقراطيين التي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية و في أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي "زراعي، صناعي وتعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.؛ حيث كان يتألف من:

- **طبقة الملاك الأرستقراطيين:** وتتصدر قمة الهرم الاجتماعي، وهي تنظر للعمل اليدوي نظرة سَخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.[1]

- **الطبقة المتوسطة:** وهي الطبقة التي تلت طبقة الملاك، تشمل هذه الطبقة صغار الملاك والحرفيين، لهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة أي المشاركة في إدارة المدينة، إضافة إلى الأجانب وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات

[1] مدحت القريشي, **تطور الفكر الاقتصادي**, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, الأردن, 2008, ص 39.

– **طبقة العبيد:** التي يرتكز عليها الهرم الاجتماعي؛ حيث عليها يقوم الإنتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعمير والأشغال العامة للدولة. وتقوم بالأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في وقت الحرب. يفسر هذا الدور كيف أن تجارة العبيد أصبحت إحدى النشاطات الاقتصادية المربحة. ومن هنا، صح القول أن المجتمع الإغريقي مجتمع قائم على العبودية.[1]

– **طبقة الأجانب:** وهي طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية .

## 2- التنظيم الاقتصادي:

كان النشاط الاقتصادي في اليونان قائما على الزراعة، استخراج المعادن وتصنيعها، وعلى التجارة الخارجية:

– الزراعة: شغلت الزراعة مساحة قدرها 20% من إقليم الدول، كما كانت تشغل حوالي 80% من سكان اليونان، وتميز النشاط الزراعي بظهور الوحدات الإنتاجية مثل:[2]

– وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

– وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

– الصناعة: اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم .كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

– التجارة الخارجية: أما بالنسبة للتجار فقد عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية التي قامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية. كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

## 3- أهم الفلاسفة اليونانيين:

ومن أبرز الفلاسفة الذين تعرضوا للمشاكل الاقتصادية نجد أفلاطون وأرسطو.

[1] معين أمين السيد، **دروس في مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية**، دار المسيرة، الجزائر، ص2008، ص: 224.
[2] خبابة عبد الله, بوقرة رابح, **مرجع سبق ذكره**, ص: 28.

**- المذهب الاقتصادي لدى أفلاطون:**

ولد أفلاطون عام 427 قبل الميلاد في عائلة من النبلاء بأثينا، وعندما بلغ سن العشرين، التقى أفلاطون بسقراط، وطرح أفكاره في عدد من الكتابات أهمها "الجمهورية" والذي تعرض فيه للمشكلة السياسية وللحديث عن "المدينة الفاضلة.

تناول الفيلسوف الإغريقي أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية" و "القوانين"، حيث يرى نشأة الدولة ترجع إلى اعتبارات اقتصادية فحاجات الإنسان متعددة ولابد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يكمن إشباع هذه الحاجات، فقد قسم أفلاطون المجتمع في مدينته المثالية القائمة على تقسيم العمل والاختصاصات الطبقية الى طبقة الحكام والتي تشكل الفلاسفة والحكماء والنبلاء والمحاربون، ولا يحق لهذه الطبقة التملك والتوريث، أما الطبقة الثانية فهي طبقة المحكومين التي تتضمن العمال اليدويين والزراعيين والصناع والحرفيين، ويحق لهم الملكية الفردية على عكس الطبقة الحاكمة لأنهم يهدفون إلى تحقيق الأرباح، بينما آخر طبقة وهي طبقة الرق ويعتبرهم أفلاطون بأنهم العنصر الدائم في الحضارة الإنسانية، كما عرف عن أفلاطون تحبيذه لفكرة الشيوعية بمعنى وضع الملكية عامة للشعب، وهذا لكي يبعد عن طبقات المجتمع التقاتل فيما بينها على الملكية.[1]

وفي حديثه عن العدالة وعن المدينة الفاضلة، يرى أفلاطون أن المدينة لن تكون عادلة أو فاضلة إلا إذا تمتع المواطنون بالفضيلة، وهو يعني ارتباط المدينة بهيكل الروح لدى الإنسان.[2]

كما يدعو أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في أداء والحفاظ على المصلحة العامة؛ لأنه من أسباب انحراف البشر هو حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد. بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والحرفيين والمزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة.

[1] www.noonpost.org تاريخ الاطلاع: 2019/3/21

[2] ماجدة شلبي، **تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين**، دار النهضة العرؤعببية، القاهرة، ،2015، ص: 8.

**- المذهب الاقتصادي لدى أرسطو:**

المعلومات المتاحة عن شخصية أرسطو ليست بالكثير كما هو الحال بالنسبة لأفلاطون. والمعروف فقط أنه عاش في مدينة يونانية في عهد الإمبراطورية المقدونية عام 384ق م، والتحق أرسطو بأكاديمية أفلاطون وعمره 18عاما، واستمر بها لمدة 19عاما حتى وفاة معلمه. وأهم كتاباته في مجال المشكلات الاقتصادية، كتاب السياسة.[1]

ناقض أرسطو أفلاطون في رأيه، ورأى أنه يكمن التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وبين أن الدافع الشخصي هو من أقوى الدوافع لتحقيق المصلحة العامة، كما ظهرت عند أرسطو أفكار اقتصادية من قبيل محاولته تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، حيث فرق بين قيمة الاستعمال التي تعتمد على قيمة منفعة الشيء بالنسبة للشخص، وقيمة المبادلة التي يتم فيها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها مع بعض، واعتبر الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة، كما درس أرسطو الاستغلال بصورة بسيطة تبعا للزمن الذي كان يعيش فيه، فقد فرق بين الثراء الطبيعي وغير الطبيعي، حيث اعتبر استخدام العبيد ثراء طبيعيا بينما اعتبر التجارة ثراء غير طبيعي، كما اعتبر سعر الفائدة والكسب منها ثراء غير طبيعي وقال إن النقود غير منتجة في ذاتها لذلك اعتبر الفوائد مرذولة وتعتبر من قبيل الثراء غير الطبيعي، كما فرق أيضا بين الأموال التي تهلك بالاستعمال والأموال التي لا تهلك بالاستعمال، حيث رأى أن النقود تهلك عند التصرف فيها أي عند استعمالها في شراء السلع والخدمات، في حين أنها لا تهلك بالاستعمال إذا أخذت وتم احتساب على سعر فائدة.[2]

كما تميزت الأفكار الاقتصادية التي جاء بها فلاسفة اليونان بالسمات التالية:

- **أنها دراسات تابعة:** إذ لم تدرس المشكلات الاقتصادية كفرع مستقل من فروع المعرفة، وإنما كانت دراساتهم مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة والسياسة والأخلاق ومن هنا كانت الدراسات الاقتصادية تابعة للعلوم الأخرى، وخاضعة لعادات وتقاليد ومنطلقات أخلاقية.

- **أنها دراسات محدودة:** حيث أن الحضارة اليونانية وغيرها من الحضارات القديمة اعتمدت على العبيد للقيام بالأعمال اللازمة، وبذلك ارتبط العمل والإنتاج في ذهن اليونان بالعبودية، ومن هنا تولد عندهم نوع الاحتقار للنشاط الاقتصادي

[1] ماجدة شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10 .
[2] www.noonpost.org تاريخ الاطلاع: 2019/3/23

بصفة عامة، وتبلور شعور لديهم بأن المواطن اليوناني يجب أن يتفرغ للمشاغل السامية المتمثلة بالفلسفة والتأملات والسياسة، ومن هنا كانت دراساتهم في المشكلات الاقتصادية محدودة جدا مقارنة بأبحاثهم في باقي العلوم الطبيعية والإنسانية، لذلك لم يكن هناك مفكرين يهتمون بالمشكلات الاقتصادية لوحدها[1].

**ثالثا– الفكر الاقتصادية عند الرومان**

تطرق الكتاب الرومانيون لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء شيشرون "Cicero"، وسنيكا "Seneca" فمما تعرض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم[2]، وبذلك قام النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال الرق، حيث أضحت ملكية الأرض الزراعية الاستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

ولكن يكاد كل الذين كتبوا عن تاريخ الأفكار الاقتصادية أن يجمعوا على أن إسهام الرومان كان محدودا_ بل جديرا بالإهمال، فقد أطالوا في الثناء على الزراعة بحيث أصبحت أنشودة يسبحون بها، وإلى هذا الثناء أضافوا اقتراحات كثيرة بشأن أساليب الزراعة وإدارتها: أي الاقتراحات المتعلقة بالضيعة المكتفية ذاتيا; ولا نظن أننا بحاجة إلى القول إنها غير الاقتراحات المتعلقة بالمشروع التجاري. وكانت هناك شكوك حول كفاءة الرق. وفي الإمبراطورية اللاحقة_ عندما كانت الضياع تنمو بسرعة هائلة_ كان هناك أسف شديد على عدم وجود المزارع الصغيرة_ واهتمام شديد بالمزرعة التجارية.[3]

وقد بدأت الزراعة على مستوى عائلات صغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور أهداف الإنتاج من مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص:40.
[2] يعقوب علي جانقي، **نشاة وتطور علم الاقتصاد**، http://www.almerja.com/reading.php?idm=94353، تاريخ التصفح:11-1-2019
[3] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص:31.

وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال. فيما يخص التجارة فقد انحصرت في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

وأدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود و تحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان. وسادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية، وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المضمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

## 1- التنظيم الاقتصادي:

- **الزراعة :** وضع الرومان الزراعة في مكان الصدارة من حيث وجود النشاط الاقتصادي، واعتبروا أن الزراعة حرفة نبيلة وأن انتعاشها أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية، وبدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

- **علاقات الإنتاج:** كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

- **التجارة :** شهد القطاع التجاري قفزة نوعية وكمية، فبعد انحصارها في البداية على تبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت وتطورت الحركة التجارة وظهرت طبقة التجار وأصحاب

رؤوس الأموال و بدأ التحول الملموس والتدريجي من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري، وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع .[1]

– **التطور النقدي:** يعتبر الرومان النقود مصدر البلاء الاجتماعي، ويلحق بها من يتعامل فيها بالإقراض والربا، ولقد أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

– **التجارة الخارجية:** انتشرت التجارة الخارجية عند الرومان بعد التطور الزراعي والتجاري الذي امتازت به، وأصبحت روما مفتوحة على المحيط الخارجي، تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

## 2- التنظيم الاجتماعي والطبقي

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب، حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

- طبقة النبلاء (الأشراف) و طبقة الفرسان.
- طبقة العامة و طبقة العبيد .

بالرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يرقى إلى الفكر اليوناني، إلا أنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها، ومن الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق ليس في التمتع بما يملكه واستعماله فقط وإنما سوء الاستعمال أيضا، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأفراد أو الدولة يحاسب عليه القانون.[2]

[1] أمين معين السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص:248.
[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الاسكندرية، مصر، 1994، ص: 45.

# المحور الثالث: الفكر الاقتصادية في العصور الوسطى

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر ميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الإقطاعي، فالعلاقات الاجتماعية للإنتاج تدور أساسا حول الأرض لتصبح البلورة المادية للملكية العقارية، فقد ارتكزت الحياة الاقتصادية آنذاك على النشاط الزراعي.[1]

العصور الوسطى هي الفترة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والإصلاح الديني وسقوط القسطنطينية وتسمى العصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة (روما واليونان القديمة) والعصر الحديث وتعتبر عصر الظلمات والتأخير الحضاري لكن هذا لا يصح إلا بالنسبة لأوربا لان انهيار أوربا قابلة ازدهار الدولة الإسلامية2.

## أولا- الفكر الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي

قد شهدت القرون الوسطى بين نظام الإقطاع والذي يقوم على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام، كما تميزت أيضا هذه الفترة بسيطرة حكم الكنيسة على الحياة الاقتصادية.

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية باحتلال روما وكانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية خلال 476 م. وتزامن عهد الإقطاع في أوربا مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية والذي أحدث طفرة كبيرة في القضايا الاقتصادية المتصلة بالعمل، ملكية الموارد، والفوائد على القروض وآلية عمل السوق، وفي هذا الصدد قد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، حرم الفائدة على القروض ونهى عن

[1] دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشأة المعارف، الإسكندرية،1993، ص:73.
2 - حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**, **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

الاحتكار وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار، هذه هي الجوانب المختلفة لما يمكن تسميته بالأفكار الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي.[1]

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لدى عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم ومع مرور الوقت بدا هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية و صاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص,كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم و كان لكل إقطاعية جيشها الخاص وبدأ أغلب الإقطاعيين بإصدار النقود بأسمائهم و بذلك بدت الإقطاعية و كأنها وحدة اقتصادية و اجتماعية و سياسية وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمتهِ الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي و الاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم وتنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى تمتد من نهاية القرن 6 م إلى القرن 11 م واتسمت هذه المرحلة بما يسمى باقتصاد المنيعة المغلق والذي تميز بسيطرة الريف وأهمية الزراعة والإنتاج الزراعي وارتباط الحرف والمبادلات في الزراعة في ظل اقتصاد طبيعي يستهلك ما ينتج؛ والمرحلة الثانية تمتد من قرن 11 م إلى 15 م والذي بدأت فيه عناصر النظام الإقطاعي في التحلل والضعف.[2]

## 1- طبقات المجتمع الإقطاعي

وكانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي وموزعة بالشكل التالي :

- جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة (اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزء منه تدافع عنه وتحبذه وارتبطت بذلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي) .

- يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه (نظام السّخرة معناه العمل بدون مقابل) .

[1] يعقوب علي جانقي، **نشاة وتطور علم الاقتصاد**، http://www.almerja.com/reading.php?idm=94353، تاريخ التصفح:11-1-2019

[2] أحمد فريد مصطفى, سهير محمد السيد حسن, **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2000, ص 23.

– كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين)توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض)إلى أبناءهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى .

وكان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق) فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات، وكانت الزراعة تمثّل أهم نشاط اقتصادي في أوروبا .

## 2– خصائص النظام الإقطاعي

من أهم مميزات النظام الإقطاعي حصر ملكية الأراضي الزراعية بعدد قليل من الإقطاعيين والنبلاء وتحول الرقيق إلى فلاحين وأطلق عليهم رقيق الأرض، فالدوافع الاقتصادية في هذا النظام تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي والفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته، فليس الغاية من العمل هو زيادة الرفاهية بل مجرد الحفاظ على ما هو ضروري ومألوف، و بمعنى آخر الاقتصاد هنا هو "اقتصاد حاجة"، أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي.

وبموجب هذا النظام أصبحت حصة الإقطاعي من المنتوج الزراعي يحددها الإقطاعي بنفسه وحصة الفلاح لا تكفيه قوت يومه، ومن مظاهر الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى كذلك سيطرة الكنيسة على النواحي الاقتصادية للمجتمع، فقد ظهر بعض المفكرين الاقتصاديين وكان أبرزهم من رجال الكنيسة، وقد نادى هؤلاء المفكرون بإخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين، فلم يوجد فكر الاقتصادي حقيقي مستقل كعلم بل تابعا لمبادئ الكنيسة.[1]

من ناحية التنظيم الحقوقي والاجتماعي في هذا النظام فإنها ترتكز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي2.

ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج "الأرض" واستغلال الفلاحين. و كانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها ومَنْ فيها من أقنان و فلاحين. ولم تكن هذه الملكية مجرد

[1] القريشي مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن،2011، ص: 51.
[2] أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**, ط1 ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا، 1965 ، ص.ص 54-55.

شكل حقوقي، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءَهم و حمايتهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد البنية الطبقية للمجتمع الإقطاعي كما يحدد طريقة توزيع المنتجات، إلى جانب ذلك وجدت في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين، الذين مارسوا الاستثمارات الخاصة التي تعتمد على ملكيتهم لوسائل إنتاج محدودة من الأدوات الصناعية الحرفية، أو وسائل الإنتاج الزراعـي.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحسار التجارة بين أوروبا والشّرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والاستقرار في الطّرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشّرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدّولة الإسلامية، لذلك فان أوروبا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط.

وفي مرحلة تكون النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام[1].

أما من الناحية التقنية, فأدوات الإنتاج ظلت بدائية بسيطة و محدودة، لا تعرف التطور و الاختراع، فالتطور في وسائل الإنتاج يحتاج إلى حافز أساسي عملي يتعلق بزيادة الطلب على المنتجات، و حافز فكري يتعلق بضرورة توفر بيئة فكرية تساعد على التفكير و هذا ما كان غابا بشكل مطلق في هذه المرحلة من تاريخ أوربا، بحيث أن الكنيسة احتكرت المعرفة و رفضت إي محاولات للتفكير و التأمل, وسعيا منها للحفاظ على الوضع القائم لضمان استمرار استفادتها من نتائج هذا التنظيم و استمرار هيمنتها على الحياة بكافة مجالاتها .

وعموما يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية:[2]

- لم ينطو الفكر الاقتصادي في فترة النظام الإقطاعي على تحليل علمي للظواهر الاقتصادية، وإنما كان تطبيقا مذهبيا لمبادئ الكنيسة في نطاق الثروة والاقتصاد؛

- فرضت الكنيسة قيودا عديدة على النشاط الاقتصادي؛

- كانت أسس التفكير الاقتصادي في أوروبا متسقة من هذه الناحية مع طبيعة الحياة الاقتصادية الراكدة؛

[1] الموسوعة العربية ( النسخة الإلكترونية)، "**الأنظمة الاقتصادية**"، منشور عبر الموقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=149845

[2] القريشي مدحت، **مرجع سابق ذكره**، ص: 58.

– لقد قصرت الأفكار الاقتصادية في هذه الفترة في مسايرة حاجات المجتمع وتطوره، فحلت محلها أفكار المدرسة التجارية في إطار التجارية الرأسمالية

كذلك أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي (الإنتاج بغرض الاستهلاك) .

يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي و اعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود .

تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عاملا الأرض والعمل.[1]

## 3- أسباب سقوط النظام الإقطاعي

هناك عدة أسباب أدت إلى سقوط النظام الإقطاعي، نذكر منها:

- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقي.
- التطور في النشاطات الحرفية وفي المبادلات والذي أدى إلى إعادة الدور الذي تؤديه المدن .
- ظهور الدولة المركزية القومية في معظم دول غرب أوربا .
- الحروب الصليبية لأن هذه الحروب وتأمين متطلباتها اقتضى الحاجة

وقد أدى انهيار النظام الإقطاع خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية، فقد سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، فقد نادت بأنه يجب أن تكون الدولة قوية بثرواتها، وتكمن هذه الأخيرة في مختلف المعادن النفيسة، لذلك يجب أن تعمل الدول على تنمية ثرواتها، وأعتبر التجاريون كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على حساب دولة أخرى.[2]

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2007، ص: 31.

[2] موقع جامعة بابل، **دروس في الاقتصاد**، منشور عبر الموقع: http://www.uobabylon.edu.iq/ ، تاريخ التصفح: 2019/02/12.

## ثانيا- النظام الاقتصادي الحـرفي

تعتبر المنظمات الحرفية الصورة الأولى للنقابات العمالية التي نراها اليوم، ففي مجال الصناعات الحرفية ظهرت تنظيمات نقابية ابتداءا من القرن الثاني عشر ميلادي، تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة ( يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها مهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي:[1]

- تحديد الأسعار والمحافظة عليها، تحديد عدد العمال في كل حرفة، مع وضع شروط للعضوية في النقابةp
- الإشراف على الإنتاج وضمان جودته .

إن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنظام الاقتصادي جديد وهو النظام الحرفي، إذ أخذت في الظهور ابتداء من القرن الثالث عشر، واكتمل نموه في القرنين الرابع والخامس عشر. وتتمثل عوامل ظهور النظام الحرفي في:

- الهجرة الريفية: نتيجة للأعمال السخرة التي كان يقوم بها الفلاحون الأقنان ونتيجة لظهور الدولة القومية بدأ تحول الفلاحين الأقنان من الريف إلى المدينة وامتهان النشاطات الحرفية كوسيلة للحياة الاجتماعية الجديدة كما أن النبلاء الإقطاعيين أنفسهم بدءوا يفضلون الفلاحين الأحرار وذلك لتنظيم المزارع وإنتاجية أوفر إذ أصبحت العلاقة بين النبلاء والفلاحين علاقة مالك ومستأجر وخاصة بعد توسع نظام المبادلة النقدي.
- توفير الأمن: إذ لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى بالاقتصاد إلى اخذ صور جديدة وتوجه نحو بناء الاقتصادي القومي حيث توسعت الطرقات المأمونة وهذا بدوره أدى إلى توسع المبادلات ونشاط التجارة ونمو المدن وازدياد السكان بها.
- الحروب الصليبية: لقد لعبت الحروب الصليبية دورا أساسيا في وضع حد لسلطة إفراد الإقطاع، إذ بدأت الحكومات القومية في تدبر أمرها بجمع الجيوش وتوفير لهم الاحتياطات اللازمة وهذا تمثل من الناحية في ضم بعض القطاعات الفلاحية إلى الدول القومية لتمويل نفسها ومن ناحية أخرى تجنيد الفلاحين للحروب.

[1] محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص:35 .

نشأة المدن الحرة: نتيجة إلى تزايد السكان وهجرة الفلاحين الأقنان ظهرت لوجود مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديل سلطة الإقطاع وهذا مما شجع النشاط الحرفي، وبالتالي مهد لنظام الرأس المالي مع بداية العصر الحديث.

الصناعة والنقابات الطائفية: كان قوام الصناعة في مرحلتها الأولى صناع متخصصون الذين يعرفون باسم" أصحاب الحرف" إذ كان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يقوم بالنشاط الصناعي لوحده مع إفراد أسرته.

## ثالثا- الفكر الاقتصادي العربي

تركز اهتمام المستشرقين والمؤرخين الغربيين الذين قاموا بدراسات حول الفكر الإسلامي على مجالات الطبيعة والكيمياء والفلك والرياضيات والجغرافيا وغيرها من المجالات غير الاجتماعية، وعلى الرغم من انتقاد جانب من الفكر الإسلامي الاجتماعي بشكل مباشر وغير مباشر إلى الفكر الغربي إلا أن الاتجاه الغربي دأب على تجاهل الفكر الإسلامي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية ومن بينها الفكر الاقتصادي بالعقيدة الإسلامية التي لا يؤمن بها هؤلاء الغربيون.

ومن ناحية أخرى فإن مؤرخو التاريخ الإسلامي حتى المسلمين منهم لم يوجهوا أية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة الممتدة منذ ظهور الدعوة الإسلامية حتى نهاية العصور الوسطى، ومازالت المعلومات عن اقتصاديات الدول الإسلامية في تلك العصور محدودة تماما مقارنة بالمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات أوروبا في نفس الفترة.

إن مبادئ الاقتصاد الإسلامي شاملة ولكن في هذا الجزء سنقتصر على المبادئ التي تخص موضوع الملكية والتي من خلالها يمكن توضيح موقف الإسلام من الملكية، ومن هذه المبادئ مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والملكية العامة، ومبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة ورفض الربا والاحتكار.[1]

وحتى يتسنى لنا تصور الفكر الاقتصادي الإسلامي وكيف تبلور بعد ذلك إلى ما أصبح إليه الآن، نود أن نستعرض أهم المعالم الرئيسية التي تميزت بها المنطقة العربية التي ظهر فيها الإسلام وانبثق منها لينتشر إلى السكان العرب، حيث أصبح البناء الأخلاقي القائم على العقيدة الإسلامية هو الأساس الجديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة.

[1] أحمد جمال الدين موسى، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص:53 .

## 1- معالم التنظيم الإسلامي للبناء الاقتصادي وللحياة الاقتصادية:

ومن أهم معالم التنظيم الإسلامي للبناء الاقتصادي وللحياة الاقتصادية في المدينة الذي تم تطبيقه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي يمكن أن نوجزه في ما يلي:

**- التوزيع العادل للدخل والثروة:**

وذلك أساسا بين المهاجرين والأنصار، حيث تناول الأنصار عن بعض ممتلكاتهم لإخوانهم المهاجرين، حتى أن الأنصار عرضوا مقاسمة النخيل مع المهاجرين لهذا كان هناك وسائل أخرى قد استخدمت للإعادة الاختيارية لتوزيع الثروة والدخل بين الفئتين والتي تمثلت أهمها في ما يلي:

- المساقاة، وتعني أن يقوم الأنصار بتوظيف المهاجرين في سقيا أراضيهم والقيام عليها وذلك في مقابل إشراكهم في التمر.

- الصدقات الاختيارية والقرض الحسن، حيث كانت الصدقات شيئا معروفا في المجتمعات القديمة إلا أن القرض الحسن هو الوسيلة المستخدمة التي تخص النظام الإسلامي وحده، ويعرف القرض الحسن على أنه تنازل اختباري عن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولي الأمر لأغراض النفع العام، وذلك ابتغاء مرضاة الله تعالى في الحياة الأخرى، لقوله تعالى:" من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم".

**- تنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي:**

ومن أهم أسس هذا التنظيم نذكر:

- الحث على العمل، والعمل يقصد به العمل التعبدي والعمل من أجل التكسب لقوله تعالى:" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

- تحري الكسب الحلال والنهي عن الكسب الحرام لقوله تعالى:" وأحل الله البيع وحرم الربا".

- إقرار الملكية الخاصة ودعوة المالك للحفاظ عليها، فقد قال النبي صلى الله وعليه وسلم ( من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد).

[1] إبراهيم بولمكاحل، **التطور التاريخي للفكر الاقتصادي**، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2008، ص:12.

– تجديد إطار الملكية العامة، فهناك منافع عامة يجب أن تتاح لعموم الناس وعلى الدولة أن تنظم انتفاع العامة به، ولقد حددت ثلاثة موارد يجب أن تتاح لعمومي الناس وأن تعتبر ذات ملكية عامة وهي الماء والنار والكلأ*.

**– تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة:**

قبل هجرة الرسول صلى الله وعليه وسلم كان اليهود يحاولون احتكار التجارة ويتعنتون على التجارة العرب في ظل الصراعات المستمرة بين الأوس والخزرج، لذا فقد شجع الرسول صلى الله وعليه وسلم المسلمين على اتخاذ سوق إسلامية لهم، تلك السوق كانت تتسم بالتنافس الحر وتقوم على أربعة أسس رئيسية وهي:

- حرية الدخول والخروج من السوق دون قيد أو شرط مادي أو غير مادي؛
- عدم الغش أو الغبن لقوله صلى الله وعليه وسلم " من غشنا فليس منا"؛
- عدم الاحتكار؛
- الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من التزامات التجار بالشريعة الإسلامية، ومن هنا جاءت وظيفة الحسبة التي عرفت فيما بعد في عصر الخلفاء الراشدين.

الحرية مبدأ من المبادئ الهامة في الإسلام، فالمسلم حر في اختيار العمل الذي يناسبه وطرق الكسب التي يستريح لها والتملك الذي يفضله والإنفاق الذي يشبع رغباته[1].

لكن هذه الحرية ليست مطلقة وإنما هي مقيدة بالعديد من الالتزامات الأخلاقية التي تكفل تحقيق المصالح العامة للمجتمع، فهذه الحرية تتعارض تماما مع النظام الماركسي وليست مطلقة كالنظام الرأسمالي الحر، وإنما هي مقيدة بأحكام التشريع الإسلامي فالإسلام مثلا يرفض الربا والاحتكار، فحرم الاسلام الربا وبين أنه من أكبر الكبائر ومن السبع الموبيقات المهلكات لما له من هلاك للنفس والاقتصاد مثل التضخم، ولكنه بالمقابل عوضه بمبدأ المشاركة .

كذلك رفض الإسلام الاحتكار فللمالك حق الانتفاع المشروع بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة، وليس له حق استخدام ما يملك بطريقة تسبب الضرر للآخرين، وليس له كذلك تعطيل الانتفاع تعطيلا يهز بمصلحة الجماعة ولذلك

* الكلأ هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات

[1] علي أحمد السالوسي، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي**، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص: 40.

استعاد عمر جزء من الأرض التي أخذها بلال بن رباح من الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه لم يستغلها كاملة وعطل الانتفاع بها وقال عمر أيضا " ليس لمحتكر حق بعد ثلاث سنين[1] " .

**- السلوك الاستهلاكي:**

فقد عرف عن صحابة رسول الله صلى الله وعليه وسلم بالزهد والتقشف ليس كنتيجة للهجرة وترك المهاجرين لثرواتهم في مكة وإنما ظل هؤلاء الصحابة يحافظون على مستوى الكفاف الاستهلاكي كنمط استهلاكي شائع بين المسلمين.

بما أننا تناولنا في الفقرة السابقة أنواع الملكية بصورها المتعددة، سنتطرق في هذا العنصر على لمحة بسيطة عن موقف الإسلام من تحويل الملكية، فالإسلام يرى أن هناك أموال وممتلكات ومشروعات عامة لا تقبل خصخصة الملكية فيها، لكنها قد تقبل خصخصة الإدارة والتأجير مثل الطرق والأنهار والمناجم والغابات وبعض الأراضي أيضا، وهناك أموال وممتلكات عامة ترد عليها الخصخصة بأنواعها مثل أراضي الصوافي والأراضي التي آلت إلى بيت المال على سبيل الميراث .....الخ[2].

**- مبادئ تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي:**

الإسلام في أحد أركانه الخمسة التي بني عليها، مؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها؛ وهي الزكاة.والتي إذا ما قامت مثل ما أريد لها أو مثل ما أراد لها الشارع، فإنها ستسهم إسهامًا كبيرا في تحقيق الرفاهية والقضاء على الكثير من المشاكل التي يعيشها المجتمع المسلم. القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون:3

- أن الإسلام أقر الملكية الفردية المقننة حيث نلحظ أن الملكية الفردية الإسلامية، بالملكية الخاصة، كما اهتم بالملكية العامة.

[1] فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم: 62، 2003، ص: 313

[2] شوقي دنيا، **الخصخصة وتقليص دور القطاع العام وموقف الاقتصاد الإسلامي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، مارس 2003، ص: 19 .

3- أنظر:

- إبراهيم فاضل الدبو, **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**, الطبعة الأولى, دار المناهج, عمان, الأردن, 2008, ص 30 .
- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**, الطبعة الأولى, دار الشروق, القاهرة, 2008, ص 24.

- أتى الإسلام أيضاً بحفظ الضرورات الخمس، ومن ضمنها المال؛ لذا فالإسلام يحفظ المال ويقدر ويستشعر أهميته، وأنه لا حياة من دون مال، لكن في الإطار الشرعي الذي ينظم هذه القضايا .
- حث الإسلام على العمل واهتمامه به في تشريعاته المختلفة، والمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف. فالإسلام قد اهتم بالعمل، وهذا إطار عام للأفكار الاقتصادية والإسهامات، أو القواعد الأساسية لإطار الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- أن الإسلام في مصدريه الأساسين: القرآن الكريم، والسنة المطهرة، حرم الربا وغلظ في ذلك والربا محرم بكل أنواعه.
- تنظيم السوق والمعاملات، ونهى عن الاحتكار، وزيادة على ذلك نجد أن هناك تصورات تتعلق ببعض الظواهر والقضايا الاقتصادية، كالدولة، والسوق المالية، والحسبة، والنقود والقضايا ذات العلاقة ببعض الأنشطة الاقتصادية، كالفلاحة، والزراعة، والتجارة، وغيرها من الأمور كل هذه الأمور تعطينا دلالة على أن الإسلام اهتم بهذه القضايا التي تعتبر إطارًا عاما للأفكار الاقتصادية.
- قضايا الثمن العادل وعلاقته بقضايا الاحتكار وتحريم الاحتكار.
- الزكاة وتنظيمها، وأنها مؤسسة مالية قائمة بذاتها، وهي ركن من أركان الإسلام.
- القضايا ذات العلاقة بالنمو والتنمية، فالدين الإسلامي أرسى مجموعة من القواعد المنظمة لعمارة الأرض.
- الاقتصاديات الحديثة بالسلع العامة، الأمن، الدفاع، الطرقات وخلافه، مما تعرف بالسلع العامة التي يعجز عنها القطاع الخاص. وأكد الإسلام أيضاً على هذه القضايا، وأن الدولة مسئولة عن هذه الأمور.

2- الفكر الاقتصادي العربي:

وقد برزت في تاريخ الفكر الاقتصادي العربي أسماء كثيرة، وسنركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية، الأولى تتعلق بظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون، والثانية تخص الظاهرة النقدية المستمدة من فكر المقريزي.

**- الفكر الاقتصادي لابن خلدون:**

العلامة "ابن خلدون"، المولود عام (1330م)، والمتوفى عام (1406م)، وهو عبد الرحمن بن خلدون، ولد في تونس، وهو رجل دولة، بمعنى: أنه تولى الوزارة وتولى القضاء. وهو مؤرخ وعالم، واشتهر أكثر ما اشتهر به، أنه مؤسس علم الاجتماع, لكنه ذو إسهام غزير في القضايا الاقتصادية،

ضمن ابن خلدون أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم "العبر وديوان المبتدأ والخبر"، ولكن مقدمة هذا الكتاب هي التي احتفظت بحجة علمية، وهي المعروفة الآن بكتاب "مقدمة ابن خلدون"، وهي أول بحث علمي في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية. وقد أراد ابن خلدون من خلال هذه المقدمة أن يبين كيفية دراسة التاريخ والعوامل التي تؤدي إلى سير الأحداث والعلاقة بين مختلف الوقائع والأحداث, ففي تعريفه للتاريخ يقول أن فن التاريخ وإن كان في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، إلا أنه في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق1.

كما ترجع قيمة ابن خلدون كذلك كونه مؤسس علم الاجتماع، فهو أول مفكر جعل من المجتمع الإنساني كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر موضوع دراسة علمية، يهدف إلى تفسيره، وفي إطار دراسته هذه للمجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية، وهي تكون نشاطا يعده أساس العمران، إذ أن "العيش الذي هو الحياة، لا يحصل إلا بهذا"، ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من كتابه الأول" في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"، إذا فابن خلدون تطرق للقضايا والمسائل الاقتصادية في حدود ما تقتضيه دراسته الاجتماعية والتاريخية2. في نظر ابن خلدون العمل هو مصدر القيمة وأن المنفعة شرط القيمة، أي أنه لكي تكون للسلعة أو الخدمة

1- محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص109-110.
2- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 09.

قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا، ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة ليبحث في تفسير الثمن الجاري للسوق بدلا عن تفسير الثمن العادل كما فعل باقي الدارسين للظواهر الاقتصادية آنذاك، فتلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في إطار النشاط الاقتصادي الذي يعتبره أساس العمران الإنساني في تطوره، فقد صاغ نظرية القيمة في العمل ودفع بها حتى التوصل الى فكرة فائض القيمة، وعليه يظهر ابن خلدون في ظل مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيط كرائد لنظرية القيمة في العمل التي ستصبح محور علم الاقتصاد لاحقا .[1]

وعليه فان من أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ابن خلدون والتي عالج بها بعض الظواهر الاقتصادية في مجتمعه يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

– درس ابن خلدون الحاجات البشرية، واعتبر بأن الانسان يحتاج الى أشياء أساسية وأخرى ثانوية، حيث تنشأ الحاجات الكمالية مع كل رقي وتطور يعرفه المجتمع؛

– درس طبيعة الإنتاجية وتقسيم العمل، وأكد على أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، كما ميز بين عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، واعتبر العمل أهمها؛

– درس النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل، وأقر بأن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة العمل، وقام بالتمييز بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة؛

– لقد قام بتحليل الأسعار ووضح تأثير العرض والطلب في تحديد مستوى الأسعار وتقلباتها، كما بحث في أثر اختلاف الثروة فيما بين الدول على طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها، وأثر كل ذلك على ما يعرف اليوم بالمستوى العام للأسعار؛

– لقد قام بتحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وبين أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل وهو بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج ودخل أفراد المجتمع، ويدفعهم ذلك إلى توجيه جزء من نشاطهم الإنتاجي لإنتاج السلع الكمالية وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع أيضا .

. الأساليب التي بنى عليها "ابن خلدون"، تحليله للقضايا الاقتصادية

[1] دويدار محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:103.
[2] القريشي مدحت، **مرجع سابق ذكره**، ص: 65.

- قام بدراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها؛ لإبراز ارتباط الأحداث الاقتصادية والسياسية، في أنماط محددة؛ وذلك نتيجة لخلفيته وممارسته قام بهذه المهمة.
- بين أثر البيئة الاجتماعية في السلوك الإنساني ونشاطه الاقتصادي، أعني بذلك: أنه وضح الأثر للبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأنها تؤثر على سلوكه إجمالًا وعلى سلوكه الاقتصادي خصوصًا، .
- بين أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية، وثروتها، وتأثير ذلك على سلوك الإنسان الاقتصادي، تلك البيئة الجغرافية التي لها بعد أو لها أثر في الجوانب الاقتصادية.
- قام باستخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات التي لاحظها، وتارة أخرى على أساس الاستنباط، وكان يدعم هذه القواعد العامة بفروض أساسية، ارتكز عليها تحليله النظري.

2. أهم الأفكار والإسهامات الاقتصادية التي أتى بها "ابن خلدون"

- تحدث عن الحاجات البشرية والحاجات البشرية بهذه المفردة ما هي إلا السلع والخدمات بالمفهوم الاقتصادي اليوم . ونجد "ابن خلدون"، يقرر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية وهذه الضرورات مما يحتاجه الإنسان ، وذكر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية، كالغذاء والملبس، وذكر أنه تتفرع من هذه الحاجات الأساسية حاجات أسماها: ثانوية، ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية وهي ما تعرف في عصرنا هذا بـ "الكماليات"، كما يعرف الآن في تقسيم الحاجات، فهناك الضروريات، وهناك الكماليات. وذكر أن: حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية، وهذه القضية لها علاقة بقضية الطلب؛ فإسهامه في هذا الإطار يعتبر إسهامًا رئيسًا .

- إسهامه في طبيعة العمل والإنتاج وطبيعته وتقسيم العمل: فأكد على أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، ويقال أن "ابن خلدون" تأثر بفكرة "أرسطو" عن تقسيم العمل.

- تطرق في موضوعات الاقتصاد الجزئي: ما يعرف بعناصر الإنتاج، وهي العمل، ورأس المال والموارد الطبيعية، وبين أن العمل هو أهم عناصر الإنتاج.

– إسهامه في قضايا لها علاقة بالنشاط الاقتصادي واكتساب الدخل: فهو يقرر أن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للسعي والعمل، وميز بين أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية؛ لذلك نجده ذكر الإمارة، والتجارة، والفلاحة، والصناعة، وفرق بين الإمارة وباقي النشاطات اقتصادية.

– سبق ابن خلدون غيره في قضية التمييز أو تصريف القطاع العام والقطاع الخاص, وأعطى أهمية للقطاع الخاص لأنه المحرك للنشاط الاقتصادي، وهو المشغل للعمالة.

– أشار "ابن خلدون"، إلى أن الصناعة لا تحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن: فلكي يقوم نشاط اقتصادي، يجب أن يتحقق الاستقرار، بمعناه الواسع، استقرارًا سياسيًّا، أو استقرار التجمع البشري.

– ذكر التعليم وأهميته والتدريب في الارتقاء بالصناعات، وذكر أن الصنائع لا بد لها من معلم: لذا كان هذا دليلًا على أهمية التعليم والتدريب وهذا دليل على أن "ابن خلدون"، انتبه لهذه القضية الهامة من قضايا الصناعة، وأهمية التعليم والتدريب والتطوير[1].

– أبان أهمية النمو الاقتصادي وأنها تكتمل بكمال العمران الحضاري. وذكر أن الصنائع إنما تستجاد، أي: تكثر، إذا كثر طالبيها وهذا بطبيعة الحال أمر واضح والاقتصاد في عالمنا اليوم، ويشير ويؤكد على هذه القضية.

– ذكر أهمية وجود المؤسسات والنظم القانونية والقضائية وأنها أ مر مهم: لكي ترسخ الصنائع وتقوم في الأمصار أو في المدن، وبرسوخ هذه وبوجود تلك القوانين، تنتظم العملية الاقتصادية المتمثلة في الصناعة، وغيرها من الأنشطة، وتكون مؤطرة وذات بعد مؤسساتي.

– أنه حدد وظائف ومهام الدولة: كما نعرف أنه إذا كانت نظرية الدولة في الاقتصاد السياسي الغربي في الفترة المتأخرة إلى وقتنا هذا وهي لم تتشكل إلا بعد "آدم سميث"، إلا أن "ابن خلدون"، أشار إلى هذه القضايا.

1- محمد سحنون, **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**, ط1, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, 2006, ص 72.

من ضمن الوظائف التي يجب أن تقوم الدولة، عليها وتكفل عمارة الأرض وقيام العمارة أوالتنمية الاقتصادية، وذكر في هذا الإطار أنها ترتكز على عناصر أساسية، من أهمها:

* استقطاع جزء من العلم وتخصيصه للتكافل الاجتماعي، كالزكاة، والخراج وخلافه.

* وظيفة الاستقرار وهي مهمة جدًا، ويجب على الدولة أن تكون مستقرة، ومن يقوم على شأن الدولة، القيام بكل ما يؤدي إلى الاستقرار بمعناه الواسع؛ لأنه أمر أساسي ومطلب لقيام النشاط الاقتصادي.كما أبان ما يخص الدولة وقيامها .

* فيما يخص جانب المالية العامة والضريبة، وهذا جانب مهم من إسهامات "ابن خلدون" وهي فرع من فروع الاقتصاد، قائم بذاته. ولعل من أهم هذه الأمور، اهتمامه بدراسة قضايا الضرائب والنفقات العامة.

- ذكر "ابن خلدون" في هذا إطار في قضية الضريبة ما يلي:

- ذكر للدولة في باديتها أن تكون قليلة الوزائع _الأعداد وهذه لها النفقات_ ، وأنها كثيرة الجملة ويقصد بكثيرة الجملة فيما يخص الحصيلة الضريبية، يعني: إيرادات الدولة، أو الإيرادات الضريبية، وفي آخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، أي: الحصيلة الضريبية. فربط ما بين الأعداد الضريبية في الجملة، في علاقة عكسية تشابه إلى حد كبير أصحاب نظرية جانب العرض.
- وذكر أن نجاح النظام الضريبي، وهو ما يعرف بالضريبة الاقتصادية، أو سمات الضريبة الاقتصادية في المالية العامة، متوقف على تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية، والذي يتمثل في أن أسعار الضريبة يجب أن تحقق التوازن ما بين الحصيلة والنمو، وهذا يعني: عدم الإضرار بالنمو والتنمية، في سبيل زيادة الحصيلة الضريبية.
- كما أشار إلى ضريبة مراعاة هدف العدالة؛ لأنه يجب أن يكون هناك عدالة في الضريبة، وألا يكون هناك عدوان على الناس في أموالهم.

– ضمن إسهاماته في القضايا الاقتصادية، إسهامه في تحليل الأسعار فقد أدرك أثر كل من العرض والطلب، في تحديد الأسعار كما يعرف في هذه الأيام أن السعر التوازني والكمية التوازنية، تتحدان بتفاعل كل من عوامل العرض وعوامل الطلب فلاحظ أنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه؛ كثر عمرانه، ولهذا علاقة بجانب الطلب، فذكر أن أسعار السلع الضرورية وخاصة الغذائية تنخفض، والعكس بالنسبة للسلع الكمالية فترتفع أسعارها، وبالنسبة للأسعار الضرورية، لاحظ أن الناس تعمل لكي توفر حاجاتها منها، فيزداد عرضها وترخص أسعارها .

– تطرق "ابن خلدون"إلى قضية أساسية، هي الريع، أو المفهوم الاقتصادي للريع: حيث قام بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة ما تسمى اليوم بالريع، وأن الأساس الذي الأساس الذي اعتمد عليه "ابن خلدون" في تحليله، يكاد يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه الاقتصادي الشهير "ديفيد ريكاردو"، وهو من المدرسة التقليدية، الذي أتى بعد "ابن خلدون" بفترات زمنية متأخرة؛ لذلك "ابن خلدون" سبق "دافيد ريكاردو" بقرون؛ كي يصل لنفس النتائج، بمعنى: أنه سبق "دافيد ريكاردو" في تفسيره للريع، وربط الريع بالنفقات التي تنفق على الأراضي الزراعية، وأنه مربوط بالأرض الزراعية وأسعار السلع الزراعية والمنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية؛ ازدادت نفقات الزراعة1.

**. أهم أفكار ابن خلدون الاقتصادية**

- تداخل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية: هو نقطة البدء عند ابن خلدون هي أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادي، وتعتبر القاعدة الاقتصادية أساس وضعية المجتمعات، وهي في نفس الوقت جزأ لا يتجزأ من كيان اجتماعي يؤثر فيها بدوره، ويعتبر الواقع الحكم السياسي النتيجة الحتمية لهذا التداخل، وهو واقع له كذلك تأثيره على الكيان الاجتماعي وعلى العلاقات الاقتصادية2.
- أهمية العمل و تقسيم العمل عند ابن خلدون: يرى ابن خلدون أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف، وتتمثل طرق اكتساب هذه المنتجات أو الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي، أو ما يسميه هو "بوجوه المعاش"، في

1- محمد فاروق النبهان, **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**, مؤسسة الرسالة ناشرون, بيروت, لبنان, 1998, ص.ص 142-145.
2- فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء, المغرب, 1974, ص 92.

الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة، غير أنه يولي أهمية كبيرة للصناعة في دراسته، بحيث تناول في كتابه حول المعاش العديد من القضايا العامة للصناعة من ناحية وخصائص بعض الصناعات بذواتها من ناحية أخرى. ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل، التي احتلت مكانا بارزا في أفكاره الاقتصادية: "إن الفرد من البشر غير مستقل لتحصيل حاجات معاشه، إنما البشر متعاونون معا لذلك"، إشارة منه إلى أهمية تقسيم العمل نظرا لكثرة الأعمال المتداولة في العمران: " اعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشد عن الحصر ولا يأخذها العد"[1]، ويؤكد أن تقسيم العمل بين الأفراد يؤدي بالضرورة إلى زيادة مردوديته.

كما أشار إلى فكرة تقسيم العمل الدولي، من خلال تخصص دول بعينها في منتوج محدد، فأساس الصناعة هو التخصص وتقسيم العمل، وقد خصص أحد فصول المقدمة للتفصيل في هذا الجانب بعنوان ( في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون البعض الآخر)، وهو بذلك يكون قد تعرض إلى ما أصبح يعرف حديثا بنظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي، وفي تفسيره للأسباب ذلك يرى أن الاختلاف في ظروف إنتاج بين بلد وآخر، يعطي دولا ميزة نسبية في إنتاج معين يجعلها تنتجه بوفرة وبأقل التكاليف مقارنة بدول أخرى.

- نظرية القيمة عند ابن خلدون: يعتقد ابن خلدون بأن العمل البشري هو أساس قيمة الخيرات، فللإنسان حاجيات لابد من أن يكد ويجتهد للحصول عليها، ولقد أشار لوجود بعض الخيرات التي يحصل عليها الإنسان دون مجهود يقدمه مثل الأمطار، غير أنه أشار إلى جانب العمل كأساس لقيمة الخيرات، أن المنفعة شرط ضروري للقيمة، أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة بين الناس يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا[2].

1- سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**, أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية, جامعة الحاج لخضر –باتنة, الجزائر، 2015/2014, ص 98.
2- حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

**- الفكر الاقتصادي للمقريزي:**

رغم تأثر المقريزي بدراسات ابن خلدون، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية فإذا كان تفسير ابن خلدون للظواهر مبني على نظرية القيمة فإن المقريزي فسرها على أساس نقدي، وتتمثل مساهمات المقريزي أساسا في الفكر الاقتصادي من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وبتحليله لبعض المشكلات كالنقود والغلاء وتوزيع المكاسب ومعاملات الأسواق وأكد في كتابه"إغاثة الأمة بكشف الغمة" بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ بداية الخليقة، وأن الرخاء مرتبط بانخفاض الأسعار والذي يرتبط بدوره بأسباب طبيعية كالأمطار التي تزيد من حجم المحاصيل وبالتالي تدفع بالأسعار نحو الانخفاض، أما الأسباب الأخرى للغلاء فقد تكون سياسية مثل تفشي الظلم من قبل الحكام واجتماعية واقتصادية[1]، وعليه فقد اهتم المقريزي بدراسة المشكلات الاقتصادية وقدم أفكارا عن بعض الظواهر النقدية وهو ما ظهر في دراسة أجراها عن ظاهرة المجاعة فمثلا في وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر بين أننا بصدد مواقف تتميز بنقص في انتاج السلع وارتفاع لكل الأثمان، وهذا النقص في الإنتاج يرجع حسبه إلى أسباب طبيعية وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية.[2]

ولقد أوضح المقريزي كذلك بأن السبب الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، يرجع أساسا إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وهنا وضع المفكر الأساس الأول للنظرية النقدية والتي قدمها بعده "فيشور"، ولكن فكر المقريزي كان أعمق من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث نوه ضمنيا على تأثير النقود على كل المتغيرات الاقتصادية وأكد بذلك على عدم حيادية النقود، كما أكد أيضا على فعالية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، ولحل مشكلة كمية النقود طالب المقريزي بأن يتم صك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها، وبين أن النقود الرديئة ستطرد النقود الجيدة من السوق في حالات الأزمات والغلاء وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمى في ما بعد "بقانون غريشام".

[1] القريشي مدحت، **مرجع سابق ذكره**، ص: 70.
[2] دويدار محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:95.

ولقد أكد المقريزي كذلك على أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء، في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الأفراد، وعليه يعتبر البعض بأن من أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية[1].

**1. الاستثمار حسب المقريزي:** لم يقدم المقريزي تعريفا واضحا محددا للاستثمار, إلا أنه أشار إلى مفهومه من خلال جملة من الكلمات المحددة بوضوح, إذ يرى أن الربح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستثمار, وأن الخسارة يأباها كل إنسان بطبيعة ولا يرضاها, أي أن الإنسان المستثمر يقدم على الاستثمار حين يغلب على ظنه أنه سينال ربحا من وراء استثماره, ويحجم عنه حين يظن أنه سيناله أو يلحقه الخسارة منهم. وهنا لابد من الإشارة أن المقريزي لم يغفل العوامل الخارجية التي تؤثر على الإنفاق الاستثماري منها: العوامل المناخية والعوامل الطبيعية.

**2. القيمة في العمل حسب المقريزي:** تعتبر هذه النقطة من النظريات الأساسية التي يشتهر بها علم الاقتصاد الحديث وتعرف بنظرية القيمة في العمل, حيث يعتقد المقريزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج والتبادل البضائعي إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل, الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة وثمنها, وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه إنما هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم والمجتمعات.

**3. سيرورة الأسعار حسب المقريزي:** حيث قسم مثل أستاذه ابن خلدون السلع إلى صنفين أساسيين, سلع ضرورية مثل: المواد الغذائية كالحنطة والبصل والثوم, وأخرى كمالية مثل الآدم والفواكه والملابس والأواني, وأكد على نظرية ابن خلدون في الأسعار مشيرا إلى كون السعر قيمة البضاعة فهو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة, والمقصود هنا العمل الذي يبذل في إنتاج هذه السلع, وتبدو نفقات العمل في إنتاج هذه البضاعة أو تلك في غاية الوضوح بالنسبة إلى الكثير من البضائع وهو ما يسمح بتقدير قيمة مرتفعة أو منخفضة للبضائع

[1] القريشي مدحت، **مرجع سابق ذكره**، ص: 70.

لم يكتف المقريزي بتعريفه للأسعار بل ذهب إلى ابعد من هذا الحد, حيث أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار وارتفاعها وانخفاضها, وهو التحليل الذي قاده إلى الإشارة ضمنيا وتصريحا عن عنصرين أساسيين محركين للأسعار هما: "الندرة والوفرة", حيث أنه كلما زادت ندرة الأشياء ارتفعت أسعارها, وتنخفض هذه الأخيرة مع الوفرة, وقد تعرض إلى هذا بالتفصيل في حديثه عن تاريخ المجاعة الاقتصادية في عصر المماليك1 .

**4. التحليل النقدي عند المقريزي:** من كتب المقريزي كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» يحكي فيه تاريخ الغلاء أو التضخم في مصر ويحلل أسبابه وآثاره، والغمة هي «التضخم الجامح» الذي اجتاح مصر في حياته، وأراد من خلال تحليله التمييز بين الأسباب الهيكلية والنقدية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة. أما الهيكلية فأهمها نقص الإنتاج الزراعي والحيواني؛ وأهم أسبابه شح مياه النيل ثم الاحتكارات التي تنتهز فرصة نقص الناتج الزراعي، ثم الرشوة للحكام، خاصة حينما يتولى منصب «المحتسب» المسؤول عن الأسواق.

أما السياسات العامة، فتتمثل في عدم قيام الوالي أو السلطان بالضرب على أيدي المحتكرين والراشين والمرتشين، لأنه لو فعل هذا لما تجرأوا . والمشكلة – كما يراها المقريزي – تتلخص أسبابها في جانب العرض بنقص الغِلال (المنتجات الزراعية) بسبب تدهور الزراعة، فارتفاع الريع النقدي المقتطع من الفلاح وكثرة الضرائب والجبايات التي يلتزم بها أفقرت الفلاحين، كما أن تحكم المتنفذين والخواص في أقوات العامة واحتكار الاتّجار بها رفع أسعار المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج، خاصة البذور والأعلاف، فعجز الفلاحون عن مواصلة الزراعة وهلكت دوابهم، فهجروا الأرض وفرّوا منها للتخلص من التزاماتهم المالية تجاه المتنفذين الذين كانوا يزايدون في قُبالة الأرض (الريع النقدي في نظام الإقطاع الإداري والعسكري السائد في حينه) .

أما في الجانب الآخر؛ جانب الطلب، فتتمثل أسباب المشكلة في سوء الإدارة النقدية التي سمحت بزيادة المتداول النقدي بعدما عممت الدولة التعامل بالفلوس، والفلوس بالمعنى الفقهي هي: كل النقود المعدنية الاصطلاحية المتخذة من غير

[1]- حراث سمير, **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**, مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية , مجلة دورية صادرة عن جامعة البليدة, الجزء 7, العدد 2, الجزائر, 2014, ص.ص 56- 57.

الذهب والفضة، ومثل هذه النقود لم يكن بالإمكان الحد من عرضها، لأن المعادن التي تُسك منها وافرة قياساً بالذهب والفضة، وتجد السلطة النقدية في إصدارها وإتاحتها للجمهور مصدر تمويل رخيص.

ويعبر الإمام السرخسي عن ذلك في عبارة وجيزة بقوله: «إن صفة الثمنية في الفلوس – أي النقود من غير الذهب والفضة – عارضة باصطلاح الناس، فأما الذهب والفضة ثمن بأصل الخلقة»، وهذه التفرقة مهمة؛ حيث إن للنقود الذهبية والفضية قيمة استعماليه أو ذاتية بجانب قيمتها التبادلية أو قوتها الشرائية، وبالتالي لا يؤثر أي تغير فيها على مالكها أو على الأداء الاقتصادي في الدولة، بينما النقود الاصطلاحية ليست لها قيمة ذاتية، ويأتي أثر ذلك على أداء النقود لوظائفها بكفاية ذلك أنه في حالة النقود الذهبية تعتبر نقداً وسلعة ، فإذا حدث تغيير في القوة الشرائية لها حدث تغيير مقابل وبنفس النسبة في قيمتها كسلعة، وبالتالي يعود التوزان والاستقرار لها كقوة شرائية مما لا يحدث معه تقلبات عنيفة في قيمتها تؤثر على أدائها لوظائفها النقدية. أما بالنسبة للنقود من غير الذهب أو غير المرتبطة به، فإن ماليتها، متمثلة في قوتها الشرائية، مستمدة من الاصطلاح والقبول العام لها وليس من قيمتها الذاتية، وبالتالي فإنها عرضة لحدوث تقلبات عديدة في هذه القوة الشرائية، والذي يهمنا هنا أن هذا التصور في الفكر الاقتصادي المعاصر للعلاقة بين المادة المتخذة منها النقود وقوتها الشرائية وصلاحيتها لأداء وظائفها بكفاية، قال به فقهاء المسلمين منذ زمن بعيد[1].

5. **المقريزي وظاهرة التضخم:** ذكر المقريزي أن التضخم ظاهرة قديمة، فقد حدث في مصر زمن سيدنا يوسف عليه السلام خلال السبع سنوات العجاف حينما قلّ عرض المحاصيل حتى أكل الناس معظم ما خزّنوه في سنوات الرخاء، وكان هذا بفضل الله، إذ قيض للمصريين يوسف عليه السلام وزيراً لهم، فأدار لهم شؤون المخزون حتى خرجوا من الأزمة. وحدث التضخم في زمن موسى عليه السلام حينما سلط الله على أهل مصر، لظلمهم أنفسهم، الجراد والضفادع وآفات أخرى فأكلت المحاصيل وغلت الأسعار بشكل فاحش. لكن كل هذا عند المقريزي لا يقارن بما حدث في مصر بسبب الإسراف في زيادة عرض النقود، وبهذا اكتشف المقريزي قبل علماء العالم القديم أو الحديث أهم سبب للتضخم الجامح.

1 طرطار أحمد, **بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره النقود أنموذجا**, مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية, مجلة دورية تصدرها جامعة تبسة, الجزء 01, العدد, العدد 01, الجزائر, 2007, ص.ص 199-201.

ولم يكن زيادة عرض النقود إلا لتغطية نفقات السلطان والأمراء، والتي تضخمت مع بناء قصورهم واتخاذهم العربات الفخمة تجرها الخيل المسومة وزيادة أعداد جندهم يزدادون بهم عزاً وقوة، ولكن السلطان لم يتمكن من زيادة عرض الدينار؛ وهو من الذهب، أو زيادة عرض الدرهم؛ وهو من الفضة، هذان المعدنان نادران. لقد لجأ السلطان إلى زيادة (الفلوس)، مادتها من النحاس أو البرونز (عرفت بالنقود الرخيصة) . واستوردت مصر كميات من هذه المعادن الرخيصة، وقامت دار السكة بإصدار المزيد والمزيد من الفلوس، فازداد عرضها بينما المعروض من السلع لم يزدد بالدرجة نفسها، فارتفعت الأسعار واستمرت ترتفع حتى أصبح الغلاء فاحشاً.

وانخفضت القوة الشرائية الحقيقية للفلوس انخفاضاً ذريعاً، ففقد الناس ثقتهم فيها كعملة ورفضوا التعامل بها، يقول المقريزي: «اتخذوا أنواعاً من السلع كعملات يتعاملون بها، وبعض الناس استخدموا أنواعاً من الصدف أو القواقع كنقود . وهذا نفس ما حدث في بداية عشرينيات القرن الماضي حينما أسرفت الحكومة الألمانية في إصدار «المارك» فحدث التضخم الجامح، مما أدى إلى فقدان قوته الشرائية، ثم فقدان ثقة الناس فيه تماماً ورفضوا التعامل به.

ولعل من نافلة القول إن المقريزي لا يرمي من هذا التأكيد إلى إثبات حقيقة علمية بقدر ما كان متحمساً لمهاجمة التوسع في عرض النقد (باتخاذه من المعادن الوافرة)؛ وإلا فهو ينقل في الكتاب ذاته (إغاثة الأمة) أخباراً عن طوائف من البشر تعاملت بغير الذهب والفضة.

وقد دأب الأسلاف من أئمة الفقه العظام على الارتكاز الرشيد على الأصول العامة المستمدة من ثنايا نصوص الكتاب الكريم، والسنة النبوية الطاهرة الواردة إزاء قضايا المال والأعمال، والتي لا تخلو أن تكون جلبًا لمنفعة معتبرة، أو درءًا لمفسدة معتبرة.

ولكي يستمر الاقتصاد متوازناً في شقيه الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، لابد من أن يكون هناك ارتباط متزامن ومتناسق بين التيار السلعي والتيار النقدي – بمعنى أن كل حركة للنقود لابد من أن تقابلها حركة للسلع – وإلا كان في ذلك استخدام للنقد في غير ما وُجد له، وحدث من الفساد والاختلال الاقتصادي الكثير؛ فزيادة كمية النقود، بشكل غير

مقبول اقتصاديًا، عن كمية السلع والخدمات تؤدي إلى حدوث تضخم غير مرغوب في الاقتصاد؛ وفي المقابل، فإن نقصان كمية النقود، بشكل غير مقبول اقتصاديًا عن كمية السلع والخدمات، يؤدي إلى حدوث انكماش غير مرغوب في الاقتصاد . وكلتا الحالتين تمثلان نوعًا من الاختلال الاقتصادي.

وهذا ما دعا إليه المقريزي بصدد إصلاح الاقتصاد الحقيقي، فقد دعا إلى إصلاح الإدارة وإلغاء نظام القُبالة (الذي يتعهد بموجبه المتنفذون والقادة بدفع مبالغ نقدية كبيرة إلى خزينة الدولة مقابل السماح لهم بجمع الضرائب من الفلاحين، وبدافع من الطمع يغالي هؤلاء المتعهدون بفرض الضرائب ليحققوا مكاسبهم الخاصة من الفرق بين ما يدفعونه للدولة وما يأخذونه من الفلاحين)، ويرى المقريزي أن هذا النظام هو الذي قتل الريف المصري وأهلك الأقاليم، ويعتقد أن إصلاح نظام الإدارة شرط لإحياء الريف وإنعاش الزراعة، وهذه ناحية متقدمة في تحليل المقريزي، إذ يرى أن التركيز على العرض ومرونته يمثل شطر العلاج لمشكلة التضخم[1].

**ومن ضمن الأسباب المهمة التي بينها المقريزي للتضخم:**

* عنصر الفساد المتمثل في رشوة التجار للحكام، فيترك هؤلاء الراشون يحتكرون الأسواق ويغلون الأسعار عامة دون رادع؛

* الزيادات السنوية التي يفرضها عمال الأمراء على المزارعين فتزيد من تكاليف الزرع وأسعار الغلات في الأسواق؛

* زيادة عرض النقود الرخيصة (الفلوس) بلا رشد، وأنها من أهم الأسباب في جموح التضخم وتجعل له استمرارية؛ لذلك هاجم بشدة النقود الرخيصة، واعتقد جازماً أن نظام النقود الذهبية كفيل بحماية الاقتصاد من التضخم الجامح.

1- عبد الرحمان يسرى أحمد, **تطور الفكر الاقتصادي**, الجزء الأول, دار فاروس العلمية, الاسكندية, مصر, 2010, ص.ص 52- 53.

وبمقارنة ما كتبه المقريزي منذ القرن الخامس عشر بالنظريات الحديثة عن أسباب التضخم نجد أنه كان سابقاً لزمانه في بيان خطورة الزيادة في كمية النقود حين تستمر بلا رابط سوى الحكام في إشباع متطلباتهم، ولكنه لم يهمل خطورة بعض العوامل الهيكلية كالاحتكار والفساد في ارتفاع الأسعار بشكل عام، كما لم يهمل الصفة الدورية لبعض العوامل التي تتسبب في غلاء الأسعار مثل نقص الموارد المائية اللازمة للزراعة بين فترة زمنية وأخرى من السنوات, هذه العوامل الهيكلية لها أهمية كبيرة في العديد من الدول النامية.

أما الآثار فكانت تدهور معيشة الفقراء إلى حد الموت، وكذلك تدهور أحوال جميع أصحاب الدخول الثابتة وصغار التجار، وبقيت أحوال كبار التجار وبعض المزارعين لم تتغير كثيراً، أما الحكام الذين قاموا بسك كميات هائلة من الفلوس ليستفيدوا فقد خسروا أيضاً .

وتظهر آثار التضخم في حالة المعاملات التي تحدث وتبدأ في وقت وتستمر إلى أن تتم تصفيتها أو إعادة تقويمها في وقت آخر تنخفض فيه القوة الشرائية للنقود وبالتالي ترتفع الأسعار، وهو ما يؤثر بشكل إجمالي وغير مباشر على الاقتصاد، كما يؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين المتعاملين، مثل الحقوق والالتزامات الناشئة عن الديون، وعدم قدرة أصحاب الدخول الثابتة على شراء احتياجاتهم، وظهور الأرباح الصورية، وتآكل رؤوس الأموال في المشروعات الاقتصادية، وعدم العدالة بين الشركاء في توزيع الأرباح، إلى غير ذلك من الآثار، وبالتالي فمعالجة هذه الآثار تعني قياس مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود، وتحديد من سيتحملها من طرفي المعاملات، والتحوط لتلافي هذه الآثار مسبقاً، أو بنقلها إلى الغير, وغيرها من أساليب الحماية من المخاطر.

**ويترتب على ما سبق أثران على درجة خطيرة من الأهمية:** أولهما إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يبعدها عن التوزيع الأمثل، وهو ما يؤثر سلباً في نمو الناتج الحقيقي, وثانيهما إعادة توزيع الدخل الحقيقي على نحو لا يرتبط بالكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية.

حاول المقريزي أن يضع حلاً لمشكلة زيادة عرض النقود، فطالب بأن تصك من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها وتقليص عرضها، نظراً لكون عرض هذه المعادن محدوداً.

ورأى أن يقتصر الصك على معدن واحد (إما الذهب أو الفضة) واستبعاد النحاس لأنه يؤدي إلى اختفاء التداول في المعادن النفيسة. ورأى أن للفضة قيمة سلعية أخرى وثمينة غير النقود. وهذه القيمة السلعية للفضة تختلف عن قيمتها الاسمية كنقود، مما دفع مالكيها إلى صهرها واستعمالها في استخدامات أخرى.

ومن هنا نستنتج، وبكل موضوعية، أن المقريزي وضع الأسس لكل من قانون «غريشام» وقاعدة الذهب[1].

## -الفكر الاقتصادي عند سان توماس الأكويني:

من المفكرين البارزين ضمن فترة العصور الوسطى وهناك مفكرين آخرين يطغى عليهم الطابع الديني ولكن هو أنضجهم والآخرين هم ألبير الكبير و وليم اوكهان الكبير، ولتوماس الأكويني مؤلفات كثيرة في الجانب الديني والاقتصادي ويمكن توضيح أفكار توماس الأكويني بالشكل التالي:

-أخذ الجانب التوفيقي في أفكاره بين الجانب الكنسي وأفكار وتعليمات وشروط النظام الإقطاعي الوضعية كحق التملك المطلق القوانين الرومانية والتقنين في التملك والتقشف في المفاهيم الدينية المسيحية.

-استفاد من أفكار المفكرين الذي سبقوه كأرسطو بالذات في التفريق بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية وصاغ عليها أفكاره في مفهوم سعر التعادل، وأخذ موقف وسط بين التملك المطلق وبين التقنين- أقنان الأرض-، كما وأشار إلى التطرق إلى هذه المفاهيم.

-اشتهر توماس الأكويني بنظريته في السعر العادل التي أخذها من أرسطو، وكان المنطلق الأساس للنقاش في الفكر الاقتصادي هو منطلق العدالة وان أكثر أرائه نضوجاً هو السعر العادل.

يرى المفكر الأكويني بأن السعر العادل يتحدد من خلال العلاقة بين السلعة والسلعة الأخرى وعدم استغلال الآخرين وتعميم مبدأ العدالة التبادلية من خلال النقود التي تلعب دور الوسيط في تحديد القيم وهذه الأطروحات يوضح لنا توماس الأكويني بأن آرائه في السعر العادل ينسبها للقيمة وهي التي تحدد السعر العام للسلعة.

1- عبد الحليم عمار غربي, **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**, مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية, مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية, العدد 37, جوان 2015, ص.ص 10- 11.

ناقش موضوع التجارة وكانت نظرته للتجارة تختلف عن نظرة الإغريق الذين يعدوها شر لا بد منه وعمل غير لائق بأصحاب البلاد وكان موضع جدل لدى الإغريق، أما النظام الكنسي وآراء الكنيسة والإقطاع فقد اخذ خطوة نحو تذليل الصعاب، فكان رأي توماس الأكويني بأن التجارة سليمة في حالة الاستخدام الذي ينفع الناس ولا يؤدي إلى الثراء الفاحش بل تغطية الاحتياجات فهذا عمل خدمي ولا بأس به وقال إن هكذا تجار يستحقون المكافئة )أي المكافئة للتجارة غير الاستغلالية والتي لا تغرق الأسواق بالبضاعة( وقال إن )المشكلة في الطريقة التي يتبعها التجار في تعاملهم وليس التجارة نفسها(، فلو كان التجار في عملهم يرغبون في إشباع حاجة المعوزين من الفقراء ومساعدة الفقراء وخدمة البلد لما كانت التجارة عمل غير أخلاقي، ولأصبح الربح الذي يحصل عليه التاجر يمثل المكافأة التي يستحقها للجهد الذي بذله وهذا الأمر شجع على قيام المدرسة التجارية.[1]

تناول موضوع القرض بفائدة حيث هاجم هذه الأفكار وكالآتي:

*لا يجوز أخذ الفائدة في حالة عدم تسديد القروض في الموعد المحدد.

*لا يجوز أخذ الفائدة في حالة خسارة صاحب المال لربح كان يستطيع الحصول عليه لو لم يقرض ماله.

*لا يجوز أخذ الفائدة في حالة ترتب تكاليف عالية عند إعطائه القرض.

وكان توافق الفكر عنده تشاطر فيها الفكر المسيحي )الكنسي( مع الفكر الإسلامي في حرمة الفائدة وعلى ذات الصيغة الفلسفية مما يدل أن هذه تعاليم السماء وهي الأساس في حرمة الفائدة لأن االله جل شأنه يعطي اهتمام للعمل ويحاسب الناس على قدر عملهم فيجزي من عمل ويعاقب من لم يعمل وأخذ الفائدة ليس بالعمل.

هذا ما كان سابقاً وبالرغم من التحريم المطلق للفائدة الذي نص عليه الإنجيل بخصوص اخذ الفائدة على القروض إلا أن الذي استجد هو إمكانية من يأخذ القرض يستطيع تسديد القرض مع هامش ربح بسيط للمقترِض بينما كان المقترض لا يستطيع توفير المال اللازم لتوفير القرض لذلك حرم في حينها بينما في الأخير صارت الفائدة قاعدة تقوم عليها الحياة الاقتصادية في أوربا وتعد ثمن انتظار المُقرِض على المقترض أي ثمن الوقت وبالتالي لا ينبغي للمقرض اخذ ثمن على الوقت.[2]

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص6

[2] جعفر طالب احمد الخز علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي - دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الطبعة الثانية،2017 ،العراق، ص 9.

## المحور الرابع: الفكر الاقتصادي لمذهب الرأسمالية التجارية

لقد تطور الفكر الاقتصادي التجاري في القرن الخامس عشر نتيجة لعدة ظروف منها ازدياد أهمية التجارة الخارجية وسيطرة رأس المال على الإنتاج، حيث كان التجار هم الفئة المسيطرة على الاقتصاديات الأوروبية، وذلك عن طريق معرفتهم ودراستهم للأسواق المفتوحة والأكثر اتساعا، وبهذا حلت طبقة الرأسمالية والملاك الجدد محل طبقة الإقطاعيين، وظهرت بذلك الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وقد تبلورت الفكرة الأساسية للتجاريين في أن الدولة يجب عليها أن تستخدم كل قوتها وصلاحياتها من أجل تحقيق النفع القومي، ولذا كان ينظر لكل من الحياة الاقتصادية والاجتماعية على أنهما جهاز آلي ( ميكانيزم) يستطيع أن يحقق الكفاءة والعدالة عن طريق قوانينه الرشيدة وأجهزته العامة، ولذلك فقد اعتقدوا أن القوانين التي تضعها الدولة لتنظيم كل من النشاط التجاري والزراعي والصناعي يمكن أن يحقق نتائج أكثر فعالية عن تلك التي وضعتها المحاولات الفردية[1] .

يطلق مصطلح التجاريين على المجموعة التي ساهمت في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية بدأً من القرن "السادس عشر" وإلى نهاية الربع الثالث من القرن "الثامن عشر"، أي: في فترة من عام (1500) إلى عام (1775) ميلادية (وتجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية و من هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية) .

تلك المجموعة، منهم من كان في "فرنسا"، ومنهم من كان في "انجلترا" أو في مملكة "أسبانيا"؛ لذلك هي ثلاث ممالك في أوروبا: مملكة "انجلترا"، ومملكة "فرنسا"، ومملكة "أسبانيا" .

وعصر "أسبانيا التجارية"، حل في أعقاب النظام الإقطاعي في "أوروبا"، وظل حتى بداية عصر الرأسمالية الصناعية.

هذا النظام الجديد، هو نظام كان يتناسب مع طبيعة الحياة الجديدة في "أوروبا"، في تلك الفترة وتطورها، ومفهوم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الجديدة التي كانت مبنية على المصالح المادية.

[1] أحمد فريد مصطفي، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 2000، ص:68 بتصرف

كان في تلك الفترة قد بدأ الوسط الاقتصادي والاجتماعي، في التحول نحو مرحلة جديدة يسودها الاهتمام بالعلوم الطبيعية والإنسانية، والبعد عن العلوم الدينية كتفسير للظواهر الاقتصادية، لذا أدّى هذا التغير في الاتجاه، إلى تغير في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات في "أوربا"، وظهور نزعة جديدة، نزعة فردية، ومع مرور الزمن أخذت تتكون وتبرز قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية، عملت على نقل تلك المجتمعات من مجتمع (العصور الوسطى) إلى مجتمع (العصر الحديث)،

وأصبحت التجارة وتحديدًا التجارة الخارجية، سواءً عن طريق البر أو البحر أكثر أمناً، وكانت هناك وسائل للنقل تتقدم، وكثر المشتغلون بالتجارة وزاد رخاؤهم، وبدأت الأسواق تنمو وتلعب دورا حيويا في حياة المجتمع.

بذلك كانت مبادئ أو فلسفة التجاريين تدور حول أن :[1]

- زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان.
- ثراء الدولة وتقدمها الاقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن.
- ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض منها تزيد في ثراء الدولة .
- التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد القومي من الزراعة وتقع أهمية التجارة في المكان الأول ثم تأتي الصناعة بعدها .
- حرية التجارة الداخلية تنمي الثروة الفردية .

وجاءت المركنتيلية من الكلمة الانجليزية Marchant والتي تعني التاجر وأما اصطلاحا فهي المذهب الذي أولى اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة واعتبرها أساس ثروة الأمم ومنبع قوتها .

ولما كانت قوة الدولة وثروتها تتحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة – ذهب و فضة – فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في أوربا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية و ذلك عن طريق الحصول على اكبر قدر من المعادن النفيسة( تولى الحاكم – الملك – إدارة مجهودات الدولة من اجل ذلك ) سواء عن طريق

[1] خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص:144.

استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية و قد أخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة نوجزها في ما يلي:[1]

## أولا. جوهر الأفكار الاقتصادية و إسهامات التجاريين

تعرض فكر المدرسة التجارية إلى بعض الأسئلة التي كانت تشغل فكر المجتمع في تلك الفترة مثل بعض الأمور:

- ما هي الثروة، وكيف يمكن زيادتها ؟
- كيف يمكن توزيع هذه الثروة بين البلدان؟
- ما هو سبب ارتفاع الأسعار؟

ويمكن تلخيص هذه الإجابات في التالي:

أ- يجب أن تكون الدولة قوية وقوتها تكمن في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة في الثروة، والثروة عند التجاريين، هي: مقدار المعادن النفيسة الموجودة في البلد؛ هذا هو المقصود بالثروة (الثروة تتمثل في المعادن النفيسة) .

ب- نلاحظ أن التجاريون قد نادوا في كل بلد، إلى أن على كل بلد أن يسعى إلى أن يزيد كمية ما لديه من معادن نفيسة ذهبًا أو فضة، مما هو موجود لدى البلدان الأخرى بشكل مباشر، أو عن طريق امتلاك أو توسيع رقعة هذه الممالك في العالم الجديد "أمريكا"، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية، ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ج- نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم، وأن ما تكسبه مملكة من الممالك أو دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى، من هنا كانت نظرتهم ذات طابع وطني خالص، والبعض يقول: أن هذا الطابع عدواني.

[1] بن حمود سكينة, **دروس في الاقتصاد السياسي**, دار الحديث للكتاب, الجزائر, 2014, ص 60.

د- نلاحظ أن التجاريون قد أصيبوا بالرعب مما لاحظوه من ارتفاع الأسعار في زمنهم، وقدم أحد المفكرين، وهو المفكر الاقتصادي "بودل"، تفسيرًا لأسباب هذه الظاهرة في نظريته باسم النقود وملخص هذه النظرية: هو أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كميات النقود أي عرض النقود .

ه- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية من الاقتصاد في الزراعة ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية؛ لأن الناتج الفائض عندها يزيد من ثراء الدولة؛ فقد كانوا ينظرون إلى أن التجارة، وتليها الصناعة، هي النشاط ذو الأهمية لأنه النشاط الذي سيحقق للدولة مزيدا من الثراء عن طريق زيادة حصيلتها من المعادن النفيسة والصناعية.

اهتم الفكر التجاري اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة واعتبرها أساس ثروة الأمم ومنبع قوتها واعتمدت المركانتلية على عدة مبادئ من أهمها:

- اعتبر الذهب والفضة أساس القوة الاقتصادية لكل بلد .
- رفع الصادرات وتقليص الواردات.
- حماية الإنتاج الوطني.
- إنشاء شركات تجارية كبرى قصد التحكم في التجارة الخارجية.

ولما كانت قوة الدولة و ثروتها تحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة – ذهب و فضة – فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في أوربا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية وذلك عن طريق الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية.

## ثانيا . أنواع السياسات التجارية أو المركانتلية

نجد أن التجاريين نادوا بأن تأخذ العامة الفائض التجاري، وهذا الفائض ينتج عن زيادة ما لدى الدولة من المعدن النفيس سواء ذهب أو فضة من لدى البلدان الأخرى أو الممالك الأخرى، وهذا هو المبدأ العام الذي يحكم فكر التجاريين. لكن السياسات أو الآليات التي طبقت في هذه الدول في تلك الفترة، أو في هذه الممالك تختلف من مملكة إلى أخرى، أو من

دولة إلى أخرى كما سنلاحظه في هذا العنصر، فنلاحظ أنه على الرغم من أن المبدأ العام هو الذي وجه سياسة الممالك، وهو زيادة ثروة الأمة أو زيادة ثروة الدولة على ما لديها من معدن نفيس عن طريق الفائض في الميزان التجاري، لكن الآلية اختلفت حسب ظروف كل مملكة أو كل دولة[1].

في هذا الإطار يمكن ذكر ثلاث اتجاهات أو صور في تطبيق السياسات التي ارتبطت بالممالك الثلاث نوجزها في ما يلي[2]:

**- السياسة المعدنية في اسبانيا خلال القرن 16:**

كانت اسبانيا في تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا, لذا حاولت الدولة الاحتفاظ بهذا الوضع, حيث سنت الحكومة مجموعة من القوانين لتجريم تصدير الذهب والفضة, كذلك الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات واستغلال المناجم الموجودة في مستعمراتها, ومن الإجراءات والتدابير المتخذة:

إصدار التشريعات الهادفة إلى تجريم تصدير المعدن.

تنظيم التجارة الخارجية تصديرا واستيراد على النحو الذي يضمن عدم خروج المعدن النفيس.

إتباع سياسة المقايضة قي عمليات الاستيراد.

اتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني ويعتبر أكثر إشكال السياسة التجارية بساطة, وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو من مناجم مستعمراتها و منع خروجه.

**- السياسة الصناعية في فرنسا خلال القرن 17:**

لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب والفضة كاسبانيا, الوضع الاقتصادي مختلف إلا ان هذا لا يعني انه لا يوجد بديل, تدعى هذه السياسة بمذهب الكولبري وهي تنسب إلى الوزير الفرنسي كولبير (Colbert) الذي قام بتطبيقها وهي مستوحاة من أفكار الكتاب التجاريين ومنهم جان بودان, أنطوان دي مونت, ميلون, وتقوم هذه السياسة على زيادة الصادرات على الواردات, على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست الزراعية وهذا لكون المنتجات الصناعية في الغالب قيمتها أكبر من المنتجات الزراعية وأن الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثل

1 - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 89 .

2 - بن حمود سكينة, **دروس في الاقتصاد السياسي**, دار الحديث للكتاب, الجزائر, 2014, ص 60.

الزراعة, وبذلك يمكن التحكم في كمية المنتجات الصناعية, ولذلك كان من الواجب تشجيع الصناعة وتقويتها وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

مساعدة المشروعات الصناعية بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى.

حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي.

إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية.

إصدار تشريعات تهدف إلى تحسين أساليب الفن الإنتاجي وذلك لضمان جودة المنتوج.

**- السياسة التجارية في انجلترا خلال القرنين 17 و 18:**

اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة والثمينة عن طريق تصدير السلع المحلية للخارج وتقديم الخدمات التجارية, وقد ساعدها في ذلك أسطولها البحري الذي تميزت به على الدول الأخرى, ولكي تشجع الدولة التجارة الانجليزية فرضت من القوانين ما يحمي تلك التجارة ومن أمثلة ذلك قانون الملاحة الذي أصدره كرامويل سنة 1651 ومنها:

- أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الانجليز.

- دعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج.

- يتم نقل السلع الواردة إلى انجلترا على سفن انجليزية أو على سفن البلد المنتج لهذه السلعة (الأسطول يقوم بخدمات النقل مقابل حصوله على أرصدة ذهبية).

**- الرأسمالية الصناعية ( الثورة الصناعية 1750-1914):**

بدأت مظاهر التقدم الصناعي في الحقيقة تظهر في أوروبا قبل الثورة الصناعية، إلا أن الحكومة والمسؤولين أحالوا دون تحقيق هذا التطور الصناعي خشية أن يؤدي ذلك إلى إحداث البطالة وبالتالي الإضرار بالمجتمع، حيث أن الكثير من المخترعين أعدموا لكي لا يكونوا سببا في خلق مشاكل المجتمع، وبدأ تغيير هذه الأوضاع نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية أثناء القرن الثامن عشر، حيث عرفت أوربا ابتداء من القرن 18 موجة عارمة من الاختراعات و الاكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها– صناعة الحديد و تعدين الفحم . و صناعة المنسوجات . و توليد

الطاقة المحركة – الشئ الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج و التكوين الرأسمالي و أصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني.

يقصد بالثورة الصناعية انتشار وإحلال العمل اليدوي بالآلة، أي الاتجاه نحو الإنتاج باستخدام الآلات التكنولوجية الصناعية بدلا من الإنتاج بالعمل اليدوي (العامل البشري)[1]. وهي كذلك التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في أوربا عامة و انجلترا خاصة ومست قطاع الصناعة والمواصلات وأحدثت تغييرا جذريا عليها و التي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي. ويمكن أيضا تعريف الرأسمالية الصناعية بأنها النظام الذي يتبلور فيه التقدم الآلي والناتج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي والإنتاجي سواء كان ذلك في صورة المصانع أو الورش الحديثة، والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية2.

عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة أوروبا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي، يجب الوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل والمواصلات وذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية والتقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل والمواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الأوروبية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية . قطارات وسفن وكان النقل النهري يلعب دورا كبير في ربط مختلف أجزاء أوروبا . وكذا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور النّاقلات الحديثة وخاصة السّفن التجارية الضخمة وهو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية والخارجية.

فقد تطورت تجارة اروبا الداخلية والخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد – وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد والطّريق المؤدي إلى الشرق عبر رأس الرّجاء الصّالح – وهو ما ساهم في نمو الصّناعة في القرنين 18 و 19، اذ تمكنت اروبا من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة، فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص قدر كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في جعل الإنتاج نمطي وأمكن بالتالي إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطّلب المتزايد– خاصة اذا علمنا أن انخفاض

[1] موسوعة الملك عبد الله العربية، www.tassilialgeria.com

[2] أنظر:

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 89 .

- فرنان برودل, **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر**, الطبعة الأولى, ترجمة: مصطفى ماهر, دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع, القاهرة, 1990, ص 667.

أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير وانخفاض تكاليف الشحن أدّى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية وربما بنسبة تفوق بسبة الانخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السّلع كان كبير المرونة. كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدّت إلى التّوسع في الطلب على المنتجات الصّناعية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة دخلية كبيرة –. و بذلك يكون اتساع السّوق قد ساعد على التّصنيع والتوسع في الإنتاج.

– وفرة رؤوس الأموال و إمكانيات التراكم الرأسمالي .

– الحرية الاقتصادية و عدم التدخل الحكومي.

– أهم مظاهر الثورة الصناعية : كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي:

تحسن آلات الغزل والنسيج .

استخدام قوة الماء والبخار في تشغيل الآلات الكبيرة.

استخدام البترول.

استخدام الطاقة الكهربائية.

انتقال المصانع من المنازل إلى المؤسسات الصناعية.

تسهيل سبل المواصلات.

تعدد الصناعات.

لقد عرفت الفترة التاريخية اللاحقة للثورة الصناعية قيام الموجة الاستعمارية الكبيرة بين (1870–1914) يطلق على الموجة الاستعمارية في هذه المرحلة بالامبريالية ويمكن إرجاع أهم أسباب هذه الموجة الاستعمارية إلى:

دول أوربا الصناعية كانت في حاجة ماسة إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية.

المستعمرات كانت بمثابة مصدر مهم للحصول على المواد الغذائية و المواد الأولية اللازمة للصناعة.

كانت المستعمرات بمثابة فضاء واسع لاستثمار رؤوس الأموال الأوربية.

## ثالثا . نظرية التجاريين في التجارة الخارجية

يعزى الاهتمام بالتجارة الخارجية إلى المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر, التي اهتمت بالتجارة باعتبارها مصدرا مهما من مصادر ثروة الأمم. وذلك انطلاقا من المبدأ القائل باعتماد هذه الثروة على ما تحوزه أمة معينة من المعادن الثمينة. لذلك زادت الدعوة في هذه المرحلة لزيادة الصادرات على الواردات حتى تتدفق النقود المعدنية للدول سدادا لفائض التصدير1.

كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمة, فثروة الأمة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيها .

فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية, وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري, أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس, ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

كما إنهم اعتقدوا بان ما تربحه دولة ما من التجارة الخارجية سيكون على حساب الدولة الأخرى، أي أن التجارة الخارجية تؤدي إلى ربح دولة وخسارة الدولة الأخرى حتما، الأمر الذي دعا التجاريين إلى بناء دولة قومية قوية قادرة على حماية نفسها من خلال تكوين جيش وأسطول قويين يمولان من الذهب والفضة التي تجمعها الدولة وهو ما يطلق عليه بالدعوة إلى بناء الدولة القومية2.

هذه الأفكار بدأت تنتشر بسرعة لدى الفلاسفة والمفكرين لدرجة أنها أقنعت السلطة السياسية الإقطاعية بها مما دعا إلى قيامهم ببناء الأساطيل التجارية القوية وتوفير الحماية اللازمة لها، مع ضرورة منع الاستيراد من الخارج إلا للأشياء

1- شقيري نوري موسى, محمد عبد الرزاق الحنيطي, صالح طاهر الزرقان, عبد الله يوسف سعادة, **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان, 2015، ص 32.

2- مناف قومان, **مقالات: أفكار المدرسة التجارية في الاقتصاد**, 2016,
الفكر-الاقتصادي/أفكار-المدرسة-التجارية-في-الاقتصاد/http://www.noonpost.org

الضرورية جدا وفي نفس الوقت تشجيع الصادرات إلى أقصى درجة لان هذين الإجراءين كفيلان بتراكم الذهب والفضة والمحافظة عليهما .

ولقد أقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طالبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغير ذلك بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري. وقد كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض تكاليف الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية.

**رابعا . تقييم المذهب التجاري:**

يمكن اعتبار أن مجموع أفكار التجاريين كان وليد الحجة العلمية الملائمة للظروف في ذلك العصر ولم تكن هذه التوصيات نتيجة لتحليل نظري إلا في حالات قليلة.

– احتكارات الصادرات: موقف التجاريين من احتكار الصادرات لم يستند إلى تقليل نظري لحالات المنافسة والاحتكار وآثارها الاقتصادية وإنما فقط إلى فوائد الدولة.

– الرقابة على الصرف: أوصى التجاريون بإخضاع التجارة الدولية لرقابة الدولة وهو ما يشابه نظام الرقابة على الصرف وذلك لتحقيق مصالح الدولة على حساب مصالح الدول الأخرى (اقتصاديات الحرب حيث يوجه كل نشاط اقتصادي حسب مصلحة الدولة لتحقق النصر)[1].

المحاولة النظرية الوحيدة تعود إلى مالينياس حيث حلل العلاقة بين الصرف والتوازن في العلاقات الدولية ولاحظ أن وجود فائض في الدولة يترتب عليه دخول المعدن النفيس مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

1 – بن حمود سكينة, **دروس في الاقتصاد السياسي**, دار الحديث للكتاب, الجزائر, 2014, ص 66.

– فكرة الميزان التجاري: المهم بالنسبة للتجاريين هو تكوين فائض إيجابي للدولة عن طريق زيادة الصادرات وهذا يعتبر تقدماً على مستوى التحلل النظري لكن هذه الفكرة ليست كاملة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار عديد من العناصر التي أدت إلى ظهور فكرة ميزان المدفوعات فيما بعد . كما أن الفائض التجاري لا يكون دائماً مرتبطاً باقتصاد منتعش[1].

أخطأ التجاريون في اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الإيجابي في الميزان التجاري على الدوام، بمعنى: أنه يكون لدى الدولة فائض مستمر؛ لأن وجود فائض في الميزان يؤدي إلى ورود النقود الذهبية، فيزيد من التداول النقدي، مما يترتب على ذلك ارتفاع الأسعار في الداخل، مما يجعل السلع المحلية مرتفعة، من ثم يقتضي تصديرها وتزداد بالمقابل الواردات، ويترتب على ذلك عجز في الميزان التجاري، وبذلك يكون من المستحيل الاستمرار في الحصول على الذهب والفضة مثل ما كان مؤملاً.

– أن التجاريين قد أخطئوا في التحليل الاقتصادي وفي السياسات التي طبقوها، ويأخذ بعض التجاريين على الاقتصاديين، أنهم أخطئوا في تحديد معنى الثروة؛ فالثروة الحقيقية ليست هي الذهب والفضة، وأنها ليست محصورة –كما ذكر التجاريون– في المعادن النفيسة، وإنما معناها أوسع من ذلك، فهي ما هي إلا مقدرة الدولة أو البلد الإنتاجية للسلع والخدمات وما تحققه فعلا من إنتاج.

– أنهم أخطئوا في بعض سياستهم الاقتصادية التي طبقوها؛ من حيث إن الحكومات كالحكومة الأسبانية اهتمت بجلب المعادن النفيسة، بينما لم تكن تهيئ الجو المناسب لزيادة القوة الإنتاجية فنتج عن ذلك زيادة في مستوى الأسعار أو التضخم، وهذا أضر بالطبقات الفقيرة.

– أنه ترتب على سياسات الحكومة الفرنسية كمثال، انخفاض دخول المزارعين لإجبارهم على بيع سلعهم بأسعار منخفضة خدمة للصناعيين، وبذلك أضرت هذه السياسة بالمزارعين.

– بوادر النظرية النقدية عند التجاريين:

1 - محمود عبد المولى, **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**, الشركة التونسية للتوزيع, تونس, 1979, ص 110.

جان بودان كان أول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود والأسعار وبذلك أعطى صورة بدائية للنظرية الكمية للنقود كما أشار بعد ذلك مونكويستيان إلى علاقة النقود بالإنتاج في عهد لويس 13 حيث أعتبر أن ليس الذهب والفضة هي سبب في الثروة ولكن توفر السلع من شأنه أن يزيد في كمية الذهب والفضة.

**- مرحلة الرأسمالية المالية ( أواخر القرن 19 م)**

تميزت مرحلة الرأسمالية المالية بتطور وظيفة البنوك نحو ميدان الاستثمار وظهور أشكال جديدة من الشركات، إضافة إلى تزايد تأثير البورصات في الاقتصاد وظهور التركيز المالي (الهولدينغ)، مما جعل البنوك تتحكم في النظام الرأسمالي. كما تميزت تلك الفترة بالدلائل الاقتصادية التالية:[1]

- تمركز الإنتاج والرأسمال تمركزا أدى إلى نشوء الاحتكارات التي كان لها دورا كبيرا في التحكم وتوجيه الحياة الاقتصادية.
- اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.
- تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين, وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.
- تطور الرأسمالية المالية: فرض التقدم الصناعي والحاجة إلى تمويل المشاريع الكبرى، تحولات في بنية ووظيفة البنوك التقليدية ذات الطابع العائلي, فظهرت بنوك جديدة على غرار الشركات المجهولة الاسم، لم تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار وأرباب الصناعة فقط، بل أصبحت توظف جزءا من رأسمالها في النشاط الصناعي فتحولت إلى مؤسسة بنكية رأسمالية صناعية, وبذلك أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك.

**- لماذا بدأت الثورة الصناعية في انجلترا بالذات؟**

بدأت الثورة الصناعية في انجلترا لان اقتصاد انجلترا صالح للثورة حيث أنها دولة استعمارية والثورة الصناعية مرتبطة بحركة الاستعمار من اجل الحصول على المواد الخام ، وأيضا انجلترا دولة غنية ومتطورة في الصناعة وعدد سكانها كبير لأنهم يحتاجون في البداية إلى أيدي عاملة.

* الدولة الاستعمارية: هي الدولة التي تحتل وتستعمر المناطق الاستعمارية التي تزودها بالمواد الخام والثروات الطبيعية والسماح لها ببيع منتجاتها في أسواقها .

[1] خبابة عبد الله, بوقرة رابح, **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية- التنمية المستدامة**, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2009, ص 95.

لمحة عن الثورة الصناعية:

الثورة الصناعية بحاجة إلى رأسمال أو أموال وهذه الأموال تساعد على الاكتشاف والاختراع وإقامة المصانع حيث تدعم المستكشفين والمخترعين ( الحاجة أم الاختراع) الحركة العقلية هي ثورة عقلية أثرت على الاكتشاف والاختراع والثورة الصناعية بحاجة لأيدي عاملة وهي متوفرة بالدول الفقيرة. الثورة الصناعية مرتبطة في التقدم والحضارة، بداية الصناعة بدأت بالتطور حيث بدأت من صناعة بيتيه وبعدها صناعة ماكينات التي تعمل على الماء ، البخار، الزيت، النفط، الطاقة وكلما تطورت الماكينة أكثر كلما حدث تسهيل في العمل والإنتاج، الجودة ترتفع ، سرعة في العمل، وبسبب هذا يصبح هنالك استغناء عن الأيدي العاملة.

ظروف العمال في المصانع:

كانت ظروف العمال سيئة في المصانع منذ بداية الثورة إلا أنها زادت سوءا فيما بعد وأخذت أجورهم تنخفض وذلك لعدة أسباب:

- ازدياد عدد السكان في الدول فزادت نسبة طالبي العمل فقلت أجورهم.
- بعد انتهاء حروب نابليون في أوروبا عاد آلاف الجنود إلى العمل فزاد عدد العمال وطالبي العمل فقلت أجورهم.
- بدأ أصحاب المصنع بتشغيل الأولاد والبنات والنساء وإعطائهم أجورا من أجور العمال فاستغنوا عن قسم كبير من العمال وقلت أجورهم.
- ترك الكثير من الفلاحين أراضيهم وقراهم وهاجروا إلى المدن للعمل في المصانع مما زاد من عدد طالبي العمل فقلت أجورهم.
- استغنى الكثير من أصحاب المصانع عن العمال بعد اختراع الآلات الحديثة التي تسير بقوة البخار مما سبب انخفاض في أجورهم.
- لقد كثر عدد طالبي العمل وقلت أماكن العمل فاخذ العمال يتنافسون على كل وظيفة في المصانع فاستغل أصحاب المصانع ذلك وخفضوا أجور العمال، فاضطر العمال القبول بالأجور القليلة خوفا من الموت جوعا .
- لقد شغل أصحاب المصانع الأولاد والبنات في ظروف صعبة جدا فتفشت الأمراض وكثر الموت بين العمال وكانوا يشغلونهم ما بين 16-18 ساعة يوميا .

الأسباب التي أدت إلى زيادة في الأيدي العاملة:

- زيادة طبيعية في عدد السكن ( الولادة أكثر من الوفيات) .

- الجنود الذين كانوا مع الجيش خرجوا وأرادوا أن يعملوا .

- كثير من الفلاحين فقدوا أراضيهم واضطروا إلى العمل داخل المصانع ( الحياة في المدينة أحسن) .

- تشغيل كل الطاقة البشرية في الدولة حتى الأولاد والنساء والبنات.

- الماكينات التي حلت محل الأيدي العاملة كلما تطورت أكثر تم الاستغناء أكثر عن الأيدي العاملة.

المشاكل التي ظهرت بسبب الثورة الصناعية:

لقد ظهرت مشاكل جديدة وكثيرة بسبب الثورة الصناعية أهمها:

- **مشكلة السكن في المدن:** لقد ترك الفلاحون أراضيهم وقراهم كما ذكرنا وانتقلوا للعمل في المدن وفي المصانع واضطروا للسكن بجانب المصانع فأقاموا البيوت المؤقتة فتكونت أحياء كثيرة داخل المدن وهذه الأحياء بنيت بدون تخطيط وكانت كالأكواخ بدون تهوئة ولا تدفئة مما زاد عدد سكان المدن بسرعة كبيرة بدون ظروف صحية مناسبة حيث عاش العمال في مجموعات كبيرة داخل غرفة صغيرة تجري من بينها المجاري فزاد عدد الوفيات وفقدت المدن جمالها .

- **مشكلة التعليم:** زاد عدد سكان المدن وزادت نسبة الولادة وكانوا بحاجة إلى إقامة مدارس لتعليم أولادهم، ولكن هذا لم يحصل لان الحكومات لم تستطع إقامة المدارس من جهة ومن جهة أخرى لم يستطع قسم كبير إرسال أولادهم للمدارس لشدة فقرهم لذلك اضطر الأهل إرسال أولادهم للعمل في المصانع لمساعدتهم على كسب لقمة العيش أما المدارس التي أقيمت فكانت قليلة جدا لذلك كانت مزدحمة بالطلاب مما أدى إلى انخفاض مستوى الطلاب وأصبح معظمهم يخرجون من المدارس لا يعرفون القراءة والكتابة.

- **ظروف العمل:** كان الأولاد والبنات يعملون حوالي 16 ساعة من الساعة الثامنة وحتى الساعة العاشرة ( ساعات عمل طويلة) ومعاملة قاسية ( ضرب إهانات وأحيانا كسور) دون أن يعترف صاحب العمل عن التعذيب ، الراتب كان قليل وكان يضطر العامل شراء أغراضه من المصنع الذي يعمل فيه.

- **ثورة العمال ونضالهم:** لقد زادت حالة عمال المصانع سوءا وتفشت الأمراض وزادت الوفيات بسبب انعدام الظروف الصحية للعمال وتشغيلهم حوالي 16 ساعة يوميا ولم يكن لهم أي حق حتى لو مات العامل في المصنع ومن جهة أخرى

زاد غنى أصحاب المصانع وبدا العمال ينظرون إلى المصانع وكأنها هي عدوتهم وأنها السبب في شقائهم وتعاستهم واستغلالهم فثاروا على المصانع وحرقوها فأرسلت الحكومة الانجليزية جيشا قضى على ثورة العمال وحاكموا زعمائهم وأعدموهم ومنعوا العمال من إقامة تنظيمات تدافع عنهم ولكن العمال استمروا في نضالهم من اجل نيل حقوقهم.

مطالب العمال: – تحديد أعمار الأولاد – تحديد ساعات العمل – مراقبة على شروط العمل – تمثيل برلماني للعمال

استطاع العمال الحصول على بعض الحقوق منها:

– سن البرلمان الانجليزي قانونا سموه قانون المصانع وقد حددت فيه ساعات عمل الأولاد حتى سن 13 سنة 8 ساعات يوميا وحتى سن 18 سنة 12 ساعة يوميا فقط

– في سنة 1847 سن قانون العشر ساعات الذي حدد ساعات العمل للكبار بـ 10 ساعات كأقصى حد

– سمح للعمال إقامة منظمات خاصة بهم للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنهم أمام أصحاب المصانع، وأصبح للعمال وزن كبير في الانتخابات بسبب انضمامهم لهذه المنظمات وأصبح 3– سمح للعمال إقامة منظمات خاصة بهم للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنهم امام اصحاب المصانع، وأصبح للعمال وزن كبير في الانتخابات بسبب انضمامهم لهذه المنظمات واصبح رجال السياسة في حاجة لهم مما رفع مركزهم.

في الأول من القرن التاسع عشر حاول العمال في انجلترا أن ينظموا أنفسهم لحركتين هما عمال المجتمع العمالي وهي حركة التعاون وحركة التنظيم المهني، الحركة التعاونية هي عبارة عن اشتراك العمال بأموالهم في مشروع له هدف اقتصادي معين يخدم الصالح العام، فأنشئت النقابات المهنية للدفاع عن مصالح العمال ولتمثيلهم صاحب العمل ولتحسين شروط العمل وزيادة الأجور والإجازات ومبدأ فصل العمال بدون مبدأ، أهم وسائل العمال للحصول على مصالحهم هو الإضراب.

وظهرت في القرن التاسع عشر حركة عالمية أخرى لعبت دورا رئيسيا في التاريخ ألا وهي الشيوعية التي وضع برامجها كارل ماركس ( 1818 –1883) مؤلف كتاب الرأسمال وفي سنة 1898 م نشر لكارل ماركس وزميله فريدريك كتابهما المعروف باسم المنشور الشيوعي الذي اعتبر أساسا للنظام الشيوعي وقد سوغ هؤلاء استعمال العنف والثورة في سبيل برامجها .

كان ماركس ابنا لعائلة يهودية ألمانية تنصرت قبل أن تبلغ الحرب أشدها وقد درس في انجلترا أوضاع العمال مشاكلهم في ظل النظام الرأسمالي وتوصل إلى نتيجة تقول بوجود تنازع مستمر بين الطبقتين وبان الطريق لتحسين حالة الطبقة هي

الثورة وتحطيم الطبقة الظالمة. حاول ماركس أن يبرهن على أن هناك صراع في كل جيل بين أصحاب وسائل الإنتاج بما فيها الأراضي والأموال والآلات وبين العمال ، حسب نظريته أن الثورة الشيوعية ستقضي على النظام الرأسمالي وتؤسس حكم يتمتع فيه العمال بالحكم المطلق على كل الطبقات الأخرى، أسس ماركس النظرية الشيوعية التي تسمى المادية التاريخية لاعتمادها أن المادة هي المتحركة في تاريخ البشر لذلك يكفر هؤلاء بكل الأديان ويعتبرونها شيئا اخترعته الطبقات الحاكمة لتخدر العمال ولتصرف انتباههم عن مشاكلهم وصعوباتهم الحقيقية وفي سنة 1864 م انشأ ماركس منظمة العمال الدولية وأطلق عليها اسم الإنترناشيونال الأول أي المنظمة الدولية الأولى وانشقت حركة العمال على نفسها إلى الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين وكثرت أيضا التيارات والأحزاب ضمن كل من هذين المعسكرين ولا تزال الخلافات في الآراء قائمة حتى اليوم.

إن أوروبا كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي*، وانتصار البورجوازية الأوروبية على الأنظمة الإقطاعية المستندة على الكنيسة فتحت المجال لانطلاق النظام الرأسمالي وتطوره، فظهور الطبقة البرجوازية أدى إلى ظهور الرأسمالية ولكن بشكل متدرج منذ بداية القرن السادس عشر، فظهرت أولا الدعوة إلى الحرية وكذا إنشاء القوميات اللادينية، وتقليص البابا، وظهور المذهب الكلاسيكي (آدم سميث 1790-1723)** وغيرها من العوامل، فالنظام الرأسمالي اشتد ساعده في القرن التاسع عشر .

## 1- العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي

تتمثل أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي وزوال النظام الإقطاعي، في ما يلي:

- **القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية:** وتتمثل في العوامل التالية:

- هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل.

- انتشار استعمال النقود المعدنية (الذهب و الفضة ) في التبادل.

- تحالف تجار المدينة مع الملوك.

* بعد زوال النظام الإقطاعي في أوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي . الذي ظهر وازدهر في أوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة.

** فهي تبحث عن الربح بشتى طرق إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام وتقوم على تقديس الملكية الفردية من خلال استغلال القدرات وزيادة الثروة وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفر القوانين لها مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، إضافة إلى المزاحمة والمنافسة في الأسواق وحرية الأسعار وفق متطلبات العرض والطلب.
راجع: متولي هشام، **الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1990، ص:264.

–**ازدياد عدد السكان :** شهد سكان أوربا عامة و خاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداء من منتصف القرن 16 وذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها أثمانها وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسماليـــة (حيث لم يعد المزارع يزرع و ينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق ربح).

– **الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الأوربية :** خرجت أوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498 وصولها إلى العالم الجديد سنة 1492 حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم – أمريك وأفريقيا والشرق الأقصى – وكان لهذه الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

– أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق و المبادلات.

– تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.

– توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج – صناعة و زراعة.

– **التطور الفكري الإصلاح الديني:** لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى, بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة ,فأصبح للعمل في الزراعة و الصناعة و كل الأعمال و الأنشطة بمافيا الزراعة نفس الأفضلية, كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا و إنما مشاركة في الربح و هو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي و لم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

– **تطور النظم النقدية :** حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع و المدخرات للمدخرين و المودعين و هو ما ساهم في زيادة الادخار و بالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

## 2- تعريف نظام الاقتصاد الرأسمالي

النظام الاقتصاد الرأسمالي هو نظام اجتماعي اقتصادي حل محل النظام الإقطاعي, يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال أجر العامل ويشكل فائض القيمة القانون للنظام الرأسمالي؛ وهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها؛ ويعرف كذلك بأنه نظام اقتصادي نظام اقتصادي يتميز بنمط من إنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقـة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ورأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص[1].

ويعرف كذلك بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج ( الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) – سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات– الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقـة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص[2].

## 3- أسس وخصائص المذهب الرأسمالي:

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها النظام الرأسمالي عن غيره، نذكر منها:

### - الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:

وهو إقرار واضح الملكية الخاصة، ويعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية، وحق الملكية على الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية، ولمن لا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور، ويمكن للملكية الخاصة في الدول الرأسمالية أن

[1] عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص: 789.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة ( الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1990، ص 189.

تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه.[1]

**- مبدأ حرية التعاقد والعمل:**

فالعمل من الناحية الحقوقية حر غير مقيد، غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط -شأنه كشأن أي سلعة- بقانون العرض والطلب، فكل عمل مباع يدفع أجرا عنه يحدده العقد القائم بين البائع لقوة العمل والشاري لها، فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساسا على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين على أساس المنافسة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية بما فيها عوامل الانتاج ومن بينها العمل، ويعبر العقد عن أسلوب الأفراد في تصريف شؤونهم الاقتصادية، و يمكن بالعقد أن تقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية والتي تعرف بالملكية المشتركة والتي تسمح بتأسيس الشركات.[2]

أي أن الفرد حرّ في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك. فهو حرّ امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده. عملاً بمبدأ آدم سميث "دعه يعمل اتركه يمرّ ". وترتب من الحرية الاقتصادية مساوئ عديدة نذكر منها ما يلي :

* حرية الامتلاك: ترتب عنها تركز عوامل الإنتاج في أيدي فئة قليلة أي عند أصحاب رؤوس الأموال الضخمة في حين تبقى الأغلبية من المجتمع لا تملك هذه الوسائل ومن ثم تبقي في خدمة المجموعة الأولى.

* حرية العمل: أصحاب المعامل يضعون شروطًا مجحفة وقاسية أثناء التشغيل وتصبح اليد العاملة تخضع لمبدأ العرض والطلب خاصة في ميدان الأجور.

* حرية الإنتاج: هذه تجعل المنتج يبحث عن الربح السريع وبالتالي لا يراعي مصلحة الشعب.

* حرية الاستهلاك: ونجم عنها أن فئة تستطيع أن تستهلك ما تريد ( فئة محدودة العدد) . وأخرى غير قادرة على الاستهلاك ( طبقة عريضة من المجتمع ) .

[1] طلبة مختار عبد الحكيم، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص: 43.
[2] طلبة مختار عبد الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 44.

- **مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:**

المبدأ بسيط، إذا تمتع النشاط الأفراد بالحرية الاقتصادية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فعليه في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فتدخل الدولة في الأسواق يهدد حدوث المنافسة الكاملة، وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه وفق الأيديولوجية الرأسمالية هو تساعد أصحاب المشاريع وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق.

- **مبدأ المنافسة الحرة:**

المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الاقتصادي، وهذا طبقا للمبادئ الرأسمالية؛

وهي ناتجة عن الحرية المطلقة لذا فهي إحدى خصائص النظام الرأسمالي. والهدف منها هو السيطرة على الأسواق لتحقيق أكبر ربح. وهذا التنافس يؤدي إلى بقاء الأقوياء بينما المؤسسات الضعيفة تنهار ولا تستطيع أن تصمد أمام المؤسسات القوية لذا تضطر إلى الذوبان والاندماج في مؤسسات قليلة العدد وضخمة الحجم احتكرت الإنتاج وفرضت سيطرتها على الأسواق الدولية مثل التروست والكارتل.*

- **مبدأ حافز الربح لمالك وسائل الإنتاج:**

الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج هو الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج واستغلالها في إطار مشروعه الرأسمالي، وهو بذلك يمثل الشخص الأساسي و الهام في العمليات المكونة للنشاط الاقتصادي الرأسمالي؛ فيعد حافز الربح هو الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف،

* التروست: هي اندمج عدة مؤسسات وتوحيدها تحت إدارة واحدة قصد التحكم في السوق أي رفع الأثمان أو تخفيضها.
الكارتل: هو اتفاق يجمع عدّة مؤسسات لها نفس المنتوج للحد من المنافسة فيما بينها مع احتفاظ كل مؤسسة بشخصيتها واستقلالها المالي والاقتصادي.

فإن أصحاب وسائل الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي يقومون بالاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج من أجل تحقيق أقصى أرباح ممكنة؛

- **مبدأ سيادة المستهلك:**

لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتّجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذا فرغبات المستهلكين هي التي تقرر ما يجب إنتاجه، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، إن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها؛

- **مبدأ جهاز الثمن كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي:**

توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق.

في هذا النظام يكون الإنتاج موجه نحو السوق، أي أن الإنتاج مرتبط بقانون العرض والطلب والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار لأن ارتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجين آخرين إلى إنتاج هذه السلعة. مما ينجم عنه كثرة المنتوج وحينها يفوق العرض الطلب فتنخفض الأسعار فيتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج ومن ثم قلّة المنتوج فيرتفع الثمن من جديد .

ويعرف اقتصاد السوق بأنه :" اقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة والمعروفة بالتوفيق بين الحاجات الغير المحدودة للإنسان وموارده المحدودة، وكون اقتصاد السوق يعني أن غالبية فعالياته الإنتاجية المادية والغير مادية إن لم تكن كلها يقودها منطق السوق القائم على العرض والطلب والتبادل والربح والخسارة، والمنافسة وحسابات تكلفة الفرصة البديلة[I] . ومنه فإن اقتصاد السوق هو الاقتصاد القائم على حرية السوق وعدم التدخل فيه وترك الطلب والعرض يحددان السعر، وهو الاقتصاد المطبق في معظم الدول المتقدمة والذي يتميز بهيمنة القطاع الخاصة .

[I] نادر إدريس التل، **أفاق اقتصاد السوق**، الطبعة الأولى، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الأردن، 1991، ص: 116 .

- سلبيات هذه العملية: لمّا يتسابق أصحاب المشاريع إلى إنتاج السلعة المطلوبة في السوق يترتب عنها زيادة العرض عن الطلب تنخفض الأسعار ويحدث التكدّس ثم يؤدي ذلك إلى إفلاس المؤسسات الصغيرة، فتغلق أبوابها وتطرد عمالها، فتحدث الأزمة الاقتصادية والاجتماعية معًا، رغم توفر الإنتاج.

إن الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي كلّها تخدم هدف واحد وهو تحقيق الربح السريع, فهو الدافع الأقوى لأي عملية اقتصادية لدى الرأسمالي والإنتاج في هذا النظام ليس من أجل توفير وإشباع الحاجيات الأساسية للمجتمع وإنما من أجل تحقيق رغبات صاحب المشروع لأن المنفعة الخاصة هي محور اهتمام هذا النظام.

وتجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية و من هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية.

**- الأزمة الاقتصادية العالمية 1929**

يقصد بالأزمة الاقتصادية كما أدلى المختصون بدلوهم في هذا المجال إذ قالوا عنه بأنه "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو عدد من الدول ويطلق مصطلح الدول خاصة على الاضطراب الناشئ من خلال اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك"[1].

لقد بدأ العالم الاقتصادي النّاشئ عن الثورة الصّناعية واثقا من قوّته حيث لم يعرف في ذلك الوقت طوارئ أو أزمات كبيرة وساد في القرن التّاسع عشر جوّ من التفاؤل والرفاهة وذلك باستثناء بعض الأزمات التي ضربت بعض البلاد الأوروبية ونذكر منها، أزمة 1816 التي انطلقت في بريطانيا وسماها دافيد ريكاردو أزمة إعادة التّحويل.وأزمة 1825 التي نشأت في لندن، وأزمة 1873 التي نشأت في كل من في ألمانيا والولايات المتّحدة وانتقلت إلى باقي دول العالم الرأسمالي.

لقد انطلقت كل نظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، فبعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى التي كان لها وقع وأثر على اقتصاديات الدول، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، واستفاد المواطنون

[1] النجفي، حسن: **القاموس الاقتصادي**، مديرية مطبعة الإدارة المحلية (بغداد، 1977)، ص 89.

من زيادات في المستوى المعيشي و الاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك وذلك نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر1929, و التي شملت مجالات الإنتاج، التجارة ومختلف العلاقات النقدية والمالية، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك بالازدهار منذ عام 1924 واستمرت بالارتفـاع على مدى خمس سنوات، إلى أن وصلـت إلى أعلى مستوياتـها فـي 28 أكتوبر1929، وارتفاع مؤشر داو جونز* ارتفاعات شديدة لم يسبق لها مثيل، حيث انتقل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة، بنسبة مقدارها 273%، وأدى ذلك إلى فقدان وخسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار، و إفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد[1].

* مؤشر الداو جونز أو الداو 30 وهو مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك أنشأ في 26 مايو 1896. وهو أقدم مؤشر في العالم وكان يحتوي على أكبر 12 شركة أمريكية وكانت أول شركاته شركة جنرال اليكتريك، وبدأت أعداد الشركات المدرجة بالتزايد حتى وصل إلى 30 شركة عام 1928.

[1] وليد أحمد صافي، **سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية – حالة تطبيقية سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص 132.

# المحور الخامس: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية

المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية للاقتصاد هي فرع من فروع مدرسة الحرية برزت في أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث عاشت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

فلقد ظهرت المدرسة الكلاسيكية نهاية القرن 18وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين والاقتصاديين خاصة الانجليز منهم، حيث يلاحظ من خلال دراساتهم أنهم كونوا اطارا علميا وفكريا نحو استجلاء الظاهرة الاقتصادية والاحاطة بأسرارها .[1]

هيمنت نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام 1870 وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

## أولا. أهم رواد الفكر الكلاسيكي

يعتبر آدم سميث، ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس وغيرهم أحد أبرز منظري الفكر الكلاسيكي.

**1. آدم سميث (Adam Smith):** حيث يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية, وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد كعلم, شرع سميث في كتابة أهم كتاب في الاقتصاد خلال القرن الـ 18، وهو "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" المعروف اختصارا بـ "ثروة الأمم"، نشر في مارس 1776 في لندن.

**2. دافيد ريكاردو (David Ricardo):** في عام 1817م سعى ريكاردو إلى تطبيق أفكار المدرسة الكلاسيكية بالاعتماد على النظريات الخاصة بآدم سميث وان معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي".

فقد أصبح معروفا جدا بعد أن كتب مقالاته عام 1815 اثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 اصدر كتابة الثاني عن "الاقتصاد السياسي والضرائب".

[1] القريشي مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن،2011، ص: 115.

**3. توماس روبورت مالتوس (Thomas Malthus):** وبالنسبة لمالتوس فقد اشتهر بسبب مؤلفه الخاص ببحث كيفية الموائمة بين الإنتاج وعلاقته بالزيادة السكانية حيث اتضح فيه أن نمو الموارد الاقتصادية تزيد طبقا لمتوالية حسابية (1, 2, 3, 4, . .) فيما يتزايد عدد السكان طبقا لمتوالية هندسية (2, 4, 8, . .) ولذا فان لم تتخذ الإجراءات التي من شأنها الحد من هذا النمو المتزايد لعدد السكان فسيؤدي الأمر بوصول المجتمعات إلى الكوارث والمجاعات. كما نجد أن مالتوس لم يكن من مؤيدي تدخل الدولة حيث اعتبر أن هذا التدخل عديم الجدوى لأن القوانين الطبيعية تعتبر من قبيل القوانين الحتمية التي لا مفر من وجودها كما أن الحل الوحيد بالنسبة لمشكلة تزايد السكان إنما يكون في أيدي الأفراد أنفسهم وليس في أيدي المسؤولين.

**ثانيا- مبادئ الفكر الكلاسيكي:**

غير أن المفكرين الكلاسيك يتفقون في نقاط مشتركة تكون الأساس العلمي والفلسفي لفكرهم الاقتصادي، والتي تقوم وتتمحور أساسا حول الحرية والملكية الفردية، وسنورد موجزا عن هذه المحاور فيما يلي:

- **الفرد ومفهوم اليد الخفية المحور الأول للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة وهذا ما روج له "آدم سميث" في اطار ما سماه اليد الخفية متأثرا في ذلك بتطور النظرية العلمية التي اكتشفت عن طريق التلقائية التي يتم بها توازن الأشياء المادية

- **الحرية الاقتصادية الكاملة المحور الثاني للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

من مبادئ الفكر الكلاسيكي والتي تتناسب مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الحرية الكاملة والشاملة للتملك والتعاقد والإنتاج والأسعار والتبادل والاستهلاك، فالمصلحة العامة تتحقق في إطار تحقيق المصلحة الخاصة عن طريق اليد الخفية وآليات السوق المسؤولة عن إحداث توازن تلقائي في المصالح.

- **قانون ساي للعرض والطلب المحور الثالث للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

لخص ساي قانونه في عبارة "العرض يخلق الطلب الخاص"، فتبين هذه العبارة العامية رؤية الكلاسيك أن الأفراد يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن، الذي يسمح لهم بإقتناء اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وعليه يندرج سلوك الأفراد ضمن فكرتين، الأولى أنهم يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة، والثانية تتعلق بالمنفعة المباشرة للنقد معدومة، وعليه فإن مضمون "قانون ساي" يتمحور أساسا على أنه بقدر ما يكون المنتجون متعددين والمنتجات كثيرة تكون المنافذ )امكانية التصريف( سهلة ومتنوعة وواسعة، ذلك أن القوة الشرائية التي يتم إيجادها بواسطة المنتج الجديد تستخدم في نهاية المطاف لشراء المنتج ذاته، لأن الموارد التي يتم توزيعها لإنتاج هذا المنتج تكون مساوية لقيمة هذا المنتج، ومن ثم فإن سعة المنافذ او الاسواق تقاس بتكاليف الإنتاج، وتفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وهو ما يعني أن المنتجات هي التي تشتري المنتجات، والأفراد يشترون ما يرغبون فيه بما ينتجون، وعلى ذلك كلما زاد إنتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر، وما يجب الإشارة إليه أن تحقيق "قانون ساي" لا يعني ان كل الاسواق متوازنة، فقد يوجد هناك نقص في الطلب على سلعة او خدمة، كما قد يوجد نقص في عرض سلعة او خدمة، إلا أنه لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب على المستوى الكلي، أي لا يمكن أن توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي.

- **السوق في اطار المنافسة الكاملة المحور الرابع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

فلقد اعتمد الكلاسيك على مبدأ المنافسة الكاملة في تحليلهم للظواهر الاقتصادية، وأكدوا على أن كل الأسواق سواء أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتضمن هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الاقتصادي.

- **التشغيل الكامل للموارد المحور الخامس للنظرية الاقتصادية للكلاسيكية:**

يؤمن الكلاسيك بسيادة الاستخدام الكامل، فتوازن الاقتصاد حسبهم يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد وعليه استبعاد حدوث بطالة عامة واجبارية، وان حدث ذلك فان قوى العرض والطلب كفيلة باعادة التوازن لسوق العمل، فقوى السوق ومرونة الأسعار والأجور ومعدل الفائدة تقوم تلقائيا باستعادة التوازن في الأسواق ان حدث اختلال.

- **دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحور السادس للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

المبدأ بسيط، إذا تمتع النشاط الأفراد بالحرية الاقتصادية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فعليه حسب الكلاسيك يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة، فحسب الكلاسيك إذا تدخلت الدولة في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعال المعتمد على اليد الخفية بشكل قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة، التي يراها رواد المدرسة الكلاسيكية أفضل ما يمكن الوصول إليه، وبالتالي فلا يوجد شيء أفضل تستطيع الدولة أن تقدمه للاقتصاد، وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه هو أن تكون "سكرتارية" لرجال الأعمال تساعدهم وتذلل لهم العقبات، وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية.

- **نظرية القيمة المحور السابع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية:**

إن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها، وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من "آدم سميث" و""دافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان، وقد عرفت هذه النظرية بنظرية القيمة في العمل، فقد اعتبر " آدم سميث" أن العمل هو أفضل مقياس يمكن أن نعبر به عن القيمة حاضرا ومستقبالا.

**ثالثا– نظرة الكلاسيك للثروة:**

يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة، من العمل ورأس المال والأرض وكذلك الأعمال الحرة، فضلاً عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وإنتاج، بل واهتموا بالتبادل التجاري الدولي، ورأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة؛ لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد.

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل و من بينهم ادم سميث و دافيد ريكاردو و جون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقادا تاما بان اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام( خليل ، 1982 :121 )، ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية و اهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن، وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فانه –حسب رأي المدرسة الكلاسيكية– لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد، إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من اجل المعاملات فقط

وعلى الرغم من كم الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة إلا أن أحدًا لا يستطيع أن ينكر قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير سواء جاء ليتمم ويضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك، أو كان هدفه بيان مواطن الخلل فيه، أو حتى جاء ليناقضه ويأتي بعكسه. وسنكمل رحلتنا مع هذا الإنتاج الفكري المتميز لَمن أتوا بعد الكلاسيك في المقالات القادمة.

# المحور السادس: الفكر الاقتصادية للمدرسة الاشتراكية

كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد في روسيا قبل الثورة أكتوبر 1917 نظاما رأسماليا إقطاعيا، ولكن بعد الثورة أخذ تطبيق السياسة الاشتراكية، ولأول مرة في العالم فأخذت تؤمم الصناعات والمصارف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية وإقامة الصناعة الثقيلة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اتجاهان:[1]

الأول هي الاشتراكية الوطنية التي تمثل حركة الدولة ترمي إلى إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعي الوطني للوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية كما أشار إلى ذلك " ماركس" .

الثاني الذي تمثل في جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية في العالم وهذه الاتجاهات تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية، ولكنها لا تلتزم بأي منها، بل تأخذ منها ما يتلاءم وظروفها الخاصة، كما تضيف إليها ما يحقق لها إغراضها التطورية.

لقد ظهر النظام الاقتصادي الاشتراكي بعد انهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي نتيجة تولد العبودية والانحرافات وما تولد عنه من مآسي اجتماعية وما أنجر عنه من أزمات اقتصادية، وفشل في تحقيق رغبات الإنسان المتزايدة، وكبديل لذلك أخذ المفكرون والعلماء يبحثون عن إيجاد مخرج لذلك، فكانت الاشتراكية بديلاً. وعلى هذا الأساس ظهرت الاشتراكية كنظام اقتصادي اجتماعي في القرن الثامن عشر، كمرحلة جديدة ومذاهب ومدارس مختلفة، تقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية (تجمع على إحلال النظرية الجماعية محل الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي)، وكذا يقوم على أسلوب التخطيط المركزي وضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أدى شيوع النمط الرأسمالي في الإنتاج بفضل التقدم التقني الذي أفرزته الثورة الصناعية وتركز رأس المال في أيدي أقلية (البورجوازية)، إلى حالة استقطاب حاد داخل المجتمع تمخض عنها نشوء طبقتين متعارضتي المصالح هما: البورجوازية (أصحاب رأس المال) والبروليتاريا (العمال).

وأمام تعاظم أعداد العمال الملتحقين بالمدن للعمل في المصانع إضافة إلى بداية تشكل الوعي لدى طبقة العمال بذاتها وبمدى بؤس أوضاعها الاجتماعية وحجم استغلال أرباب العمل لها؛ برزت إلى الوجود حركة عمالية منظمة للدفاع عن

[1] خبابه عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، مرجع سابق، ص:90.

حقوق العمال والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية. ووفرت الأفكار الاشتراكية سندا فكريا وأساسا نظريا لنضال الحركة العمالية، بدعوتها إلى الانتقال من مجتمع رأسمالي تتركز فيه الثروة في أيدي أقلية إلى مجتمع اشتراكي تتوزع فيه الثروة بشكل عادل، ويعيش فيه الجميع في مساواة ورفاهية ووئام.

بالرغم من اتفاق الاشتراكيين حول المبادئ الكبرى والغايات فإنهم انقسموا تاريخيا إلى تيارين مختلفين يتبنى كل منهما مذهبا مغايرا: الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية. وتتمثل أوجه التباين بين هذين التيارين في المنطلقات وبعض المبادئ، بالإضافة إلى السبل التي يقترحانها لترجمة غاياتهما واقعا على الأرض.

وقد اتفق الاشتراكيون بشكل عام على مطلب العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. كما أنهم يؤمنون جميعا بمنح الدولة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية، لكن حجم هذا الدور يختلف عند كل من الفريقين.

## أولا – تطور مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي:

تطور مفهوم الاشتراكية بحسب المراحل والفلاسفة الذين نظروا لهذا الفكر، فكلمة الاشتراكية تعني في البداية "تنظيما جماعيا لشؤون الناس على أساس تعاوني، يهدف إلى سعادة الجميع ورفاهيتهم"[1]، كما عرفت كذلك بأنها نظام أساسه الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وخدمة عامة المجتمع.[2]

والاشتراكية كذلك هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.[3]

إذا النظام الاشتراكي هو ذلك النّظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتدخل الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصاديّ من خلال التخطيط المركزي4، الذي قد يعجز الأفراد عن القيام به، للحد من تراكم رأس المال في أيدي فئة قليلة ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل المال.

---

[1] الاشتراكية العلمية، سلسلة محاضرات مقياس تاريخ الفكر السياسي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، ص:1.
[2] فرماد محمد أحمد، **الفكر الاشتراكي وتطبيقاته في أوروبا**- الاتحاد السوفيتي نموذجا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة دموك، 2011.
[3] سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص31 .
[4] محمد خليل برعي, **مبادئ الاقتصاد**، دار الثّقافة العربيَّة، القاهرة, 1994، ص 131.

وفي الحقيقة قد ظهرت الاشتراكية أول مرة عند العالم أفلاطون في العصور القديمة وتسمى بالاشتراكية المثالية*، ثم دخلت الاشتراكية مرحلة جديدة وهي الاشتراكية العلمية التي جاء بها العالم كارل ماركس، ومنه تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917 م بما سميت الاشتراكية الماركسية أو العلمية**، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي. وقد ازدهر الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة الدول النامية، غير أنه بدأ يتعرض لهزاتٍ عنيفة منذ السبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثمانينيات حتى انهار الاتحاد السوفييتي على أثر الحرب التي خاضها في أفغانستان لمدة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكية العلمية، وقد أدى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكي، وتخلي غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر الذي سرعان ما فشل في الاستمرارية.

**ثانيا – أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي :**

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي:[1]

أ – الملكية العامة لوسائل الإنتاج: تعد الأراضي والمناجم والمصانع والآلات ووسائل النقل وغيرها من وسائل الإنتاج، ملكا للدول، وعلى ضوء هذا تكون الملكية في المجتمع الاشتراكي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.

ب – التوزيع العادل للثروات: (لكل بحسب عمله ولكل بحسب حاجته) هذا الشعار الذي تقوم عليه الاشتراكية على أسس العدالة والمساواة في توزيع الثروة.

جـ- التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي: ونعني به العمل الواعي للسيطرة على واقع معين، فالتخطيط المركزي الشامل هو العملية التي يمكن تنظيم جميع مجالات التنمية الحركية، وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين جميع الأعضاء، وذلك بالتبصر بالمواد الموجودة وبالأحوال والظروف السائدة، بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك إتماما للنتائج المستهدفة من الخطة.[2]

* وهي التي كان يحلم بها العالم بتكوين مجتمع مثالي راق يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق وزوال الظلم الاجتماعي الاقتصادي.

** طبقت الاشتراكية لأول مرة في روسيا فأخذت تؤمم الصناعات والمصارف ووسائل النقل والأراضي، وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية وإقامة ألصناعات الثقيلة، فظهر اتجاهان: الاتجاه الأول الاشتراكية الوطنية فتتمثل في حركة الدولة التي تهدف إلى إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة للوصول إلى الشيوعية، أما الاتجاه الثاني يتمثل في جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية في العالم.

[1] أحمد فريد مصطفى, سهير محمد السيد حسن, **مرجع سبق ذكره**, ص 190.

[2] محمد محمود مرسي، **التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1985، ص: 104.

، كما يعتبر دراسة مستقبلية لإمكانيات البلاد حيث تعد خطة شاملة لمدّة معينة يتم التحديد فيها للإمكانيات التي يجب استغلالها لتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة.

د- زوال المنافسة التجارية: من خلال القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة وتحسينه الإنتاج.

**ثالثا – أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

يهدف النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

– تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الاجتماعية وهذا عن طريق إعادة توزيع الدخل، وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادلة.

– القضاء على استغلال الإنسان للإنسان (كل حسب جهده) .

– تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وبالتالي الفرص مهيأة أمام الجميع للوصول إلى أعلى المناصب السياسية والإدارية والعسكرية في الدولة.

– الأكتفاء الذاتي، حيث تسعى الدولة من خلال التخطيط الاقتصادي والسياسات التنموية المتبعة إلى تحقيق الأكتفاء وتلبية حاجيات المجتمع، بتوفير الخدمات المجانية: الغذاء، تعليم، صحة. . .إلخ.

– القضاء على البطالة، وتوفير مناصب العمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة الهدف منها توفير دخول لأفراد المجتمع.

**رابعا– القانون الاقتصادي للنظام الاشتراكي:**

وصف كار ماركس نظريته في الاشتراكية بأنها تقوم على التحليل العلمي بخلاف الاشتراكية الخيالية وتستند إلى نظرية القيمة في العمل ونظرية استغلال العمال من قبل الرأسماليين التي طورها ليعطيها مضامين ثورية، كما تأثر ماركس بنظرية التطور من خلال شرحه لفكرة تطور الأجناس واستخدام أفكاره في مجال الاقتصاد، كما أنه تأثر بفكرة فيورباخ عن المادية أو الأشياء الحقيقية (عالم الحقيقة الذي يتناقض مع عالم الخيال)[1].

[1] مدحت قريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:167-168.

تسير الحياة الاقتصادية في أي مجتمع وفقاً لقوانين محددة، وليس بحسب رغبة الأفراد في المجتمع. ولقوانين الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي طابع موضوعي، يبدو جلياً في العلاقة بين الظواهر. وعليه فإن النظام الاقتصادي في المجتمع تحدده علاقات الإنتاج، أي العلاقات بين الناس في مجال إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها. أما أساس النظام الاقتصادي فهو شكل معين من أشكال ملكية وسائل الإنتاج يحدد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الطبقات والفئات الاجتماعية. كذلك فإن النظام الاقتصادي يرتبط بمستوى التطور الاجتماعي، ويحدد التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي توفر تفاعل مستوى الإنتاج مع البناء الفوقي السياسي والحقوقي. فالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تؤلف أساس الاشتراكية الاقتصادي. وأما القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية فهي الصناعة الثقيلة والمتطورة، مع هيمنة العمل الآلي على جميع فروع الاقتصاد الوطني.

والاشتراكية بتبنيها الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، تجمع الاقتصاد الوطني في وحدة متكاملة. ويغدو تطور الاقتصاد الوطني بمجمله في دائرة النشاط الواعي والهادف، شأنه شأن الإنتاج في إطار كل مؤسسة على حدة.

وفي المجتمع الاشتراكي يعي الناس القوانين الاقتصادية الموضوعية، ويملكون زمامها ويستخدمونها في ممارسة البناء الاقتصادي، لما فيه خير المجتمع بأسره.

يبرز القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية خصائص أسلوب الإنتاج الاشتراكي التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأشكال التاريخية لأساليب الإنتاج التي كانت قبل ظهور الاشتراكية. ولئن كان قانون الربح هو القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية فإن الرفاه الشامل، وتحقيق مبدأ تلبية احتياجات الأفراد المتزايدة وإشباعها وتطوير شخصية الفرد تؤلف بمجموعها القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية. وهذا يعني اندماجاً مباشراً بين المنتجين ووسائل الإنتاج، بحيث ينتفي وجود مجموعة من الأفراد تحتكر وسائل الإنتاج الأساسية، ويصبح للقوى المنتجة طبيعة اجتماعية يستفاد منها لزيادة إنتاجية العمل ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع. وعندما يسعى المجتمع إلى إشباع حاجات الأفراد المادية والمعنوية فإن مصالح المجتمع تؤلف في النتيجة، مع مصالح الأفراد، وحدة متكاملة، لأن رفع مستوى الفرد يزيد في إسهامه في الإنتاج الاجتماعي. وهذا يعني وحدة المصالح الاجتماعية والفردية، الأمر الذي يحول العمل إلى نشاط إبداعي. وتحل المباريات الاشتراكية بين المنتجين في المجتمع الاشتراكي محل التنافس والمضاربة بين العمال في سوق العمل. ثم إن إدخال المكننة

وتحسين شروط العمل وتحقيق المساواة في العمل توفر جميعها الشروط المادية لتحويل العمل إلى نشاط إبداعي، وتحويل عملية إشباع الحاجات في المجتمع الاشتراكي إلى مسألة اجتماعية تقع على عاتق المجتمع بكامله.

إن حاجات الأفراد لا تقتصر على حاجاتهم الفيزيولوجية المعيشية فحسب، وإنما تشمل كذلك حاجاتهم المعنوية والثقافية والاجتماعية لأن الفرد كائن اجتماعي. وإن وحدة الحاجات المادية والمعنوية تنجم عن الوحدة العضوية التي تربط ما بين الفرد والمجتمع. ولما كان الفرد في المجتمع الاشتراكي منتجاً ومستهلكاً، فإن حاجاته لا تقتصر على إنتاج وسائل الاستهلاك، وإنما تتطلب زيادة وسائل الإنتاج وتطويرها أيضاً. كذلك لا تبقى الحاجات الإنسانية ثابتة، بل هي في تطور مستمر، ولهذا يبقى مفهوم الإشباع الكامل للحاجات الإنسانية مفهوماً نسبياً. ويشترط لتحقيق الإشباع الكامل تنمية الإنتاج وتبني سياسة اقتصادية مناسبة. ثم إن مستوى إشباع الحاجات مرتبط بمستوى تطور القوى المنتجة. ومن الممكن تلخيص ذلك بالقول: إن المجتمع الاشتراكي المنظم والواعي والهادف يستطيع أن يوجه الإنتاج والتوزيع لإشباع الحاجات الاجتماعية والفردية وفقاً لسلم أولويات تحدده وفرة الموارد المتاحة، كذلك فإن المجتمع الاشتراكي يعنى بالدرجة الأولى بتوفير الحاجات الأساسية لكل أعضائه مثل الغذاء والمسكن والتعليم والخدمات الصحية، ومن ثم تزداد قائمة الاحتياجات التي يسعى إلى إشباعها مع زيادة الإمكانات المتوافرة، والهدف الأساسي للإنتاج الاشتراكي هو الوفاء باحتياجات المنتجين والشعب بكامله. ويقول أنغلز في هذا المعنى: « إن الاشتراكية تتيح إمكان توفير الشروط المادية الكافية لمعيشة كل أعضاء المجتمع وتحسينها يوماً بعد يوم، وتحقيق التنمية الكاملة الحرة، وتلبية احتياجات أعضاء المجتمع المادية والمعنوية عن طريق الإنتاج الاجتماعي» .

تترسخ أسس الاقتصاد الاشتراكي في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ببناء قاعدة صناعية اشتراكية، وتطوير الزراعة ونقلها من الفردية إلى الجماعية عن طريق المزارع التعاونية ومزارع الدولة، وإلغاء كل احتمال لحدوث الاستغلال، وإزالة علاقات التنافس والمزاحمة وعلاقات السوق العفوية، وترسيخ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

ولما كان الاقتصاد الاشتراكي أساس الحياة في المجتمع الاشتراكي، فإنه يشترط تطور كل الميادين الأخرى (السياسي، والاجتماعي، والثقافي) . وتسهم الدولة في جعل العمل الحاجة الحيوية الأولى لكل مواطن عندما تتحقق المصلحة المادية والمعنوية للمنتجين في جني ثمار الإنتاج. وتتحقق هذه المصلحة عن طريق تطبيق المبدأ الاشتراكي لتوزيع الخيرات المادية بحسب كمية العمل المبذول ونوعيته.

إن عدم نجاح المجتمع الاشتراكي، لأي سبب كان، في تحقيق مضمون القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية بما يضمن تلبية حاجات أفراد المجتمع المتزايدة وإشباعها ورفع مستوى معيشتهم في كل المجالات من شأنه أن ينعكس سلباً على إنتاجية العمل، ويقود إلى تقهقر الإنتاج الاجتماعي. ويُعد عدم تطبيق قانون التوزيع الاشتراكي للخيرات المادية «لكل بحسب حجم عمله ونوعيته» العامل الرئيسي في عرقلة تطور المجتمع الاشتراكي وتهديم قوته المحركة الرئيسة.

**خامسا- الاشتراكية الماركسية (العلمية)**

ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في شرق أوربا، وسميت كذلك نسبة لمؤسسها كارل ماركس.

**1. نبذة عن كارل ماركس وأهم مؤلفاته:**

جمع كارل ماركس (1818-1883) بين الفلسفة الألمانية المثالية والاقتصاد السياسي البريطاني والاشتراكية الفرنسية. وفي كتابه «البيان الشيوعي» الذي تضمّن نظرياته حول جدلية تطور المجتمعات، ميّز ماركس نظريته "الاشتراكية العلمية" واشتراكية الذين سبقوه ممن اسماهم بالاشتراكيين المثاليين. وأكد أن أفكاره تستند إلى الفحص العلمي لحركة التاريخ وإلى تطور الرأسمالية ومنجزاتها في زمنه. ويقول ماركس في هذا السياق «إن التاريخ يصنعه صراع الطبقات، وإن صراع البروليتاريا مع أرباب العمل الرأسماليين سيقود في النهاية إلى إقامة مجتمع اشتراكي يقرر فيه المنتجون مصيرهم المشترك والتحرر من أي قيود اقتصادية أو اجتماعية. وعند ذاك يصل الصراع الطبقي إلى نهايته».

لقد كان كارل ماكس فيلسوفا ومفكرا مادياً، وألّف مع زميله فردريك انجلز، مجموعة من الكتب شرحا فيها أفكارهما ويعدان أول المؤسسين للشيوعية الحديثة التي بدأت من ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم تابعها في نفس الاتجاه لينين وغيره من مفكري المادية أو الماركسية أو الشيوعية الحديثة في القرن العشرين، ومن أهم أعمال كارل ماركس[1]:

1- معاذ الشرفاوي الجزائرلي, **تاريخ الفكر الاقتصادي**, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, سوريا, 2019, ص.ص 150-153.

– البيان الشيوعي: في عام 1845 ماركس كان قد أجبر على مغادرة فرنسا بسبب نشاطاته الثورية وكان قد استقر في بروكسل ولحقته زوجته وأطفالها إلى هناك, وساعده صديقه انجلز الذي كان أبوه برجوازيا على شراء بيت والذي تحول فيما بعد إلى مركز للاتصال والاجتماع بالشبكات العمالية الثورية.

– عصبة الشيوعيين: في عام 1847 اجتمع الشيوعيون ليؤسسوا عصبتهم, وفوض ماركس وانجلز ليشكلوا مبادئ هذه العصبة وبرنامجها المتبع وكان هذا البرنامج قد عرف فيما بعد ببيان الشيوعية, حيث وضع فيه ماركس جوهر أفكاره وأسس العمل على تحقيقها، وكانت عصبة الشيوعيون قد قامت على أنقاض جماعة رابطة العادلين في فرنسا والتي كانت لا تؤمن بضرورة الثورة والاستيلاء على السلطة وكان شعارها (الناس كلهم أخوة) طبعا أقنع ماركس أعضائها بأنهم يحلمون بعالم وردي واستبدل الشعار إلى أن صار يا عمال العالم اتحدوا, البيان الشيوعي كان يمهد لعقيدة الاشتراكية العلمية ويجسد المادية التاريخية بعيدا عن الكنيسة أو الدين باعتقاد ماركس.

– رأس المال: جمعت مؤلفات كارل ماركس في مجلد رأس المال، حيث ربط تكون رأس المال بالقيمة المضافة الناتجة عن علاقات الإنتاج ولم يجعله يقتصر على حالة تراكمية جامدة.

– العائلة المقدسة عام 1845.

– الإيديولوجية الألمانية عام 1846

وفي 14 مارس 1883، توفى كارل ماركس بعد مصارعته لمرض الكبد[1].

**2. عوامل ظهور الماركسية**

يمكننا القول بأن الظروف التي أعانت كارل ماركس على وضع نظريته كانت ظروفاً سياسية, اقتصادية، اجتماعية وفكرية، سادت في عصره وعاشها في بداية حياته مثل[2]:

1– صلاح الدين شروخ, **مدخل في علم الاجتماع**, دار العلوم للنشر والتوزيع, مصر, 2008, ص.ص 45-48.

2– عدناني رزيقة, **الكافي في الفلسفة**, دار الريحانة للكتب, الطبعة الثالثة, الجزائر, 2010, ص.ص 33- 34.

- التناقضات التي جاء بها تطور النظام الرأسمالي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر بين طبقة الملاك الرأسماليين وطبقة العمال الكادحين.
- التطور الكبير الذي قطعه علم الطبيعة خلال القرن التاسع عشر، فقد كف هذا العلم (الطبيعة) عن دراسة الأشياء والوقائع منفصلة عن بعضها البعض، وتحول إلى علم نظري يسعى إلى تفسير هذه الوقائع، وإيضاح الصلة بينها على أساس ديالكتيكي، وقد ساعدت النظريات والاكتشافات الكبرى في علم الطبيعة إبان القرن التاسع عشر على تشكيل النظرة المادية الجدلية إلى الطبيعية، كاكتشاف بقاء الطاقة وتحولها، ونظرية تركيب الكائنات الحية من خلايا، ونظرية داروين التطورية.
- الفقر المدقع والأوضاع المزرية التي كان يعيشها عامة الناس ماعدا قلة منهم.

3. نظرية كارل ماركس حول الصراع الطبقي:

يعد كارل ماركس مؤسس اتجاه الصراع الذي هو أحد الاتجاهات الأساسية في النظرية الاجتماعية، والسبب في هذا الصراع هو صراع قائم على المصالح بين الطبقات الاجتماعية حيث التي اعتبرها ماركس تناقضات داخلية تظهر في المجتمع وتنسجم أساسا من تأثير علاقات الإنتاج على حياة الناس والتي تؤثر على طريقة تفاعلها، فالطبقات المالكة لوسائل الإنتاج تكون قادرة على استغلال الطبقات الأخرى لصالحها, ومن جهة أخرى أن الطبقات التي يقع على كاهلها نتائج الاستغلال مهتمة بإحداث تغييرات أساسية في هذا النظام، لتضع حدا لاستغلاله إذا أصبح لدى تلك الطبقات وعي كافي تصبح الثورة لا مفر منها ومن نتائج هذه الثورة المزيد من التقدم التكنولوجي الذي لم يكن من قبل.

يعتقد ماركس أن التطور التاريخي للجماعات البشرية ساهم بشكل فعال في تطور الملكية, وقد حدد لهذه الملكية عدة أنواع فقد تكون الملكية في ظل:

– النظام المشاعي: تكون علاقات الإنتاج لا تعترف بسيد أو عبد وأن وسائل الإنتاج مملوكة جماعيا، وهذا ينسجم بصورة رئيسية مع طابع قوى الإنتاج في تلك الفترة، الأدوات الحجرية وبعدها القوس أعاق أن يقوم الناس منفردين في مكافحة قوى

الطبيعة والحيوانات المفترسة. من أجل جمع فواكه الغابات وصيد السمك، وبناء نوع من المأوى، اضطر الناس إلى العمل مجتمعين إذا لم يريدوا أن يموتوا جوعا، أو أن يقعوا فرائس للحيوانات المفترسة أو ضحايا للمجتمعات المجاورة. إن العمل سوية أدى إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هنا لم توجد بعد فكرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فيما عدا الملكية الشخصية لبعض أدوات الإنتاج.

## سادسا- محاسن ومساوئ النظام الاشتراكي :

**المحاسن:**

- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- القضاء على البطالة.
- القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.
- وضع مخططات من أجل التنمية.

**المساوئ:**

- اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- انتشار الذهنية البيروقراطية.
- القضاء على روح الابتكار والإبداع والمبادرة.
- ظهور فئة انتهازية حققت امتيازات مادية ومعنوية.

## مقارنة بين النظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الرأسمالي

| المحتوى | الرأسمالية | الاشتراكية |
|---|---|---|
| الفلسفة | تعتمد على الشركات الخاصة ومالكي الأسهم ورأس المال وسائل الإنتاج لتوليد الأرباح، وهي ترتكز على ربح الأفراد بدلا من تحقيق الفائدة للعمال أو المجتمع ككل. | تؤكد على توزيع الربح على المجتمع أو القوى العاملة حتى تكون مكمل لأجور العاملين. |
| النظام الاقتصادي | تجمع بين اقتصاد السوق وامتلاك الشركات الخاصة لوسائل الإنتاج، وبتم إنتاج السلع والخدمات بغرض الربح، ثم يعاد استثمار الربح الناتج لدعم النمو الاقتصادي. | تمتلك شركات القطاع العام وسائل الإنتاج، ويكافئ الأفراد بناءا على نسبة مساهمتهم في الإنتاج، ويمكن تنسيق عملية الإنتاج إما عبر التخطيط الاقتصادي أو الأسواق. |
| الأفكار | تعارض فكرتها الرئيسية مع فكرة التدخل الحكومي في الاقتصاد، لأن الرأسماليين يؤمنون بعدم كفاءة الحكومة، وتنتج السوق الحرة أفضل الربح الاقتصادي للمجتمع ولا يجب على الحكومة انتقاء الرابحين والخاسرين. | يجب أن يتمكن كل الأفراد من الحصول على المواد الاستهلاكية الأولية، وتعتبر الصناعات الكبرى مجهودا جماعيا وبالتالي يجب يعود عائد النفع على المجتمع ككل. |
| التنسيق الاقتصادي | تعتمد بالأساس على الأسواق في اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج وتوزيع الدخل، وقد تكون الأسواق حرة أو منتظمة، وقد يجتمع معها درجة من التخطيط الاقتصادي الحكومي. | تعتم على التخطيط في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والإنتاج، وقد يكون التخطيط مركزيا أو غير مركزي، كما يعتمد على الأسواق في تحديد نسب رأس المال المختلفة للشركات المملوكة للمجتمع. |
| المدافعون عنها | آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وميلتون فريدمان، فريد ريش هايك، واين راند، موراي روبثارد. | كار ماركس، فريدريك انجلنز، جون ستيوارت ميل، روبرت أوين وبيارليرو، |
| الدين | تسمح بحرية الدين | تسمح بحرية الدين ولكن تميل بالترويج للعلمانية |
| الحركات السياسية | الليبرالية الكلاسيكية، الليبرالية الاجتماعية، حرية الإرادة، الليبرالية الحديثة، الاشتراكية الديمقراطية الحديثة، الأنا ركية الرأسمالية | الاشتراكية الديمقراطية، الشيوعية الاشتراكية التحررية، الأنا ركية النقابية |

على أي حال فإن اختلف النظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي ونظرته إلى الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة إلا أن هدف سياسة التنمية الاقتصادية لا يختلف كثيرا سواء أكان النظام الاقتصادي للمجتمع اشتراكيا أم رأسماليا، إذ يجب أن تستهدف تلك السياسة تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع كافة، غير أنه في النظام الاشتراكي يكون تأثير سياسة التنمية مباشرة عن طريق التسير الحكومي المباشر، أما النظام الرأسمالي فإن التأثير الحكومي يكون غير مباشر عن طريق الأساليب والوسائل والبرامج الحكومية التي يمكن عن طريقها التحكم في استثمارات القطاع الخاص بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية[1].

أما النظام المختلط فهو يجمع بين الحرية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي، فهو يتكون من شقين شق رأسمالي يبقي على مظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في مجال الصناعات الصغيرة، وشق اشتراكي من خلال ملكية الدولة للصناعات الاحتكارية وصناعات الموارد الطبيعية وأيضا رقابة الدولة على الإنتاج والاستثمار بغرض منع الاحتكار، ويتميز هذا النظام بحل المشكلة الاقتصادية جزئيا عن طريق جهاز الثمن وجزئيا عن طريق إدارة التخطيط المركزية[2] .

[1] حمد صالح قنديل وآخرون، **التخطيط الاقتصادي**، بدون دار نشر، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2000، ص:23.
[2] غادة صالح حسن، **مرجع سابق ذكره**، ص:21.

# المحور السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد، نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة دون سابق تعارف بينهم، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدية[1]

المدرسة النيوكلاسيكية هي مدرسة اقتصادية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حيث مثلت فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج عند ظهور نتائج أبحاث ثلاث اقتصاديين في أماكن مختلفة دون معرفة مسبقة لبعضهم البعض وهم من رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة وهم: ستانلي جيفونس ويمثل الحدية المنفعية في مدينة كامبردج بانجلترا و ليون فالراس ويمثل الحدية الرياضية في مدينة لويزان و كارل منجر ويمثل الصيغة السيكولوجية "النفسية" للحدية في مدينة فيينا و ألفريد مارشال.

فالمدرسة النيوكلاسيكية أو كما يطلق عليها البعض المدرسة الحدية هي محاولة فكرية وأكاديمية للاستمرار في نشر مبادئ الحركة الليبرالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وينقسم الفكر النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، فالمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب "كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم وتكمن أهمية هذه المدرسة في الأفكار التي نادت بها، والتي ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطوير أدواته التحليلية وتفسير الغموض الذي يكتنف السلوك الاقتصادي للافراد .

كانت نقطة دراستهم تبنيهم فكرة المنفعة، لذا نقلوا النيوكلاسيك مفهوم القيمة في العمل إلى القيمة التي تحدد منفعة، فالعمل ليس هو الذي يحدد القيمة بل المنفعة هي التي تسمح آخر وحدة خير من الخيرات بإشباع رغبة من الرغبات هي التي تحدد القيمة ومن هنا ظهرت تسمية الحدية.

[1] رجب عزمي، **الاقتصاد السياسي**، دار العلم للملايين، لبنان، 1985. ص103

## أولا- مبادئ الفكر النيوكلاسيكي:

ولعل ما يجمع ممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات المختلفة إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ الآتية:[1]

• ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على المفهوم الحدي أي نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية، وتم استخدام مفهوم النقطة الحدية في كل نظرياتهم الاقتصادية؛

• اهتمت هذه المدرسة بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من اهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي؛

• افترضت هذه المدرسة أن الأفراد يتصرفون تصرفا رشيدا في ما يتعلق قياسهم للمنفعة الحدية من استهلام السلع والخدمات، وعند موازنتهم للحاجات والمنافع المستقبلية؛

• سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية ونادت أيضا بمبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والقوانين الطبيعية إذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل؛

• تم بناء تحليلهم الاقتصادي على المنافسة الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية التي يسود فيها الاحتكار المطلق؛

• أصبح الاقتصاد بحسب المفهوم الحدي علما غير موضوعي بمعنى أنه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي تمثل ظاهرة ذهنية ونفسية خاصة بالفرد، بالمقابل افترضت هذه المدرسية القياس الكمي لهذه المنفعة ولبقية الظواهر الاقتصادية؛

• الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر، فإذا ركزت المدرسة الكلاسيكية قبلهم على تكاليف الانتاج بمعنى العرض وجعلته محدد للسعر، فإن "ألفريد مارشال" اعتبر أن كلا من العرض والطلب يتدخلان في تحديد السعر التوازني؛

• استخدمت هذه المدرسة الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل الظواهر الاقتصادية قابلة للقياس.

[1] شطيبي حنان، **محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص41.

**ثانيا- مفهوم التحليل الحدي للمدرسة النيوكلاسيكية:**

التحليل الحدي الذي بدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر يمثل ثورة فكرية في التفكير الاقتصادي وفكرة الحدية دف إلى البحث فيما يحدث للمتغيرات الاقتصادية عند حدوث تغير طفيف أو ما يسمى بالتغير الحدي:[1]

- معظم القرارات الاقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة )وليس إما كل شيء أو لاشيء( مثل الإضافة في الإنتاج أو في عناصر الإنتاج وبالتالي فإن المنتج لابد أن يقارن بين زيادة الإنتاج وما يترتب عنها من تضحية أو تكلفة جديدة وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلك الذي يقارن المنفعة الإضافية والفرص البديلة، وهذا يعني أن السلوك الاقتصادي يتحدد بالمقارنة بين العائد والتكلفة عند الحد ومن هنا جاءت التسمية بالتحليل الحدي . الاختبار يتوقف عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية.

- يرتبط التحليل الحدي بعديد من الفروض النظرية حول الإنتاج والاستهلاك والغرض الأساسي هو مبدأ تناقص المنفعة بالنسبة للمستهلك أما بالنسبة للمنتج فإن المبدأ الأساسي هو تزايد النفقات الحدية أي أن زيادة الإنتاج يؤدي إلى تكاليف أكبر للوحدات الجديدة مما يتجاوز العائد الحدي منها .

- كما أن التحليل الحدي يفترض القابلية للتجزئة والانقسام.

**ثالثا- أسس المدرسة النيوكلاسيكية:**

أطلق البعض على هذه المدرسة، المدرسة الحدية، كما أطلق عليها آخرون المدرسة الرياضية؛ نتيجة لاستخدامها للمفاهيم، أو للرياضيات في عرضها لبعض أفكارها؛ لذا فحوى التحليل الاقتصادي لرواد هذه المدرسة كان الاتجاه الحدي في الفكر الاقتصادي، بمعنى أنه يتركز حول ماهية العوامل التي تحدد قيمة الأشياء أي: نظرية القيمة، وقد أجابوا على هذا السؤال بأن قيمة كل سلعة تتوقف على منفعتها الحدية.

أ. أقام الحديون تحليلهم النظري على أساس تحديد قيم السلع، ثم طبقو هذه القيم على ظاهرتي التوزيع والاستهلاك، وفلسفتهم في التحليل تقوم على استنباط القوانين الاقتصادية من سلوك فرد معين، أو ما يسمونه "الرجل الاقتصادي" الذي

[1] بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر،2014 ، ص135.

يخضع في سلوكه الاقتصادي إلى دوافع اقتصادية وحدها ويتمثل في المصلحة الذاتية للفرد، وهي تحقيق أكبر نفع بأقل جهد أو محاولة إشباع رغباته القصوى بأدنى مجهود وتتلخص النظرية الحدية في فكرتين رئيستين:

– **الفكرة الأولى:** تتمثل في أن الحاجات المختلفة قابلة للإشباع، وتكون الحاجة إلى السلعة ملحة، وكل ما زاد عدد الوحدات التي تستهلك من تلك السلعة قلت شدة الحاجة من تلك السلعة تدريجيًا، وكل ما تناقص عدد وحدات السلعة المتوفرة زاد مقدار المنفعة التي نحصل عليها من كل وحدة من وحدات تلك السلعة، وهذا ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية

– **الفكرة الثانية:** أن قيمة أي سلعة تتحدد بالنسبة للمستهلك بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة كما بينا منذ قليل بأن النظرية الحدية تدخل في هذه القيمة، أو تدخل في تفسير هذه القيمة فكرتين أساسيتين الأولى هي فكرة الإشباع، والثانية هي ندرة السلعة القابلة للإشباع، ومن اندماج الفكرتين نخرج بفكرة المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة بالنسبة لكل مستهلك، أو لكل شخص.

ب. أيضا أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية لهم وجهة نظر في مجال السياسة الاقتصادية فنلاحظ أنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية كأسلافهم، فمن وجهة نظرهم التقليديون، أو الكلاسيك لذلك نلحظ أنهم نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في بعض المسائل، أو في الحالات الاستثنائية، مثلاً في حالات السلع العامة، أو السلع التي يكون فيها عدم استطاعة الدولة، أو قطاع الخاص القيامهم وتكون هي مسؤولية الدولة

ج. الاعتماد على المفهوم الحدي.

د. تركيزهم على الوحدة الاقتصادية، أو سلوك الوحدة الاقتصادية كالمستهلك الواحد، أو المنتج الواحد، أو المنشأة الواحدة.

ه. الارتكاز، أو التركيز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة.

و. الطلب هو المحدد الرئيس للسعر، وليس تكاليف الإنتاج.

ي. افترضت هذه النظرية، أو هذه المدرسة أن السلوك الرشيد للفرد، وأن المستهلك هو مستهلك رشيد هو خير من يقدر تصرفاته، وماذا يستهلك، وبأي كميات؛ لأنه من وجهة نظره مستهلك رشيد .

رابعا- مدارس وأهم رواد الفكر النيوكلاسيكي

نشأ الاتجاه النيوكلاسيكي من أعمال عدد من علماء الاقتصاد المنتمين إلى جنسيات متعددة، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. وينقسم الاقتصاد النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها:

**1. المدرسة النمساوية:**

جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب كارل منجر. كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم.

والحقيقة أن ما يجمع المدرسة النمساوية وممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات الأخرى إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ التالية:

* الوحدة الأولى للتحليل والتنظير الاقتصادي هي السلوك الفردي الساعي إلى الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية.

* يكشف سلوك الأفراد عن ثبات في الاختيارات يتجه نحو الاختيار الاستهلاكي بصفة دائمة؛ وهذا الثبات هو ما يمكن العلم الاقتصادي من التنظير لمثل هذا السلوك ووضع قوانين تكشف عن انتظامه الثابت.

* السعي نحو إثبات توازن السوق نظريا وتحليليا .

**2. المدرسة الرياضية:**

استعلمت المدرسة الحدية اتجاهها يعتمد على الرياضيات لشرح المسائل الاقتصادية ومن أهم روادها نجد:

**أ. كورنو:** فرنسي وهو أول من استعمل التفاضل والتكامل في الاقتصاد، كذلك يعتبر أول من ادخل فكرة منحنى الطلب (قانون الطلب) حيث قبل كورنو كان هناك خلط بين تأثير الثمن على الطلب وبين تغير الكميات المطلوبة على الثمن (هذه ظروف الطلب).

أشار كورنو إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة يتجه الثمن إلى التساوي مع النفقة الحدية كما أوضح أن الطلب والعرض والثمن كميات مترابطة الأمر الذي يعتبر مقدمة لما يعرف بنظرية التوازن الشامل.

**ب. ستانلي جيوفنس:** انتقد جون ستيورات ميل واعتبره مسؤولاً عن تأخر الدراسات الاقتصادية.

اهتم بالاستهلاك مستعملاً صيغ التفاضل والتكامل وبالتالي حلل فكرة المنفعة وربط القيمة والمنفعة وليس بالنفقة كما فعل التقليديون ويعتبر أحد مكتشفي المنفعة الحدية وتنافسها. اعتبر انه عند التوازن تتحقق المساواة بين المنافع النهائية (الحدية) وساند فكرة الريع عند ريكاردو.

**ج. ليون فالراس:** إلى جانب اهتمامه بفكرة المنفعة الحدية فقد وضع فالراس فكرة التوازن الشامل للاقتصاد وأوضح مدى الترابط في الاقتصاد ومختلف علاقات العرض والطلب لجميع السلع وقد استخدم في هذا الغرض نظاماً من المعادلات الرياضية لكي يبين أن التوازن في الأقسام هو مترابط يشمل السلع والخدمات من خلال استعمال دوال الطلب ودوال العرض.

الحل الذي نعطيه جميع المحاولات يحدد أثمان التوازن وكميات التوازن وبتغير الأثمان تتعدل أوضاع الطلب والعرض إلى تحقيق التوازن وبالتالي فإن تغير الأسعار عن طريق آلية السوق هو آلية لتحقيق التوازن النهائي.

أوضح فالراس عن طريق نظام التوازن الشامل العلاقة بين أسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج التي تعتبر مشتقة من الأسعار النهائية للسلع الاستهلاكية.

- اعتبر النقود سلعة مثل بقية السلع النهائية دورها القياس فقط في نظام التوازن الشامل رغم أن هذا النظام هو عيني لا توجد فيه نقود بالمعنى الحقيقي ولكن فالراس أشار إليها كوسيط للتبادل ووضع محاولة تهم طلب النقود.

- أشار لبعض مشاكل الاقتصاد الاجتماعي وعدالة التوزيع وأطلق شعار وهو "مساواة الشروط وعدم مساواة المراكز" بمعنى أنه لابد للدولة أن توفر شروط متساوية للجميع ولكن اختلاف إمكانيات الأفراد يؤدي إلى عدم التساوي في المراكز.
- لقد كان فالراس ليبيراليا لا يطالب بالمساواة الفعلية ولكنه ينادي بالمساواة القانونية (المساواة عند البداية وليس النهاية).

**د. باريتو:** يعتبر باريتو أن أساس الاقتصاد هو نظرية تحديد الأثمان في ظل شروط المنافسة الكاملة.

- يعتبر أن المنفعة غير قابلة للقياس وبالتالي فهي ترتيبة وليست قياسية أو كمية واستخدم بالتالي منحنيات السواء.
- كان أول الاقتصاديين الذين تعرضوا إلى كيفية تحقيق التوازن في النظام الاشتراكي.
- اهتم بتوزيع الدخول.
- وضع ما يسمى بأفضلية باريتو التي تقول "لا يمكن القول بأن توازن ما أحسن من توازن آخر إذ ترتب على ذلك منافع للبعض دون أن يقابل ذلك تضحية من البعض الآخر".

### 3. المدرسة السويدية :

يعتبر فيكسل مؤسس المدرسة السويدية وأهم ما يميز هذه المدرسة هو الاهتمام بدراسة المشاكل النقدية والرغبة في تحقيق المزيد من الاندماج بين النقود والنظرية الاقتصادية العينية. عند التقليديين دور النقود يقتصر على تحديد المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف "بنظرية كمية النقود".

- توصل فيكسل من التمييز بين سعر الفائدة العيني وسعر الفائدة النقدي. فسعر الفائدة العيني هو الذي يمكن أن يسوء في ظل اقتصاد عيني ويساوي الإنتاجية الحقيقية لرأس المال أما سعر الفائدة النقدي فهو الذي تقتضيه البنوك مقابل إقراض المستثمرين.
- بالنسبة لفيكسل فإن التوازن في الاقتصاد يتحقق عندما يتساوى سعر الفائدة العيني مع سعر الفائدة النقدي.

- كما أن الزيادة في الطلب على الاستثمار يصاحبها ارتفاع الأجور في الصناعات الاستثمارية وانتقال العمال إلى هذه الصناعات وبالتالي انخفاض في عرض السلع الاستهلاكية لانخفاض نشاط القطاع الاستهلاكي نتيجة انتقال العمال إلى الصناعات الاستثمارية. استمرار الزيادة في الطلب على الاستثمار يؤدي إلى مزيد من الأرباح وارتفاع الأسعار لا يتوقف الأمر إلا إذا تدخلت البنوك برفع سعر الفائدة النقدي لصنع التضخم.
- عادة فإن البنوك ترفع سعر الفائدة النقدي أكثر من سعر الفائدة العيني مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانكماش أو ركود اقتصادي .

### 4. ألفريد مارشال "1842 – 1924" :

درس الرياضيات والفيزياء الجزئية وانشغل بالفلسفة ثم الاقتصاد السياسي من خلال دراسته لأعمال جون ستوارت ميل التي وجد فيها غايته. وفي خصوص المنهج فإنه دعى إلى ضرورة الجمع بين الاستنباط والاستقراء واستعمل الأسلوب المجرد والعديد من الأحداث التاريخية والمعاصرة للتدليل على صحة أفكاره.

كذلك استعمل أسلوب تحليل التوازن الجزئي وبالتالي اختلف عن فالراس و باريتو الذين اعتمدا على أسلوب التوازن الشامل كما أنه يعتبر أن المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتداخلة لذلك لابد من اعتماد العزل من خلال فرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها, وهو ما يعرف بأسلوب تحليل التوازن الجزئي.

**رابعا– أهم الأفكار الاقتصادية لمارشال:**

- نظرية القيمة: التقليديون بصفة عامة يلخصون القيمة في نفقة الإنتاج (قيمة العمل أو العمل ورأس المال) والمدرسة الحدية تلخص القيمة في المنفعة الحدية أما مارشال فقد جمع بين النفقة والمنفعة أي أن القيمة عنده تتحدد بالعرض والطلب معاً ويعتبر انه يصعب تحديد من المسؤول منهما أكثر على تحديد القيمة.
- اهتم مارشال بدراسة المنفعة ودرس منحنى الطلب وجعل من الاستهلاك أساس النشاط الاقتصادي وتحدث على فائض المستهلك.

- كذلك من أهم الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي نجد فكرة المرونة لدراسة طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. أما بخصوص الإنتاج فإن مارشال أخذ بفكرة الحلول أو الإحلال بين عناصر الإنتاج حيث يختار المنتج توازنه بالتوفيق بين أسعار عناصر الإنتاج والإنتاجية الحدية لهذه العناصر.
- أدخل مارشال الزمن في التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة والفترة المتوسطة, الزمن عند مارشال هو ليس مرور الوقت وليس فترة محددة وإنما تصور منطقي لظروف الإنتاج لذلك فقد عرف الفترة على أساس أنها مجموعة من الشروط أو الزمن الضروري لتحقيق جملة من الشروط وأسلوب مارشال في التحليل هو الستاتيكية المقارنة, والفترة القصيرة هي التي لا تسمح للمنتج أن يغير فيها ظروف الإنتاج والتغير في العرض يأتي فقط من التغير المخزون أما الفترة الطويلة فهي تتغير فيها الطاقة الإنتاجية وبالتالي العرض ولكن لا يوجد عند مارشال أي تفسير للانتقال من توازن لآخر.
- فيما يخص توزيع الدخل القومي فإنه يتحدد عند مارشال حسب إنتاجية كل عنصر إنتاج.

تأثير أفكار مارشال كان عميقاً جداً وما زالت تحاليله تستعمل إلى الآن مثل الاعتماد على المنحنيات الهندسية ولكنه اعتنى بالاقتصاد الجزئي على حساب الاقتصاد الكلي.

* كان يؤمن بقانون المنافذ لجون باتيست ساي حيث العرض يخلق الطلب وبالتالي فإن أصل التوازن عند مارشال هو التوظيف الكامل ويرى مارشال أن التقلبات الطارئة تزول بفعل السوق.

* كان أيضاً يعتقد في صحة نظرية كمية النقود ويرى أن دور النقود هو فقط تحديد الأسعار ولا أثر لها مثل التقليديين على النشاط الاقتصادي وبالخصوص على البطالة والإنتاج.

5-2-الانتقادات الموجهة للفكر النيوكلاسيكي:

على الرغم من الاسهامات الفكرية الكبيرة التي قدمها الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، إلا أنه تعرض الى العديد من الانتقادات فيما يخص مضمون التحليل الاقتصادي، فعلى صعيد الفكر وجدت المدرسة النيوكلاسيكية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي لأنها اعتمدت في تحليلاتها على الوحدة الاقتصادية، اذ كان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادية لعام 1929حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أو النيوكلاسيكيون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء

الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد، وليست المشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك الجزئي، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه.

# المحور الثامن: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية

خلال الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، كانت النظرية الاقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الإنتاج والتوظيف، وبذلك عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكة في تغيير الأزمة الإقتصادية. وفي خضم ذلك كله ظهرت مدرسة فكرية اقتصادية، قامت على مجموعة قواعد ونظريات في شكل تحليل يكاد يكون مناقض لنظريات الفكر الاقتصادي التقليدي، والفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي تعاظم نفوذه بعد انتهاج روسيا النظام الاشتراكي.[1]

وقاد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك، وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائياً التوظيف الكامل – أي أن كل فرد يرغب في وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة في مطالبهم الخاصة بالأجور، والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية كينز، التي جاءت تحمل اسمه، هو التأكيد على أن الطلب الكلي – مقيسا بمجموع نفقات الأسر، والشركات، والحكومة –هو أهم قوة دافعة للاقتصاد. وأكد كينز أيضا على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل، ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

يقول كينز إن عدم كفاية الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة لفترات طويلة، فالناتج الاقتصادي من السلع والخدمات هو مجموع أربعة عناصر، هي: الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، وصافي الصادرات (الفرق بين ما تبيعه بلد ما لبلدان أجنبية وما تشتريه منها)، وأي زيادة في الطلب يجب أن تأتي من أحد هذه العناصر الأربعة، ولكن خلال فترة الركود، تؤدي بعض القوى القوية غالباً إلى الحد من الطلب كلما انخفضت النفقات. فعلى سبيل المثال: يؤدي عدم اليقين خلال فترات الهبوط الاقتصادي إلى تآكل ثقة المستهلكين غالباً، مما يدفعهم إلى تخفيض نفقاتهم، ولا سيما على المشتريات الاختيارية كالمنازل أو السيارات، ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض في نفقات المستهلكين إلى انخفاض النفقات الاستثمارية من جانب الشركات، وذلك كرد فعل من هذه الشركات على ضعف الطلب على منتجاتها، ويضع

[1] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية 2004، ص31.

ذلك مهمة زيادة الناتج على عاتق الحكومة، ووفقاً للاقتصاد الكينزي، يعد تدخل الدولة ضرورياً للحد من دورة الانتعاش والكساد في النشاط الاقتصادي، والتي تعرف كذلك باسم الدورة الاقتصادية.

كما يفترض كينز أن الاقتصاد القومي مغلق، أي لا يدخل في علاقات مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي.- يفترض كينز أن المشروعات متكاملة في هذا الاقتصاد، بمعنى أن المشروع يقوم بكل العمليات اللازمة للإنتاج: من إنتاج المواد الأولية حتى تجارة التجزئة في ناتج من المنتجات. وعلى هذا الأساس يحد كينز من التناقضات بين الأنواع المختلفة لرأس المال (رأس المال الزراعي، ورأس المال الصناعي ورأس المال التجاري. . . .الخ) وكذلك تلك التي توجد بين أجزاء من أنواع رأس المال.- يفترض كينز أن وحدات العمل متجانسة، بمعنى أنها متساوية في الكفاءة أو الفعالية. وبما أن النموذج النظري هو نموذج يدرس كيفية استعمال قوى الإنتاج الموجودة فعلا فإنه يفترض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المتغير.- أخيرا يفترض كينز أن معدلات الأجور النقدية والأثمان ثابتة، أي أن قيمة النقود لا تتغير.على أساس هذه الفروض يبني كينز نموذجه النظري الذي يشرح فيه العوامل المحددة لمستوى النشاط الاقتصادي، أي الذي يعطى في النهاية ما يسمى بنظرية العمالة أو التشغيل.[1]

## أولا- مبادئ الفكر الكينزي:

هناك ثلاثة مبادئ رئيسية يقوم عليها وصف النظرية الكينزية لكيفية عمل الاقتصاد، والتي تشمل:

- أن الطلب الكلي يتأثر بالعديد من القرارات الاقتصادية -العامة والخاصة، فقد تؤدي قرارات القطاع الخاص أحيانا إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي، مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال الركود. وفي بعض الأحيان تستلزم حالات إخفاق السوق هذه تنفيذ الحكومة لسياسات فعالة، مثل اتخاذ تدابير تنشيطية مستمدة من المالية العامة. وبالتالي، يدعم الاقتصاد الكينزي فكرة الاقتصاد المختلط الذي يوجهه أساساً القطاع الخاص، ولكن تعمل الحكومة على إدارته جزئياً.
- بالإضافة إلى مبدأ الاستقرار الاقتصادي، حيث لا تنشأ وصفات السياسات عن هذه المبادئ الثلاثة وحدها، فما يميز خبراء الاقتصاد الكينزي عن غيرهم من الاقتصاديين هو إيمانهم بفعالية السياسات في تقليص مدى الدورة الاقتصادية، والتي يصنفونها ضمن أهم المشكلات الاقتصادية، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في

[1] محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد النقدي)**، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص230-231.

الإستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الإستقرار الإقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الإستقرار الإقتصادي، أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الإستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي؛[1]

- وثالث بدلا من النظر إلى عدم توازن الموازنات الحكومية باعتباره خطا، أيد كينز ما يطلق عليه سياسات المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية التي تعمل ضد اتجاه الدورة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: يؤيد خبراء الاقتصاد الكينزي الإنفاق بالعجز على مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة لتحفيز التوظيف وتحقيق الاستقرار في الأجور خلال فترات الهبوط الاقتصادي، ويتم رفع الضرائب لتهدئة الاقتصاد وكبح التضخم عندما يكون هناك نمو كبير في جانب الطلب، ويمكن أيضا استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد – عن طريق خفض أسعار الفائدة، مثلاً، لتشجيع الاستثمار. ويحدث الاستثناء خلال مصيدة السيولة، عندما لا تؤدي الزيادة في الرصيد النقدي إلى خفض أسعار الفائدة, ولا تؤدي بالتالي إلى زيادة الناتج والتوظيف، وبالتالي يؤكد الكنزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الإقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب مشكلة تفاقم مشكلة التضخم.

**ثانيا– مستوى مفهومية التوازن عند كينز:**

يقول كينز" أما سعر العرض الإجمالي هو الناتج المنتظر الذي يكفي تماما كي يعتقد المتحدثون أن الأمر يستحق عرض هذا الحجم من الاستحداث" .

ورغم أنها غامضة فيمكن أن تعني أنه بالنسبة لكل مستوى من العمالة تقرر المؤسسات بناءا على تكلفة الإنتاج التي تتحملها ، إضافة هامش ربحي يهدف مكافأة رؤوس أموالها وسيكون هذا بشكل ما الربح الذي تقدر المؤسسات أنه كاف ، ولا شك أن يفترض عند ذلك أن المؤسسات تملك سلطة تثبت أسعار بيع منتجاتها والسؤال الأساسي هو معرفة ما يطلق عليه كينز الربح الكافي ( وفي الوقع لا يعتبر أي ربح كاف للمؤسسات )

[1] الأقدي محمد أحمد، **سياسات الاستقرار بين الطموح النظري واشكاليات التطبيق**، مجلة الدراسات الاجتماعية العدد ،1جامعة العلوم التكنولوجية، اليمن، . 1996، ص86.

فعلينا أن نتساءل عن المعيار الذي يقدمه كينز عن الربح الكافي ، ذلك أن مسألة مستوى الربح الكافي هي مسألة حاسمة لتحديد مستوى العمالة والدخل .

فلمعرفة ما لذي يحدد الربح الكافي فإننا نضطر أن نخرج من مجال التحليل الكينزي نفسه بالقول أن الربح الكافي يتعلق بصراع الطبقات وأنه هو ذلك الذي ينتج في فترة معينة من الصراع بين العمال الذين يرغبون في زيادة أجرهم ضمن إطار نظام معين للأسعار والرأسماليين الذين يرغبون في زيادة ربحهم .

علينا أن نلاحظ أن توزيع الدخل القومي يحدد بشكل هام مستوى الطلب الفعلي عن طريق طلب الاستهلاك لكن ( يؤثر التوزيع على سعر العرض الإجمالي ) فإن العرض والطلب الاجمالي ليسا مستقلان وهذا يؤكد السمة التكرارية للبناء الكينزي .

**ثالثا– السياسات الاقتصادية المقترحة :**

تختار الدولة عادة هنا سياسة مالية وميزانية ناجعة فهل هذه السياسة ممكنة وهل هي فعالة ؟ ومن أهم مآخذ نظرية كينز

– تشجيع الطلب الفعال عن طريق النفقات الحكومية يمكن أن يعطي نتائج مؤقتة فقط لأن الحكومة لا تضع طلبا جديدا ، لكن تحول الطلب من شكل لآخر . . . فالطلب الحكومي والاستهلاك تصنع على حساب تقليص الطلب الاستثماري في القطاع الخاص ، والطلب الاستهلاكي أيضا وبافتراض ثبات العوامل الأخرى ، فإن ارتفاع النفقات الحكومية يحول الطلب من القطاع الخاص إلى القطاع العام نظرا لان الحكومة تمول مشترياتها بالضرائب أو القروض كما أن الحكومة عندما تزيد في الطلب فإنها تتسبب في انخفاض القوة الشرائية للنقود عندما لا تقابل الزيادة في الطلب زيادة تماثلها في العرض .

– زيادة المشاريع الممولة عن طريق الضرائب أو القروض تساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية ، زيادة الدخل القومي ، لكن الاستثمارات الحكومية يمكن أن تؤدي الى تراجع معدلات نمو العمالة فبغض النظر عن تدخل الدولة فإن البطالة بدلا من أن تنخفض ، قد ارتفعت بشكل خاص خلال السبعينات .

– إن تمويل النفقات الحكومية عن طريق القروض يزيد في التناقضات الاجتماعية بين الصفة العامة للإنتاج والصفة الخاصة بتوزيع نتائجه كما أن تمويل النفقات الحكومية بقروض من البنوك المركزية والتجارية يساهم في تفاقم مشكلة التضخم .

– بالإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نضيف الآتي:

* اقتصاد العرض أو ( اقتصاديات جانب العرض ) تعود للأمريكي " ستاين " حيث يقول أن النمو الاقتصادي يتحدد بمدى كفاية المدخرات والتراكمات لان المدخرات تعني التراكمات ثم الاستثمارات وبالتالي الإنتاج وهذا الأخير يخلق بنفسه ولنفسه سوق التصريف ، فالسياسة المالية أدت إلى تباطؤ معدلات النمو وإنتاجية العمل وزيادة الضرائب وزيادة القرض العام وزيادة التضخم . وهذه كلها آراء تناقض ما جاء به كينز .

ويمكن أن ندرج هنا أيضا ، أراء الاقتصادي السوفييتي ( أساد تشايا ) حيث يرى أن هناك أربعة عوامل تسببت في فشل سياسة كينز حول تنظيم الاقتصاد .

* تدهور ظروف إعادة الإنتاج ، ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية وغيرها، سارعت في زيادة حدة مشكلة عرض الموارد ليس عدم كفاية الطلب ( كما يؤكد كينز لذا لابد من استبدال نظرية تنظيم الطلب بنظرية التأثير على العرض ) .

* انتشار وتوسع تقسيم العمل الدولي ، ازدهار السوق الدولية والشركات متعددة الجنسيات أدت إلى انفتاح الاقتصاد إضافة إلى أن حركات رؤوس الأموال ( تحررت من معظم القيود ) تعرقل السياسات الموجهة نحو تحقيق الاستقرار .

* أضعف ارتفاع التضخم في إمكانية تنظيم الإنتاج والعمالة بواسطة تشجيع الزيادة في الطلب لان السياسات الموجهة لمكافحة التضخم تتصادم مع سياسات تشجيع الطلب فالطلب الحكومي يدفع الأسعار نحو الارتفاع وبنفس الوقت فان مواجهة التضخم تؤثر سلب على الإنتاج والعمالة .

* توسيع نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد: تطلب توسيع مماثل في أجهزة الدولة وارتفاع نفقاتها كما أن ارتفاع النفقات والضرائب بدورها أدت إلى ظهور مشاكل متعددة وأيضا العجز في الموازنة ، استمرار اللجوء إلى القرض العام لتمويل هذا العجز يؤدي إلى ارتفاع التضخم .

**رابعا– العوامل المؤثرة في الاقتصاد ينقذ النموذج الكينزي:**

فالعوامل المؤثرة في المواضيع التي عالجها "كينز" تستند على بعض العناصر المتغيرة المرتبطة مباشرة بالتفاعلات النفسية للجماعات الانسانية، بوصفها مستهلكة ومدخرة ومستثمرة أو منتجة للأموال الاقتصادية، وقد أورد "كينز" ثلاثة من هذه العناصر:

**1– النسبة الحدية للاستهلاك:**

أو ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك، وهنا فصل "كينز" في كيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الانفاق المباشر وبين الادخار؛ يرى كينز أنه كلما زاد الدخل قل الجزء المخصص من الاستهلاك ، ولقد دحض هذا الطرح إحصائيا ونظريا . فلقد بين كوز نيتس عند تحليله للإحصائيات الأمريكية أنه رغم تزايد الدخل فان الجزء الأكبر منه وجه للاستهلاك كذلك أوضح كولين كلارك عند تحليله للإحصائيات البريطانية قبل الحرب الأخيرة أن الادخار كان يزيد بنسبة متناقصة كلما زاد الدخل، ومن ناحية أخري فقد أدى التوسع في الإنفاق على سلع الاستهلاك المعمرة إلى امتصاص المدخرات في الاستهلاك، ( منفذ هام من منافذ امتصاص الادخارات ) بمعنى انه لا يجب أن نولي كل الأهمية للاستثمار بوصفه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي من ناحية أخرى تمكن دوسنبري ( 1957) من تبيين أن مستوى إ ستهلاك فرد أو جماعة لا يتغير فقط تبعا للدخل ولكن أيضا تبعا للمكانة التي يحتلها هذا الفرد أو هذه المجموعة ، فإذا ازداد دخل هذا الفرد أو هذه المجموعة فبدلا من تقليص استهلاكه النسبي بادخار اكثر فانه سيميل إلى زيادة الاستهلاك بهدف الوصول إلى مستوى معيشة استهلاكي يشابه مستوى المجموعة التي يرغب في تقليدها وهذا ما يطلق عليه ( اثر التقليد ) فيما يتعلق بالاستهلاك .

– كما أهمل كينز بعض المتحولات بخلاف الدخل لتفسير مستوى الاستهلاك كاعتبارات تنبؤ المستهلكين حول الدخول والأسعار ، أو حالة وضعهم المالية .

**2- الفعالية الحدية لرأس المال:**

أو الريح الحدي لرأس المال، ويقصد به تقدير المنظم للربح الذي يدره رأس المال المنتج أو وسائل الانتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استبدال وسائل الانتاج؛ يحدد مستوى الاستثمار و مستوى الاستهلاك معا عند كينز مقدار الطلب الفعلي ، ودوافع الشركات للاستثمار لم تكن مفسرة بوضوح وطبقا لكينز فانه يوجد في كل فترة في اقتصاد ما عدد معين من مشاريع الاستثمار في المؤسسات وتقوم هذه المؤسسات بوضع المشروعات في حيز التنفيذ أو تمتنع عن ذلك تبعا لتكلفة التمويل التي يجب أن تتحملها والتي تتمثل في سعر الفائدة ، وكان كينز يعتقد بضعف الفعالية الحدية لرأس المال خلال عهده فهبوطها ( وفي عهده نقصان عدد المشروعات الاستثمارية ) يرجع لعدة أسباب منها دوافع الاستثمار كانت كبيرة بسبب المكتشفات التقنية واستعمار بقاع جديدة وكذلك وجود أفراد يتحلون بطبع حماسي وينتهزون الفرص . تبدو هذه التغيرات غير مقنعة ولا يفرق بين حالة اقتصاد راكد واقتصاد نام ففي اقتصاد نام من غير المعقول التكلم عن فعالية حدية ضعيفة لرأس المال حيث يكون تراكم رأس المال سريعا مما يؤدي إلى زيادة مشتريات وسائل الإنتاج عن طريق الرأسماليين.وهنا ينبغي القول أن ضعف الفعالية الحدية لرأس المال هي نتيجة لاعاقة تراكم رأس المال وليست سببا له.

**3- سعر الفائدة:**

بينت النظرية الكلاسيكية أنّ سعر الفائدة يتحدد بناء على تقاطع الإدخار مع الاستثمار ولكن ضمن حلقة مفرغة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة لم تفضي في النهاية إلى تحديد سعر الفائدة، في حين يرى كينز أنّ سعر الفائدة يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود على أن يعرف مستوى الدخل، ولكن معرفة هذا الأخير تتطلب معرفة حجم الاستثمارات والذي بدوره يعتمد على سعر الفائدة لنصل هنا إلى نفس الحلقة المفرغة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل.

ويتحدد سعر الفائدة حسب "كينز" تبعا لكمية النقود المتداولة واقبال الأفراد على الادخار أي تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود السائلة، ويؤكد "كينز" أن الدخل الفردي العامل الأول الذي يؤثر في اتجاه كل من الاستهلاك والادخار؛ يحدد مستوى الاستثمار ومستوى الاستهلاك معا عند كينز مقدار الطلب الفعلي ، ودوافع الشركات للاستثمار لم تكن مفسرة بوضوح وطبقا لكينز فانه يوجد في كل فترة في اقتصاد ما عدد معين من مشاريع الاستثمار في المؤسسات وتقوم هذه المؤسسات بوضع المشروعات في حيز التنفيذ أو تمتنع عن ذلك تبعا لتكلفة التمويل التي يجب أن تتحملها والتي تتمثل في سعر الفائدة .

ولقد قام كينز بتوضيح الطلب على النقود لغرض المضاربة على أساس المقارنة بين النقود من ناحية والسندات من ناحية أخرى, كون السندات قريبة من النقود من حيث درجة السيولة ولا سيما السندات الممتازة. فعلى الفرد أن يقارن بين التخلي عن الفائدة التي تكتسب من اقتناء السند من ناحية والتخلي عن درجة من السيولة مقابل الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات من ناحية أخرى.أضف إلى ذلك أن كينز افترض أن الأفراد بشكل عام لهم ميل لممارسة المضاربة في حال السندات وتحمل مخاطرتها المحدودة.والسند له قيمتان نقديتان:- القيمة النقدية الاسمية: وهي القيمة التي يصدر فيها السند وتبقى ثابتة إلى حين تصفية السند نهائيا كدين على المشروع أو المنشأة أو الهيئة الحكومية التي أصدرته وذلك في تاريخ آجل,وحينئذ ترد هذه القيمة إلى حائز السند .

وكان كينز يعتقد بضعف الفعالية الحدية لرأس المال خلال عهده فهبوطها ( وفي عهده نقصان عدد المشروعات الاستثمارية) يرجع لعدة أسباب منها دوافع الاستثمار كانت كبيرة بسبب المكتشفات التقنية واستعمار بقاع جديدة وكذلك وجود أفراد يتحلون بطبع حماسي وينتهزون الفرص. تبدو هذه التغيرات غير مقنعة ولا يفرق بين حالة اقتصاد راكد واقتصاد نام ففي اقتصاد نام من غير المعقول التكلم عن فعالية حدية ضعيفة لرأس المال حيث يكون تراكم رأس المال سريعا مما يؤدي إلى زيادة مشتريات وسائل الإنتاج عن طريق الرأسماليين. وهنا ينبغي القول أن ضعف الفعالية الحدية لرأس المال هي نتيجة لاعاقة تراكم رأس المال وليست سببا له .

### 4-- دافع المعاملات:

ويقصد به توافر السيولة أي النقود من أجل المعاملات الجارية,وضرورات الحياة اليومية, ويتوقف هذا الدافع على الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل ويزيد الطلب بدافع المعاملات كلما زادت الفترة و يقل كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل, ومن ناحية أخرى يتوقف على حجم الدخل المحقق, و العلاقة طردية بين حجم الدخل و الطلب على النقود بدافع المعاملات,أي عندما يزيد الدخل يزيد الإنفاق على السلع و الخدمات وبالتالي يزيد الطلب على النقود و العكس صحيح.ومن الممكن أن ننظر إلى هذا الدافع من ناحية المستهلكين و من ناحية المنظمين, فمن ناحية المستهلكين ,يسمى دافع الدخل وهنا يتوقف مقدار احتفاظ المستهلكين بكمية النقود على طول الفترة الزمنية التي يحصلون فيها على الدخل و العكس صحيح, ومن ناحية أخرى المنظمين و يسمى بدافع التجارة ويعني هذا الاحتفاظ بالنقود من أجل القيام

[1] منهل مطر ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، **النقود والبنوك**، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر،الطبعة الأولي، 1996 .ص 98-99

بعمليات الإنتاج وتسهيل المعاملات التجارية من دفع أجور العمال وشراء المواد الأولية,وكلها معاملات جارية.ولذلك فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على التغير في أسعار الدخل و ليس التغير في أسعار الفائدة.[1]

**خامسا- الخصائص العامة للتحليل الكينزي:**

- التحليل الكينزي يعتمد على الفترة قصيرة الأجل؛
- الاستثمار جزء من الإنفاق الكلي والطلب الكلي فقط؛
- الزيادة أو النقص في حجم التشغيل هو أساس زيادة أو نقص حجم الدخل الإجمالي؛
- يعتمد تحليل المدرسة الكينزية على التحليل الكلي (الاستثمار الكلي, الاستهلاك الكلي, الطلب والعرض الكلي)؛
- دمج النقود في النظرية الاقتصادية من البداية, أي أن للنقود دور هام في الاقتصاد وليس دور حيادي كما قال الكلاسيك؛
- التساوي بين العرض والطلب في حال كانت الأسعار متغيرة يكون أساسا تابعا لهذا التغير, أما في حال جمود الأسعار وعدم تغيرها فالتساوي يكون عن طريق تغير الكميات؛
- فائض عرض العمل إذا رافقه عدم تغير في الأجور لن يزيد الطلب على العمل في سوق العمل, وبالتالي لا تزيد العمالة الا بتوافر شروط إضافية ترتبط أساسا بزيادة الطلب الكلي.

رغم أن أفكار كينز قد حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين. ومما يجدر ذكره بوجه خاص خلافاته مع المدرسة النمساوية للاقتصاد التي اعتقد مؤيدوها أن حالات الركود والانتعاش هي جزء من النظام الطبيعي، وأن تدخل الحكومة لا يؤدي إلا إلى إضعاف عملية التعافي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص302.

لقد رفع كينز كابوس الكساد والبطالة عن عاتق الرأسمالية_ أو هكذا كانت رؤيته_ وبذلك أزال السمة التي لم تستطع أن تفسرها والتي ـ كما رأى ماركس ـ لم يكن باستطاعتها أن تتخطاها. ولكن هذا كان كل شيء أو حتى الجانب الأكبر منه. وعندما ننظر إلى »الثورة الكينزية« على هذا النحو نرى أنها ليست مجرد شيء محدود_ بل شيء محافظ بشدة.

وسيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سبعينيات القرن العشرين، عندما عانى العديد من الإقتصادات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم «الركود التضخمي»، وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك، حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي، وقد شكك خبراء الاقتصاد النقدي في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال سياسة المالية العامة، وأشاروا إلى أن الاستخدام الحصيف للسياسة النقدية (وخاصة التحكم في عرض النقود للتأثير على أسعار الفائدة) قد يخفف من حدة الأزمة. وأكد أعضاء المدرسة النقدية كذلك أن النقود يمكن أن تؤثر على الناتج في الأجل القصير لكنهم اعتقدوا أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى التضخم. وقد عمل خبراء الاقتصاد الكينزي بجزء كبير من هذه الانتقادات، وذلك عن طريق دمج منظوري الأجل القصير والأجل الطويل بشكل أفضل في النظرية الأصلية ومراعاة مفهوم حياد النقود في الأجل الطويل – أي فكرة أن التغير في الرصيد النقدي يؤثر فقط على المتغيرات الاسمية في الاقتصاد، مثل الأسعار والأجور، ولا يؤثر على المتغيرات الحقيقية, مثل التوظيف والناتج. وبات خبراء الاقتصاد النقدي الكينزي والنقدي تحت المجهر مع صعود المدرسة الكلاسيكية الجديدة خلال منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وأكدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة عدم فعالية صناع السياسات لأن الأفراد المشاركين في السوق يمكنهم التنبؤ بتغيرات السياسات ويعملون على مواجهتها سلفاً. وقد أشار جيل جديد من خبراء الاقتصاد الكينزي ظهر في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى أنه رغم قدرة الأفراد على التنبؤ بشكل صحيح، فإن الأسواق المجمعة قد لا تتوازن على الفور، وبالتالي، يمكن أن تظل سياسة المالية العامة فعالة في المدى القصير.

وبهذا كان لكينز الفضل الكبير في إنقاذ النّظام الرّأسمالي من الانهيار، وكانت نظرياته وأفكاره بمثابة ثروة في علم الاقتصاد وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي.وسرعان ما حققت هذه النظرية رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية في المجتمعات الغربية نظرا لطبيعتها الإسعافية، حيث تمكنت في النهاية من وضع المالية

العامة تحت تصرف المشروعات الكبيرة.ولكن مع مرور الوقت وخاصة مع تغير الوضع في الاقتصاديات الرأسمالية، جاءت نظريات أخرى حاولت إخضاع التحاليل إلى تجارب إحصائية وتطبيقات عملية، كما حاولت أن تجعل التحليل كمّيا ومركزا أكثر من سابقيه وهذا ما جاءت به النظريات النقدية المعاصرة.

وهكذا فإن فصل الاقتصاد الجزئي من مجالات اهتمام علم الاقتصاد والسياسات الكينزية أدى إلى وجود نموذج للاقتصاد الجزئي لا الكن أن يعزى إليه دور تضخمي. وكان هذا الفصل مهما_ لأنه كان في صلب الحل الوسط الذي حافظ على صلة الوصل بالسوق. وكان التسليم بالدور التضخمي لحلزون الأجور والأسعار يعني تدمير ذلك الحل الوسط، وأسوأ من ذلك أنه كان يدعو إلى سياسات ـ مثل تقييد الأجور والأسعار أو فرض ضوابط عليها ـ تخضع السوق لسلطة الدولة بدرجة أو أخرى.

الوسط الكبير ب mكينز والتراث الكلاسيكي_ وتسببت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 في إحياء الفكر الكينزي، وكان هذا الفكر هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فرغم وفاة كينز منذ أكثر من نصف قرن، لا يزال تشخيصه للركود والكساد أساس الاقتصاد الكلي الحديث.

**– ما هو الفرق بين النظرية التقليدية فى الإستهلاك و النظريات الحديثه فى الإستهلاك ؟**

| النظرية التقليدية (الكلاسيكية) | النظريات الحديثة |
|---|---|
| كل ما ينتج يتم إستهلاكه و بالتالى فلا يوجد إنتاج يزيد عن الإستهلاك أى لا يوجد **فائض إنتاج**.<br>و يرى **مالتس** أن الإنتاج لا يكفى الإستهلاك لأن الإنتاج يزيد **بنسبة أقل** من نسبة زيادة الأفراد و قد نادى مالتس بإلغاء قوانين الفقر و عدم إعطاء الفقراء إعانات حيث أن الفقراء يعتمدون على التواكل.<br>و يرى **جون إستيوارت ميل** أن الإستهلاك الحكومى هو | الإستهلاك هو المسؤول عن تحديد **مستوى النشاط الإقتصادى** حيث أن الإستهلاك يحدد الطلب و بالتالى يحدد حجم الإنتاج و من ثم حجم التشغيل اللازم و يتزايد الإستهلاك بزيادة الدخل.<br>و يرى **كينز** أن الإستهلاك الكلى للمجتمع مكون هام من مكونات الطلب الكلى و أن نسبة ما يستحوز عليه الإستهلاك من الدخل أكبر من نسبة الإستثمار حيث أن الإستهلاك هو |

| | |
|---|---|
| إستهلاك غير منتج و على الحكومة أن تعمل على تشجيع الإدخار لزيادة الثروة و من ثم زيادة الإستهلاك الخاص. | الهدف الرئيسى للنشاط الإقتصادى كما يرى كينز أن ليس كل ما ينتج يستهلك و توجد **فجوة** ما بين الإنتاج و الإستهلاك حيث توجد بعض العوامل التى تؤثر على الإستهلاك و التى منها:-<br>1- عوامل ذاتية لدى الأفراد:-<br>- إحتياطى نقدى لمواجهة ظروف طارئة.<br>- الإستثمار بهدف زيادة الدخل مستقبلاً.<br>- المضاربة فى البورصة.<br>2- عوامل لدى الهيئات و المشروعات:-<br>- الإحتفاظ بسيولة لمواجهة أى إستثمارات جديدة.<br>- الإحتفاظ بسيولة لمواجهة الطوارئ.<br>- الإحتفاظ بسيولة لتحسين ظروف و أحوال المنشأة.<br>3- عوامل موضوعية:-<br>- أثر السياسات الضريبية على الإستهلاك.<br>- التغيرات الغير متوقعة فى رأس المال. |

# المحور التاسع: الفكر الاقتصادية للمدرسة النقدية

سطر ملامح نظريته النقدية في كتاب "التاريخ النقدي للولايات المتحدة" الذي ألفه رفقة الباحثة أنا شوارتز، وطورها في كتابات لاحقة مثل "النقود: النظرية الكمية" و"الثورة المضادة في النظرية النقدية" . وأكد أن السياسة النقدية الرامية إلى تحفيز الاقتصاد من خلال رفع حجم الكتلة النقدية هي سياسة غير فعالة وتؤدي فقط إلى ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) .

وقد ساهم بذلك في إحياء النظرية الكمية حول النقود من جديد، مشددا على أن زيادة الكتلة النقدية هي المسبب الوحيد في ارتفاع الأسعار، وكتب قائلا: "التضخم هو دائما وأينما وُجد، ظاهرة نقدية بالنظر إلى أنه ينتُج عن زيادة في كمية النقود تفوق زيادة الإنتاج، وأنه لا يمكن أن يكون نتيجة لغير ذلك", اقترح تبعا لهذا التحليل، خفض الكتلة النقدية ورفع أسعار الفائدة من أجل التخلص من التضخم، الذي اعتبره آفة تضُر بالاقتصاد على المدى البعيد . وكان من أوائل الداعين إلى استقلالية البنوك المركزية عن الحكومات للحيلولة دون لجوء هذه الأخيرة إلى التضخم وسيلة لتمويل برامجها وتحقيق أغراضها الانتخابية.

**أولا- ميلتون فريدمان:** كان فريدمان رجلا ضئيل الحجم يتحدث في حيوية ويكشف عن عزيمة فريدة في النقاش والجدل، ومتحررا تماما من الشكوك التي أحيانا ما تصيب الباحث الأكثر ضعفا من الناحية الفكرية، وقد كان كما أنه الآن من كبار الداعمين الأمريكيين للسوق التنافسية الكلاسيكية والتي لا يزال يرى أنها قائمة بلا مساس تقريبا فيما عدا أنها عانت تدخلا حكوميا نتج عن سوء روية وتدبير. ولم يكن للاحتكار الكامل أو احتكار القلة أو المنافسة غير الكاملة أثر كبير في تفكيره. ذلك أن فريدمان كان معارضا قويا للتنظيمات الحكومية والتدخل الحكومي بوجه عام. وكان من رأيه أن الحرية تبلغ أقصاها عندما تترك للفرد حرية التصرف في دخله وفقا لرغبته.

يعتبر أحد أهم منظري "النظرية النقدية، ومن أبرز الأكاديميين المحسوبين على "مدرسة شيكاغو" في الاقتصاد، وقد عرف بمعارضته للنظريات الكينزية، التي كانت مهيمنة في الأوساط الأكاديمية الأميركية في سنوات الخمسينيات، وانتقد السياسات العمومية المنبثقة عنها, واعتبرها غير فعالة وغير قادرة على التأثير في النمو، سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية

أو الإتفاقية، وأمضى حياته مدافعا عن المذهب الليبرالي والأسواق الحرة، ومروجا للأفكار الليبرالية عبر العالم من خلال محاضراته وبرنامجه التلفزيوني: "حرية الاختيار" الذي أُذيع في عدة بلدان.

وبذلك طور ميلتون فريدمان نظرية نقدية منذ الأربعينيات من القرن الماضي، لكن أفكاره لم تلق القبول إلا بعد عدة عقود من السنين أي: في السبعينات الميلادية من ذات القرن الماضي، وكان هذا التحول في الرأي حول أفكار هذه المدرسة أي: المدرسة النقدية في نظر بعض الاقتصاديين؛ هو نتيجة لقوة الحجة، أو الحجج التي جاءت بها هذه المدرسة من جهة، والأمر الآخر هو ضعف الأداء في الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من جهة أخرى؛ مما خلق بيئة مناسبة لتقبل هذه الأفكار الجديدة، والتخلي عن الأفكار التي اتى بها كينز مثل ما ذكرنا في نهاية المحضرة الماضية؛ حيث إن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا شهد ظاهرة جديدة هي اجتماع مرضين، أو مكشلتين هما مشكلة، أو شهد مشكلتان هما مشكلة التضخم، والبطالة معًا، أو ما يعرف باسم ستاج لاسن، والتي لم تستطع النظرية الكنزية في إيجاد حلول، أو مخرج لها مما جعل فريدمن ومن معه يتصدون لهذه المشكلة المصطلح النقدي، أو النقديون المرترست يستخدم هو للإشارة إلى الاقتصادين الذين يؤمنون بالفكرة الكلاسيكية التي تقول بأن زيادة عرض النقد، أو النقود يقود بشكل أساسي إلى زيادة الأسعار، وليس زيادة الإنتاج ومبادئ هذه المدرسة أي: المدرسة النقدية بشكل عام تتلاءم مع التقليد الواسع للمدرسة التقليدية، أو الكلاسيكية وأيضًا للمدرسة التقليدية الجديدة، أو نيو كلاسيك، بل إنه يمكن القول بأن وجهة نظر المدرسة النقدية، أو مدرسة شيكاغوكما تسمى أيضا ما هي إلا شكل آخر من اشكال المدرسة الكلاسيكة الجديدة ويشار في هذا الإطار إلى أن الكلاسيكية الجديدة، أو المدرسة الجديدة قد تطلق في بعض الأحيان على المدرسة النقدية النقديون أكدوا على دور النقود، أو الدور الهام للنقود في تحديد مستوى التوازن للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للأسعار وهذه المدرسة مثلما أشرنا عرضت الأفكار التي أتى بها كينز المتمثلة حول ضرورة تدخل الدولة، أو الحكومة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التشغيل الكامل والتوازن.

ومن الناحية الأخرى فإن فريدمان على خلاف مع من هم أقل براعة في ممارسة عقيدته لم يكن يبالي مطلقا بالحرية التي تنجم عن وجود دخل يستطيع المرء أن ينفقه. ولهذا الغرض كان هو صاحب اقتراح الرفاهة الأكثر راديكالية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقد رأى أن ضريبة الدخل يجب أن تنخفض إلى الصفر عند الاقتراب من شرائح الدخل المنخفضة. وبعد ذلك يجب أن يعطي دخلا عند أدنى الشرائح على أن يزيد المبلغ مع زيادة الفقر. وكانت

تلك هي ضريبة الدخل العكسية التي تضمن حدا أدنى من الدخل للجميع. ولا يستطيع اقتصاديون يساريون كثيرون أن يدعوا أنهم توصلوا إلى مثل هذا الابتكار المثير للإعجاب[1]

**ثانيا– المبادئ الرئيسة للمدرسة النقدية:**

تتمثل في الأمور الخمسة التالية:

* يؤكد أصحاب هذه المدرسة على الدور الهام للنقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فذكروا أن التغيرات في عرض النقد، أن هذه التغيرات من وجهة نظرهم لها آثار واسعة على الإنفاق من خلال كل من الاستثمار، والاستهلاك. في حين أن الكينزيين افترضوا بأن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، وبالتالي فهي تؤثر على الإنفاق الاستثماري؛ فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للمدرسة النقدية تدفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من خلال الإنفاق من القطاع الخاص أو القطاع العائلي، وبالتالي تؤدي إلى رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي.

* في نظر المدرسة النقدية يحقق التوازن بشكل مع تقلبات بسيطة، وذكروا أن الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة، وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق كما هو الرأي بالنسبة لكينز، التغيرات في عرض النقود تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تعمل من خلال أسعار الفائدة، كما أن السياسة المالية في نظرهم غير فعالة إلا إذا توافقت مع تغيرات في عرض النقود، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة أيضاً في ظل وجود التوقعات الرشيدة.

* السلوك الأمثل: مفكرو هذه المدرسة وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يؤكدون على مبدأ المدرسة التقليدية الحديثة، والمتمثل في أن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وأن الوحدة الاقتصادية المتمثلة في الفرد، ويتجمع الأفراد في تحقيق منافع

[1] ألفين هانسن، **عرض لكتاب "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود"** ، مجلة الاقتصاد السياسي، في كتاب روبرت ليكاتشمان، نيويورك: راندم هاوس، 1996، ص: 131.

من التخصص، والتبادل، فالناس يتخذون خيارات عقلانية، والمستهلكين، والعمال، والمنشئات يستجيبون للمحفزات الإيجابية منها، والسلبية أيضاً.

* الأسعار والأجور، وذكروا أنها مقاربة لمثيلاتها التنافسية، وهذا يعني أن الأسعار، والأجور الفعلية تميل بشكل عام أن تكون مقاربة لمثيلاتها التنافسية في الأمد الطويل، وتعكس تكاليف الفرصة للمجتمع في الجانب الحدي، والمنافسة في النهاية في وجهة نظرهم تولد منتجات جديدة، ومن شأنها أن تحطم الاحتكار.

* الدور المحدود للحكومة في الاقتصاد، أو ما أسموه حكومة محددودة، وقصدوا بذلك أن الحكومة في نظرهم بطبيعتها غير كفؤة كوكيلة لتحيقيق الأهداف، أو لا تستطيع تحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد، أو أنها غير مؤهلة, فالمسؤولون الحكوميون يعتقدون أن لهم النقديون يعتقدون أن مسؤولي الحكومة لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتعظيمها، ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاه لا تخدم دافعي الضرائب.

**ثالثا– سياسيات النقديين:**

أبزر المبادئ الأساسية للمدرسة النقدية:

– يؤكد النقديون على الدور الذي تلعبه التغيرات في عرض النقود في تحديد الناتج الحقيقي التوازني، أو مستوى الأسعار.

– لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوزن في سوق العمل وسوق السلع، أو أن الحكومة يجب أن تلعب دورًا فعالاً في الاقتصاد.

– ذكروا أنه بسبب أن تغيير السياسة الاقتصادية عمل فاصل زمني طويل، ومتغير فإن محولات من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد أن تجعل الأمور أكثر سوءًا.

– أنهم يعتقدون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية هذا فيما يخص المدرسة النقدية بشكل عام.

**رابعا– أبرز إسهامات فريدمان :**

إسهامات فريدمان تركزت في مجالات عدة لعل من أهمها :

– دالة الاستهلاك فريدمن في عام 1957 ميلادي نشر كتابه الذي أسماه نظرية الاستهلاك، والتي أشار فيها بأن دالة الاستهلاك التي أتى بها كينز أنها دالة بسيطة، وطبقًا لفريدمن فالاستهلاك العائلي يتحدد من خلال الدخل الدائم، وليس الدخل الجاري الذي أشار له كينز؛ حيث عرف فريدمن الدخل الدائم بأنه معدل الدخل الذي يتوقع الأفراد استلامه خلال فترات من السنين، وأن الأفراد يحاولون الحفاظ على مستوى معين من المعيشة من سنة إلى أخرى، فمظنون نظريته أي: نظرية بداية الاستهلاك هي أن الميل الحدي للاستهلاك هو في الواقع أصغر مما تقترحه نظرية كينز .

وهذا يعني أن مضاعف الاستثمار يكون أصغر مما توقع كينز، وبذلك فإن عدم الاستقرار في الاقتصاد مبالغ فيه في وجهة نظر فريدمن .

– إسهامه في الطلب على النقود، وذكر أن الطلب على النقود على أنه طلب على الأرصدة النقدية، فالأفراد يطلبون الأرصدة النقدية التي تعطيهم منفعة. وأكد في هذا الإطار بأن الطلب على النقود يتحدد بثلاث عوامل :

* إجمال الثروة.

* تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة.

* تفضيلات الأفراد وتحدث في هذا الإطار بشكل موسع.

– نظرية كمية النقود وطبقًا لفريدمان ذكر أن الطلب على النقود مستقر نسبيًا في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل فإن الزيادة في عرض النقد سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي يزداد الطلب على النقود؛ لأن المجتمع يرغب في الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفعت أسعارها، وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة، والكميات المعروضة من النقود، ولكن عند مستويات أعلى من الأسعار النظرية الحديثة لكمية النقود طبقا لفريدمان لا تثبت ثبات

سرعة تداول النقود التي تسمى كما فعلت النظرية القديمة، بل تفترض بأن الطلب على النقود مستقر بشكل كبير، والتضخم النقدي، كما يؤكد فريدمان بأنه دائمًا ظاهرة نقدية، وينتج عن الزيادة السريعة في كمية النقود.

وأشار بأن مثل هذا الاستنتاج تؤكده الشواهد التجريبية؛ لذا فهذه القضية ستتعرفون عليها بشكل موسع في مادة النقود، والبنوك هذه هي أبرز أفكار المدرسة النقدية إجمالا.

والنظرية الثانية نظرية توازن السوق المستمر: والتي تسمى ب +++ فالتوقعات في النظرية الأولى نظرية التوقعات الرشيدة هي العنصر الجديد، لكن الفكرة الأقدم هي فكرة توازن السوق المستمر، وهي القضية الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي، والتي تعطي المدرسة الكلاسيكية الجديدة نظري واسع نظرية التوقعات الرشيدة ترى أن نقطة البداية المنطقية هي تحليل الدور الذي تلعبه في الاقتصاد،

التوقعات مهمة لأسباب ثلاثة رئيسة :

* أن التوقعات لها علاقة بالأفكار التي تتعلق بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية كالأسعار، والإنتاج، والتشغيل.

* أن هذه الأفكار تؤثر وبقوة على ما يحدث اليوم.

* أن التوقعات لها علاقة حاسمة بإحدى الأفكار المستخدمة في التحليل الاقتصادي، وهي فكرة التوازن.

# المحور الثاني عشر: نظريات النمو الاقتصادي

عرفت موضوعات ونظريات النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الاهتمام منذ القدم فقد، وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الإنتاج وحجمه، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو والتنمية كما يعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد .

## أولا . التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أصحاب السبق في تفسير النمو الاقتصادي، إذ استند تحليلهم على عدة فرضيات أهمها المنافسة التامة، الملكية الخاصة والتشغيل الكامل للموارد . من خلال الآراء التي حملها كل من آدم سميث، روبرت مالتوس ودافيد ريكاردو باعتبارهم أبرز مفكري هذه المدرسة.

### 1- نظرية آدم سميث:

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي ، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية.

يرى آدم سميث بأن الثروة والعوامل التي تزيد من ثروة الأمم ناتجة من تراكم رأس المال ويُعد الحجر الأساس في طروحات آدم سميث في النمو الاقتصادي ، ويرى سميث بأن كل من معدل التقدم الفني ومعدل نمو السكان والإنتاج والإنتاجية جميعها يعتمد على معدل نمو تراكم رأس المال فضلاً عن توفر البيئة المناسبة والمحفزة للنمو ، وان التخصص وتقسيم العمل سوف يعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل وهذا يتوقف على سعة السوق ، وان عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها الإنتاج الكلي هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، وان التخصص وتقسيم العمل سوف يؤدي الى زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل وهذا يعتمد على سعة السوق .

أما أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه فهي محدودية الموارد الطبيعية، ويرى أن النمو الاقتصادي لا يستمر طويلاً لأن الأرباح تنخفض بسبب زيادة الأجور ومحدودية الموارد الطبيعية وبطء معدل التقدم العلمي ، وهذا يؤدي إلى انخفاض

تراكم رأس المال ، فتبدأ مرحلة السكون ثم يبدأ النمو في المجتمع من جديد، إن التقدم الفني والموارد الطبيعية سيتغيران بمرور الوقت برأي سميث.

كالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع ومناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان يصعب التغلب على قيود الموارد الطبيعية، فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال ومن ثم تضمحل الدوافع لتراكم رأس مال جيد .

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه، وحاول كشف العوائق التي تحول دون تحقيقه، إذ اعتبر آدم سميث العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية، فمن أهم مزايا تقسيم العمل ما يلي:[1]

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال، والابتكارات الناجمة عن التخصص.

كما نبه إلى ضرورة التراكم الرأسماليđ دف التوسع في تقسيم العمل والرفع من الإنتاج، بالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما ربط التراكم الرأسمالي برغبة الأشخاص في الادخار بدلا من الاستهلاك. حسب سميث فإن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية من شأĔما توسيع السوق أيضا، إذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع الموارد الخاصة في

## 2- نظرية روبرت مالتوس:

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني- والتي تناولناها مسبقًا- باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على: إنعدد السكان- إذا لم يضبط- فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفقاً حسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة، وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأسالمال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحًا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ،2004ص. 71.

هذا ويتم توجيه الباقي من رأسالمال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيها لغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معًا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

1يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج، حيث أكد في نظريته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفّعال بالنسبة للنمو والتنمية، إذ لم يؤمن بقانون المنافذ القائل بأن العرض يخلق الطلب ونظر للطلب الفّعال كمحدد للعرض، كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي، بسبب النمط الإنفاقي لها الذي يتجه نحو الاستهلاك.

رأى مالتوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك )الطلب الفّعال( ما يؤدي للحد من الاستثمار، بالتالي إعاقة النمو الاقتصادي، بالإضافة لإشارته إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المنتجات الغذائية، حيث يرى أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية ما يؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي، كما ذهب لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين قطاع الزراعة الذي يتميز بتناقص الغلة وقطاع الصناعة المستوعب للتقدم التقني، والمعروف بتزايد الغلة لسهولة تنميته[2].

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش.. وهكذا .وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

غير أن تحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي رغم اقترابها من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة، نتيجة ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان، كذلك ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق تلك التي عرفها نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي

[1] أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995، ص .19
[2] ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 61.

## 3- نظرية دافيد ريكاردو:

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما-:

- نظرية مالتس للسكان
- قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخر،اعتبر حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون المردودية في هذا الأخير متناقصة، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يزداد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخّض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية.

وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي . هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء.

هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو، ويعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية[1].

[1] فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص.ص 25.18

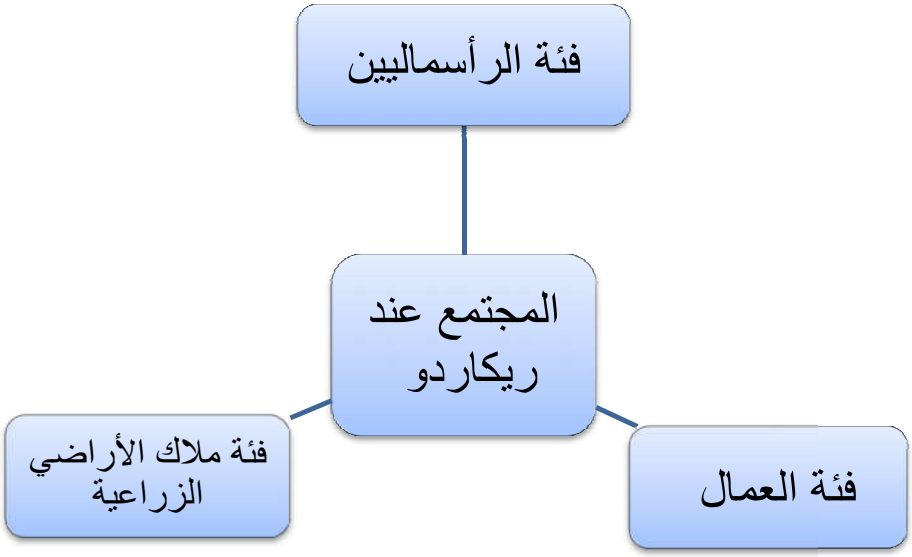


ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه في ما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض

## ثانيا . نظريات كارل ماركس وشومبيتر للنمو الاقتصادي

### 1- تحليل كارل ماركس للنمو الاقتصادي:

يعد ماركس أب النظام الشيوعي، لذلك فند في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين في هذا الإطار كفرضية المنافسة الكاملة وما تؤدي إليه من استغلال واحتكار، كذلك استنفاذ منافذ الاستثمار في الداخل ولجوءهم إلى الاستثمار الخارجي وما نتج عنه من استعمار للدول وانتشار الجوع والفقر والحروب. قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع ونوع الابتكار والاختراع السائدين وطريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، وأخرى تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا .[1]

[1] صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، .

يمكن عرض أهم ما ميز التحليل الماركسي لعملية النمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

- لقد بلور ماركس نظريته والتي تعتبر جوهر التحليل الماركسي "نظرية الفائض الاقتصادي"، حيث اعتبر بأن الأرباح ما هي إلا فائض قيمة؛ وهو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة )القيمة المنتجة من طرف العامل( وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال من أجل إنتاج ذلك المنتج )قيمة قوة عمله)، يحقق الرأسماليون أرباحا نتيجة بيعهم للمنتجات بسعر أعلى من أجر الكفاف، هذا الفائض في القيمة هو المحرك للمجتمع الرأسمالي.
- اعتقد ماركس بأن الكساد والأزمات تصبح أكثر قوة كلما تقدم النمو الاقتصادي، وربما تناقصت الأجور فعليا كلما ضغطها الرأسماليون في محاولة منهم لحماية معدل الأرباح من الانخفاض، والنتيجة انهيار النظام الرأسمالي النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه في نفسه( كما يقول ماركس؛
- بالنسبة لماركس المنافسة بين الرأسماليين، بمعنى بين أموال فردية تبحث عن قيمتها وهو ما يدفع إلى الابتكار التكنولوجي وإحلال رأس المال محل العمل، هذا ما يسمح بارتفاع تراكمية رأس المال، بالتالي يرتفع معدل الربح.

وهناك دروس أخرى تأتينا من اليابان. فالنظرة الواضحة إلى الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم بمعناه الأوسع متضمنة في المواقف الاقتصادية اليابانية، ومن هنا تأتي قوة العمل اليابانية المتسمة بالكفاءة العالية والمواهب الهندسية والإدارية الوافرة، ومن الأمور الجوهرية أيضا في النجاح الياباني تجنبها للاستثمار العقيم نسبيا، وغير المنتج في العمليات والمعدات العسكرية. فاستخدام التدفق السخي للمدخرات من أجل تكوين رؤوس الأمواس المدنية، بعيدا عن الأغراض العسكرية، وتوافر المواهب الهندسية والعلمية والإدارية للصناعات المدنية، يفسران إلى حد كبير النجاح الصناعي والتفوق في اليابان كما هي الحال أيضا في ألمانيا، منذ الحرب العالمية الثانية. وكما رأينا فإن الأفكار الاقتصادية الأمريكية، وكذلك السياسة والتنمية في أمريكا، قد تأثرت تأثرا حاسما بالحرب، وكان تلك هي الحال أيضا بالنسبة لليابان. ففي الفترة 1941-1945 اكتشفوا أن العدوان العسكري ليس هو السبيل إلى العظمة الوطنية وهم الآن يتبعون بدلا من ذلك طريق الإنجاز الصناعي.

[1] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتب، العراق، ،1988، ص .67.

بالتالي خلص ماركس إلى أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستمرة، إلا أنه اعتبر مصدر النمو هو قانون تزايد الغّلة الموجودة في الصناعة وليس في الزراعة، وأن التطور التقني هو عامل مهم لزيادة الإنتاجية غير أنه كاف لدفع عملية النمو الاقتصادي.[1]

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه بأن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.

## 2- تحليل جوزيف شومبيتر:

جوزيف شومبيتر (1883 - 1950) Joseph Schumpeter اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك – كونيتيكت – الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد .

يعتبر من أبرز الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي، وفي تحليله لعملية النُمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة

[1] Dominique Guellec, Pierre Palle, **Les nouvelles théories de la croissance**, La Découverte, Paris, 2003, p 28.

التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا . . .

تتضمن نظريته في النمو ثلاثة عناصر وهي: الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، لأن الاستثمار في الابتكار يموّ ل عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين ورفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات.

فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، أما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد .

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضاً بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛ فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره:

• أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُمو.

• يتوقف النُمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

• إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

• التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

• استغلال موارد جديدة.

- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

ما يميز هذه النظرية هو الدور الأساسي للابتكارات في عملية النمو، والتي تؤدي إلى التغير في عناصر دالة الإنتاج، ما يعني تغير في الناتج الكلي، يميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الابتكارات تتمثل في: إنتاج سلع جديدة، تحسين منتج إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج(، التوسع من خلال إدراج أسواق جديدة، تملك مواد أولية جديدة أو إقامة تنظيم صناعي جديد .

يحدد شومبيتر خمسة أنواع من الابتكارات هي:[1]

– صناعة منتجات جديدة ( تسمى الابتكار في المنتج) يتعلق بإطلاق منتج جديد في السوق أو منتج موجود مسبقا لكن يحتوي على تجديدات، مثلا Richard Drew 2215 مساعد في مخبر، اخترع الشريط اللاصق و الذي سوق تحت علامة Scotc.

–طرق جديدة في الإنتاج "الابتكارات في عملية الإنتاج" والذي يهتم بالطرق ونماذج الإنتاج الجديدة Fordisme فهو تعميق لـ Taylorisme وابتكار تنظيمي جديد

– فتح أسواق جديدة "فتح منافذ جديدة للنمو".

– استعمال مواد أولية جديدة "تركيبات و توليفات جديدة للموارد الأولية".

–تنظيم جديد للعمل (يسمى بالابتكار التنظيمي

أما بخصوص تمويل الاستثمار فقد أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يموّ ل من الجهاز المصرفي وليس من الإدخارات، وهنا يختلف عن الكلاسيك حيث يفترض هؤلاء أن عرض النقد معطى، حيث يعتقدون أن النقد لا يؤثر في المتغيرات العينية للاقتصاد عكس شومبيتر.[2]

[1] مغنية هواري، **البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب A-J-Schumpeter** ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد9 ،العدد9 ،ديسمبر ،2014، ص161.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1 ،عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ،2006ص. 137

## ثالثا . النظرية الكينزية ونظرية المراحل لويتمان روستو:

### 1- النظرية الكينزية:

عرّف كينز بانتقاده للكلاسيك ومعارضته لقانون "ساي" )العرض يخلق طلب مساوي له(، حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل والاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض وإنما تنحصر في جانب الطلب الفّعال، والذي عرّ فه بأنه الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.[1]

الكلاسيك يجيب على السؤال السابق بأن الإدخار في نظرهم ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف ، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات ، بمعنى كل إدخار هو عبارة عن إستثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي .

يتم تحويل الإدخار إلى إستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى قانون ساي صالحا بالنسبة للإقتصاد تسود فيه النقود ، حيث يمثل الإستثمار الطلب على الموارد المالية ويمثل الموارد المالية ويمثل الإدخار عرض هذه الموارد ، ويمثل سعر الفائدة هذه الموارد .

-وبذلك نجد أن

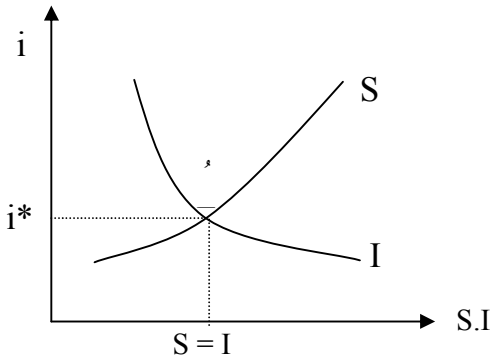


الطلب على الإستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة دالة متزايدة بالنسبة له ويمكن كتابة المعادلتين في المدى القصير بالشكل التالي2 :

[1] Sabine Mage, **Les nouvelles théories de la croissance**, Les Cahiers française N:323, 2004, p 08.
[2] محمد شريف إيلمان:محاضرات في تحليل الإقتصاد الكلي،ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،ص119.

دالة الإدخار : $s = s\ (I)$

دالة الإستثمار : $I = I\ (i)$

$s\ '(I) < 0$

ويحدث التوازن في حالة تساوي الإدخار مع الإستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة ، سعر الفائدة التوازني يتحدد عندما يقطع منحنى الطلب على الإستثمار وهو متناقص منحنى العرض للإدخار وهو متزايد ولا يوجد إلا سعر فائدة واحدة للتوازن . وبشكل عام فإن حجم الإدخار والإستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة وإنما يتوقف على مستوى الدخل الكلي Y الذي يحدده المستوى العام للتشغيل ، وبذلك فإن مستوى الإدخار والإستثمار حسب النظرية يتوقف على الدخل وسعر الفائدة السائد وذلك بالرجوع إلى دالة الإستهلاك و الإستثمار .

$$I = (y\ ,\ i) = S(y\ ,\ i)$$

إن تحديد التوازي في سوق العمل وكذلك حجم العمالة على مستوى كلي للإقتصاد يحدد لنا مستوى الدخل y وعندما يصبح لدينا y معروف فإن سعر الفائدة (i) يحقق التوازن بين الإدخار والإستثمار ، وعليه يكون سعر الفائدة واحد فقط

اعتبر كينز الاستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على حجم الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، وأكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار

حيث بيّن أثر الاستثمار؛ فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة )بمقدار المضاعف( في الدخل الوطني، بالتالي فإن الدخل والتشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار، فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات، وقد ربط كينز تحليله هذا بمجموعة من الشروط، هي:[1]

- القدرة على التحكم في السكان؛

[1] محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط ،1دارđ اء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ،2003ص.ص. 55-56.

- الاستقرار وتجنب الحروب؛
- الإصرار على التقدم العلمي.

يكمن التحدي الأكبر حسب كينز عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير تشغيل كامل لقوة العمل المتاحة، فيتجلى الحل حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدولة قصد تخفيض معدلات الفائدة وسعيا منها لتشجيع الاستثمار، ما يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل وحجم العمالة، كما أكد أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الأجل الطويل، الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية.[1]

## 2- نظرية مراحل النمو لروستو:

يعد نموذج مراحل النمو الاقتصادي الذي وضعه روستو أحد النماذج التاريخية الرئيسية للنمو الاقتصادي. نُشر من قبل الاقتصادي الأمريكي والت ويتمان روستو في عام 1960 . من مسلمات النموذج أن النمو الاقتصادي يحدث في خمس مراحل أساسية، متفاوتة الطول:

- المجتمع التقليدي
- الشروط السابقة للانطلاق
- الانطلاق
- الدافع إلى النضج
- عصر الاستهلاك الجماهيري الكبير

يعد نموذج روستو أحد النماذج الأكثر بنيوية للنمو الاقتصادي، وخاصةً مقارنةً بنموذج «التراجع» الذي طوره ألكساندر غيرشنكرون، على الرغم من أن النموذجين لا يعتبران متعاكسين.

زعم روستو بأن الانطلاق الاقتصادي يجب أن يقوده في البداية عدد قليل من القطاعات الاقتصادية الفردية. يعكس هذا الاعتقاد فرضية ديفيد ريكاردو حول الميزة النسبية وينتقد مساعي الثوريين الماركسيين إلى الاعتماد على الذات

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص .7

اقتصاديًا من حيث أنه يسعى نحو التنمية «الأولية» لقطاع أو قطاعين فقط فضلاً عن تنمية جميع القطاعات بالتساوي. أصبح هذا أحد المفاهيم الهامة في نظرية التحديث في التطور الاجتماعي.

أثار روستو خاصة من خلال كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، فكرة تتضمن أن اقتصاد بلد ما ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي، والتي قال عنها في كتابه، أĚا ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث3. تتلخص هذه المراحل فيما يلي: اĐتمع التقليدي، التمهيد للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال ومرحلة الاستهلاك الوفير.[1]

بالإضافة إلى المراحل الخمس التي اقترحها في نموذج مراحل النمو الاقتصادي في عام 1960، ناقش روستو المرحلة السادسة ما وراء الاستهلاك الجماهيري الكبير ووصفها بأنها «البحث عن الجودة» في عام 1971. وفيما يلي موجز لمراحل روستو الستة للنمو:

**- المجتمع التقليدي:**

* يتميز بزراعة الكفاف أو الصيد وجمع الثمار؛ تقريبًا بمجمله اقتصاد القطاع «الأساسي»
* تكنولوجيا محدودة ب
* بعض التطورات والتحسينات في العمليات، ولكن قدرة محدودة على النمو الاقتصادي بسبب غياب التقنيات الحديثة، ونقص الطبقة أو الحراك الاقتصادي الفردي، مع إعطاء الأولوية للاستقرار ورؤية التغيير بشكل سلبي.
* هذا هو المكان الذي يبدأ فيه المجتمع عمومًا قبل التقدم نحو المراحل التالية من النمو
* لا توجد دول مركزية أو أنظمة سياسية.

**- الشروط السابقة للانطلاق:**

* الطلب الخارجي على المواد الخام يبدأ التغيير الاقتصادي.
* تطوير زراعة تجارية أكثر إنتاجية والمحاصيل النقدية التي لا يستهلكها المنتجون و/أو التي يتم تصديرها إلى حد كبير.
* استثمار واسع ومحسن في التغيرات التي تطرأ على البيئة المادية لتوسيع نطاق الإنتاج (أي الري والقنوات والموانئ).

[1] انطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، ط 4،دار الثقافة والنشر، الكويت، 1993،ص.ص .118.

* زيادة انتشار التكنولوجيا وأوجه التقدم في التقنيات الحالية. تغيير الهيكل الاجتماعي، مع وجود التوازن الاجتماعي السابق الآن في حالة تبدل.

* بدأ الحراك الاجتماعي الفردي. تطوير الهوية الوطنية والمصالح الاقتصادية المشتركة.

**- الانطلاق:**

* يزداد التحضر، يستمر التصنيع، تحدث طفرات تكنولوجية.

* توسع القطاع «الثانوي» (المنتج للسلع) وتتحول نسبة القطاعات الثانوية مقابل القطاعات الأولية في الاقتصاد بسرعة نحو القطاع الثانوي.

* تعد المنسوجات والملابس عادةً أول صناعة «للانطلاق»، كما حدث في «الثورة الصناعية» الكلاسيكية لبريطانيا العظمى.

* مثال على مرحلة الانطلاق هي ثورة الزراعة (الخضراء) في ستينيات القرن العشرين.

**- الدافع إلى النضج:**

* تتنوع القاعدة الصناعية؛ تتسع الصناعات المتعددة والجديدة منها تترسخ بسرعة.

* تحوّل التصنيع من (السلع الرأسمالية) المدفوعة بالاستثمار نحو السلع الاستهلاكية المعمرة والاستهلاك المحلي.

* التطور السريع للبنية التحتية للنقل.

* الاستثمار على نطاق واسع في البنية التحتية الاجتماعية (المدارس والجامعات والمستشفيات، وما إلى ذلك).

**- عصر الاستهلاك الجماهيري الكبير:**

* هيمنة القاعدة الصناعية على الاقتصاد؛ القطاع الأساسي يتناقص بشكل كبير في الاقتصاد والمجتمع.

* الاستهلاك واسع النطاق والمعياري للسلع الاستهلاكية عالية القيمة (مثل السيارات).

* يكون عادةً للمستهلكين (إن لم يكن شيئًا عالميًا) دخل قابل للتصرف، يتجاوز كل الاحتياجات الأساسية، من أجل السلع الإضافية.

* المجتمع الحضري (التحرك بعيدًا عن الريف إلى المدن).

**- ما وراء الاستهلاك (البحث عن الجودة:**

* عصر تناقص المنفعة الحدية النسبية كما أنه عصر السلع الاستهلاكية المعمرة

* تشعر الأسر الكبيرة والأميركيين كما لو أنهم ولدوا في مجتمع يتمتع بأمن اقتصادي مرتفع واستهلاك مرتفع

* مرحلة يكون فيها مجرد تكهنات حول ما إذا كان هناك مزيد من تعميم المستهلك أو ما سيأتي به الجيل الجديد من أجل النمو

* ادعى روستو أن هذه المراحل من النمو صُممت لمعالجة عدد من القضايا، بعضها حدد نفسه، كاتبًا:

يؤكد روستو أن البلدان تمر بكل مرحلة من هذه المراحل بشكل خطيّ إلى حد ما، وتضع عددًا من الشروط التي من المحتمل أن تحدث في مجالات الاستثمار والاستهلاك والاتجاهات الاجتماعية في كل ولاية. مع ذلك، لم تكن جميع الشروط مؤكدة الحدوث في كل مرحلة، وقد تحدث المراحل والفترات الانتقالية بأبعاد متفاوتة من بلد إلى آخر، بل وحتى من منطقة إلى أخرى

وهكذا نصل إلى نهاية هذه المطبوعة، وأرجو أن تكون بعض الأمور قد تم توضيحها، وقد رأينا أن الماضي ليس مسألة اهتمام سلبي، وإنما هو يشكل بقوة وفاعلية لا الحاضر وحده، وإنما المستقبل أيضا، وعندما يتعلق الأمر بالفكر الاقتصادي يكون للتاريخ وجود وظيفي واضح، فلن نستطيع أن نفهم الحاضر إذا أهملنا الماضي.

## قائمة المراجع:


- الأقدي محمد أحمد، **سياسات الاستقرار بين الطموح النظري واشكاليات التطبيق**، مجلة الدراسات الاجتماعية العدد 1، جامعة العلوم التكنولوجية، اليمن، . 1996
- انطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، ط 4، دار الثقافة والنشر، الكويت، 1993.
- أيوب انطوان، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1965.
- أحمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة**، دار النيل للطباعة، القاهرة، 2001.
- القريشي مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- أحمد جمال الدين موسى، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- إبراهيم بولكاحل، **التطور التاريخي للفكر الاقتصادي**، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2008.
- أحمد فريد مصطفى, سهير محمد السيد حسن, **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2000.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000
- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة،
- أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**, ط1 ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا، 1965 .
- بلوافي أحمد , **أزمة عقار..أم أزمة نظام**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009 .
- بن حمود سكينة, **دروس في الاقتصاد السياسي**, دار الحديث للكتاب, الجزائر, 2014.
- حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1995، القاهرة.
- خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- خبابة عبد الله, بوقرة رابح, **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**, جامعة المسيلة, الجزائر.
- جعفر طالب احمد الخز علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي – دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الطبعة الثانية، 2017 ،العراق.
- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

– محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط ،1دار الهدى للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ،2003.

– ستاد نيجنكو، **الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي**: أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد, بغداد، 1979.

– سي بول هالوود، رونالد ماكد ونالد، **النقود والتمويل الدولي**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.

– سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.

– شفيقة صديقي، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.

– علي بلارو ، **ملخص مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، .سطيف، 2008 – 2009.

– عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الاسكندرية، مصر، 1994.

– فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات– جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.

– فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم: 62، 2003.

– فرنان برودل, **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر**, الطبعة الأولى, ترجمة: مصطفى ماهر, دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع, القاهرة, 1990.

– منهل مطر ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، **النقود والبنوك**، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،

– مغنية هواري، **البعد الاقتصادي للابتكار والمقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب A-J-Schumpeter**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد9 ،العدد9 ،ديسمبر ،2014.

– فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1 ،عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ،2006.

– معاذ الشرفاوي الجزائري, **تاريخ الفكر الاقتصادي**, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, سوريا, 2019

– معين أمين السيد، **دروس في مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية**، دار المسيرة، الجزائر، ص2008.

– مجدي محمود شهاب, **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2006 .

– ماجدة شلبي، **تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين**، دار النهضة العروءبية، القاهرة، ،2015.

- محمد خليل برعي, **مبادئ الاقتصاد**، دار الثَّقافة العربيَّة، القاهرة, 1994.

- محمد أحمد فرماد، **الفكر الاشتراكي وتطبيقاته في أوروبا**- الاتحاد السوفيتي نموذجا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة دموك، 2011.

- متولي هشام، **الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1990.

- محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

- الاشتراكية العلمية، سلسلة محاضرات **مقياس تاريخ الفكر السياسي**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة.

- فرماد محمد أحمد، **الفكر الاشتراكي وتطبيقاته في أوروبا- الاتحاد السوفيتي نموذجا**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة دموك، 2011.

- سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2002 .

- محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الثَّقافة العربيَّة، القاهرة، 1994

- مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2007.

- مدحت القريشي, **تطور الفكر الاقتصادي**, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, الأردن, 2008.

- يعقوب علي جانقي، نشاة وتطور علم الاقتصاد، http://www.almerja.com/reading.php?idm=94353 .، تاريخ التصفح:11-1-2019

- جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

- BIT, Une mondialisation juste, Crier des opportunités pour tous, Genève, 2004.
- Demerguc Kunt et als," Inside the Crisis :An Emperical Analysis of Banking Systems in Distress" IMF Working paper wp/00/56 oct.2000.
- Barry Jhonston, Jingqing Chai and Liliana Scumacher,"Assesing Financial Systm Vulnerability" IMF Working Paper wp/00/76 April 2000.
- pwc, Grands groupes, Entreprises patrimoniales, secteur public, Collectivités territoriales _ Développement Durable : Aspects stratégique et Opérationnels _ Francis Lefebvre, 2010.